



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية

# استخدام مخصص الخسائر كمعيار لجودة القروض المصرفية وتأثيره في مؤشرات الرخية

دراسة مقارنة لعينة من المصارف العراقية والأردنية للمدة 2005-2019

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل  
درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

تقدمت بها:

علياء حيدر عبد عون

اشراف

أ.م. د أمير علي خليل

2021م

1442هـ

## الآية

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا ۖ فَسِيرَیَ اللَّهُ عَمَلَكُمْ  
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ  
الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ  
تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

[ التوبة: 105 ]

# الإهداء

- ❖ إلى ذلك الصرح العظيم الذي علّمني الخلق الكريم والذي صاحب الفضل الكبير والذي العزيز .
- ❖ إلى مَنْ علّمتني العطاء دون انتظار مقابل ، يامن زرعت في قلبي أسمى معاني الحُبِّ ( امي ) .
- والداي كانا عوناً وسنداً لي، لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة .
- ❖ إلى أستاذي ( أ. م. دأمير علي خليل) الذي علّمني أن تشجيع الاستاذ لطالبه دافع قوي له على التقدم.
- ❖ إلى أساتذتي وأهل الفضل عليّ الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والإرشاد .
- ❖ إلى مَنْ هم عزوتي وفخري وسندي في الحياة ، إخوتي
- ❖ إلى كل من دَعمني وشجّعني في حياتي وأعطاني دفعة نحو الأمام .

الباحث : علياء

## الشكر والإمتنان

حمد لله ربّ العالمين ,أول مشكور هو الله عز وجل , ثم والداي على كل مجهوداتهم منذ ولادتي هذه اللحظات ,أنتم كل شيء أحبكم في الله أشد الحب .يسرني أن أوجه شكري الى عميد كلية الادارة والاقتصاد ( أ. د علاء فرحان ) والى رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية ( أ. م. د كمال كاظم الشمري) والشكر الموصول الى اساتذتي الذي كان لهم دوراً كبيراً في وصولي على ما أنا فيه, كما اشكر الأستاذة الخلوقة ( أ. م. د زينب مكي البناء) وأتوجه بالشكر والامتنان الأعظم الى استاذي الفاضل الذي كان بمقام الأخ والدكتور( أ. م . د أمير علي خليل ) لتفضله بقبول الإشراف ولتحمله عناء البحث والمتابعة والملاحظات القيمة التي أبدأها والتي أغنت البحث بمعلومات قيمة فجزاه الله خير الجزاء وأطال الله في عمره ومنحه مزيداً من التقدم والعلم ,وكما أتقدم بالشكر والامتنان الى أساتذتي جميعاً وأيضاً الشكر المتواصل الى زهراتي صديقاتي وأخواتي الغاليات (الدكتورة نغم والدكتورة شيمااء والدكتورة مريم ) اللواتي كانوا نعم السند لي ومساعدتي. كما أتوجه بالشكر الى كل من كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في إتمام هذا العمل.

الباحث : علياء

## المستخلص

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير جودة القروض المصرفية باستخدام مخصص خسائر في تعظيم مؤشرات الربحية للمصرف, ولأجل ذلك تم اختيار عينة تتكون من (4) مصارف عراقية (بغداد ، الأهلي العراقي، سومر التجاري، الخليج التجاري) وأيضاً (4) مصارف اردنية وهي (الاردن , الاردن الكويتي , المال الاردني , المؤسسة العربية المصرفية), ومن ثم تحليل القوائم المالية للمصارف في (15) سنة للمدة من 2005 - 2019 ومن ثم استعمال البرنامج الإحصائي spssv23 لاختبار الفرضيات وفق أنموذج الانحدار الخطي البسيط الذي كان مناسباً لهذه الدراسة إذ تم اختبار ثلاثة مؤشرات للربحية هما العائد على الموجودات (ROA) والعائد على الودائع (ROD) وهامش صافي الدخل (MI), كمؤشرات للمتغير المعتمد مقابل مؤشر وحيد للمتغير المستقل والمتمثل بنسبة مخصص خسائر القروض. وتوصلت الدراسة لجملة من الاستنتاجات كان أهمها إن الزيادة في جودة القروض المصرفية تساهم في ارتفاع مؤشرات الربحية لكلا المصارف العراقية والاردنية كما تجلى ذلك في اختبار معنوية علاقة الأثر فضلاً عن كون نسبة مخصص خسائر القروض المصرفية في المصارف العراقية كان أعلى من المصارف الأردنية ما يعني إن بيئة عمل المصارف الأردنية هي أكثر استقراراً وأماناً من بيئة العراق . وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المصارف عينة الدراسة بإتباع سياسات ملائمة لإدارة مخصص خسائر القروض كإجراء لتحسين جودة القروض المصرفية كونه الدعامة الأساسية في تغطية المخاطر الائتمانية فيما لو تعرض أليها المصرف سواء أكانت سياسة حساب المخصص تعتمد على نسبة مئوية مقبولة من حجم الائتمان الممنوح أم تكون مبنية بالاعتماد على مخصص سنوات سابقة ولما لذلك من تأثير في مؤشرات الربحية

المصطلحات الرئيسية :- مخصص خسائر القروض (LLPs) Loan Loss Provision :-

مؤشرات الربحية:- Profitability Indicators .

## فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	المستخلص
هـ-و	المحتويات
ز-ح	فهرست الجداول
ط-ي	فهرست الأشكال
ك	فهرست الملاحق
2-1	المقدمة
22-3	الفصل الأول : بعض الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة
15-3	المبحث الأول : بعض الدراسات السابقة
22-16	المبحث الثاني : منهجية الدراسة
52-23	الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة
42-23	المبحث الأول جودة القروض المصرفية باستخدام مخصص خسائر القروض

52-43	مؤشرات ربحية المصارف التجارية	المبحث الثاني
94-53	مناقشة نتائج التحليل والاختبار	الفصل الثالث
79-53	1- مناقشة نتائج التحليل لمؤشر جودة القروض. 2- مناقشة نتائج التحليل لمؤشر الربحية.	المبحث الأول
94-80	اختبار الفرضيات	المبحث الثاني
98-95	الاستنتاجات والتوصيات	الفصل الرابع
96-95	الاستنتاجات	المبحث الأول
98-97	التوصيات	المبحث الثاني
116-99		المصادر
-		الملاحق

## فهرست الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
19	المصارف التجارية العراقية المختارة كعينة للدراسة (المبالغ بالدينار)	1
20	المصارف التجارية الاردنية المختارة كعينة للدراسة (المبالغ بالدينار)	2
54	نسبة جودة القروض المصرفية ( مخصص الخسائر الى اجمالي القرض) لعينة من المصارف العراقية للمدة 2019-2005.	3
57	نسبة جودة القروض المصرفية للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة 2019-2005.	4
60	مؤشرات الربحية المستخدمة في الدراسة .	5
62	مؤشر العائد على الموجودات لعينة من المصارف العراقية للمدة 2019-2005.	6
64	مؤشر العائد على الموجودات لعينة من المصارف الاردنية للمدة 2019-2005.	7
68	مؤشر العائد على الودائع لعينة من المصارف العراقية للمدة 2019-2005.	8
72	مؤشر العائد على الودائع لعينة من المصارف الاردنية للمدة 2019-2005.	9
70	مؤشر هامش صافي الدخل لعينة من المصارف العراقية للمدة 2019-2005.	10
76	مؤشر هامش صافي الدخل لعينة من المصارف الاردنية للمدة 2019-2005.	11
81	تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير جودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات للمصارف العراقية.	12
83	تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير جودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات للمصارف الاردنية.	13
85	تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير جودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع للمصارف العراقية.	14



87	تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير جودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع للمصارف الاردنية.	15
89	تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير جودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على هامش صافي الدخل للمصارف العراقية.	16
91	تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير جودة القروض المصرفية في مؤشر هامش صافي الدخل للمصارف الاردنية.	17
93	نتائج اختبار الفرضيات الفرعية وقرار الفرضية الرئيسية الثالثة للمصارف العراقية	18
94	نتائج اختبار الفرضيات الفرعية وقرار الفرضية الرئيسية الثالثة للمصارف الاردنية.	19

## فهرست الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	المخطط الفرضي للدراسة	18
2	دور المصرف في القيام بالوساطة المالية	25
3	معايير منح الائتمان	30
4	معايير انموذج Six Cs	31
5	أنواع مخصصات خسائر القروض المصرفية	42
6	نسبة مخصص الخسائر الإجمالية للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة 2019-2005	55
7	مؤشر جودة القروض للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)	56
8	نسبة مخصص الخسائر الإجمالية للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة 2019-2005.	58
9	مؤشر جودة القروض للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)	58
10	اجمالي نسبة جودة القروض المصرفية العراقية والمصارف الاردنية للمدة 2019-2005.	59
11	مؤشر العائد على الموجودات لأجمالي المصارف العراقية عينة الدراسة للمدة 2005-2019.	62
12	مؤشر العائد على الموجودات للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)	63
13	مؤشر العائد على الموجودات لأجمالي المصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة 2005-2019.	65
14	مؤشر العائد على الموجودات للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)	65

66	اجمالي نتائج معدل العائد على الموجودات للمصارف العراقية والاردنية للمدة 2005-2019	15
66	العلاقة بين جودة القروض ومؤشر ROA للمصارف العراقية والاردنية للمدة 2005-2019	16
68	مؤشر العائد على الودائع لأجمالي المصارف العراقية عينة الدراسة للمدة 2005-2019.	17
69	مؤشر العائد على الودائع للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2005-2019)	18
71	مؤشر العائد على الودائع لأجمالي المصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة 2005-2019.	19
71	مؤشر العائد على الموجودات للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة (2005-2019)	20
72	اجمالي نتائج معدل العائد على الودائع للمصارف العراقية والاردنية للمدة 2005-2019	21
72	العلاقة بين جودة القروض ومؤشر ROD للمصارف العراقية والاردنية للمدة 2005-2019	22
74	مؤشر هامش صافي الدخل لأجمالي المصارف العراقية عينة الدراسة للمدة 2005-2019.	23
75	مؤشر هامش صافي الدخل للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2005-2019)	24
77	مؤشر هامش صافي الدخل لأجمالي المصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة 2005-2019.	25
77	مؤشر هامش صافي الدخل للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة (2005-2019)	26
78	اجمالي نتائج مؤشر هامش صافي الدخل للمصارف العراقية والاردنية للمدة 2005-2019	27
79	العلاقة بين جودة القروض ومؤشر هامش صافي الدخل للمصارف العراقية والاردنية للمدة 2005-2019	28

## فهرست الملاحق

العنوان	رقم الملحق
ملحق (1) مجتمع المصارف العراقية عينة الدراسة	1
ملحق (2) مجتمع المصارف الاردنية عينة الدراسة	2
مخصص خسائر القروض للمصارف العراقية عينة الدراسة	3
اجمالي القروض للمصارف العراقية عينة الدراسة	4
صافي الدخل للمصارف العراقية عينة الدراسة	5
اجمالي الموجودات للمصارف العراقية عينة الدراسة	6
اجمالي الودائع للمصارف العراقية عينة الدراسة	7
اجمالي الايرادات للمصارف العراقية عينة الدراسة	8
مخصص خسائر القروض للمصارف الاردنية عينة الدراسة	9
اجمالي القروض للمصارف الاردنية عينة الدراسة	10
صافي الدخل للمصارف الاردنية عينة الدراسة	11
العائد على الموجودات للمصارف الاردنية عينة الدراسة	12
العائد على الودائع للمصارف الاردنية عينة الدراسة	13
العائد على الايرادات للمصارف الاردنية عينة الدراسة	14

## المقدمة

المصارف هي مؤسسات مالية تمنح القروض للأفراد والشركات والحكومات لتمويل الاستهلاك والاستثمار والنفقات الرأسمالية ومن ثم المساهمة في النمو الاقتصادي ، الاقراض المصرفي غالبا ما يتعرض الى مخاطر الائتمان اذا كان المقترضون غير قادرين على السداد اصل الدين او الفائدة نتيجة الظروف الاقتصادية والعوامل ذات الصلة ، ومن اجل تخفيف مخاطر الائتمان ورفع جودة القروض من حيث المبدأ سوف تضع المصارف جانبا مبلغ معين كاحتياطي يمثل وسادة لامتصاص الخسارة المتوقعة على المصارف ويشار الى هذا المبلغ بمخصص خسائر القرض والذي يعد اداة محورية تساعد القيادة العليا للمصرف من تقييم جودة القروض او استردادها أوهي اداة لإدارة مخاطر الائتمان تستخدمها المصارف لتقليل الخسائر المتوقعة على محفظة القروض المصرفية اذ ان الهدف منها ان يقوم البنك بوضع نسبة معقولة للخسائر المتوقعة .

تعد كل من الربحية والسيولة والأمان من اهم أهداف المصارف التجارية ، الا ان تحقيق هذه الاهداف مجتمعة لا يمكن واقعا اذ لا يمكن الاستغناء عن احدها لتحقيق الهدف الاخر وهذا التعارض في الأهداف يمثل المشكلة الأساسية التي تواجه المصارف التجارية فعلى سبيل المثال يمكن للبنك ان يحقق اقصى درجة من السيولة لو انه احتفظ بموارده او الجانب الاكبر منها في صورة نقدية الا ان هذا يترك اثرا سلبيا على الربحية اذ لا يتولد عن النقدية أي عائد ، كما يمكن للبنك ان يوجه امواله نحو الاستثمارات التي تدر عائدا مرتفعا غير ان مثل هذه الاستثمارات ايضا تتعرض الى مخاطر ينجم عنها خسائر، إذ تمثلت مشكلة الدراسة في ان هل لارتفاع جودة القروض المصرفية دور في زيادة الارباح ما يوفر للمصرف تمويل قليل التكلفة ومن ثم ارتفاع الأرباح اذا ما تم توظيف الأموال بالشكل الصحيح .

لذا فإن هذه الدراسة تستهدف إجراء المقارنة بين المصارف العراقية والمصارف الأردنية العاملة في القطاع المصرفي وتحليل مخصص خسائر القروض كونه معيار لتحديد جودة القروض المصرفية ومن ثم معرفة حجم تأثيرها في مؤشرات الربحية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها الى أربعة فصول وهي كالآتي :-

الفصل الأول تضمن مبحثين وكان المبحث الأول: بعض الدراسات السابقة، والمبحث الثاني: منهجية الدراسة.

أما الفصل الثاني فيتضمن المبحث الأول: جودة القروض المصرفية باستخدام مخصص خسائر القروض، والمبحث الثاني: مؤشرات ربحية المصارف التجارية . أما الفصل الثالث فقد تناول الجانب التطبيقي للدراسة والذي يضم مبحثين الأول: التحليل المالي عن طريق تحليل جودة القروض المصرفية باستخدام مخصص خسائر القروض ومن ثم تحليل مؤشرات الربحية في المصارف العراقية. أما المبحث الثاني فتضمن اختبار الفرضيات الاحصائية.

في حين تضمن الفصل الرابع مبحثين خصص المبحث الأول للاستنتاجات والمبحث الثاني التوصيات المتعلقة بالمصارف التجارية عينة الدراسة .

# الفصل الأول

بعض الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة

المبحث الأول :- بعض الدراسات السابقة

المبحث الثاني :- منهجية الدراسة



## الفصل الأول

### الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة

#### تمهيد

يستعرض الفصل الأول بعض الدراسات السابقة والتي تتضمن الدراسات الخاصة باللغة العربية واللغة الأجنبية فيما تضمن المبحث الثاني منهجية الدراسة والتي تتضمن التالي كما هو موضح في الشكل ادناه .

#### الفصل الأول

##### بعض الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة

##### المبحث الأول :- بعض الدراسات السابقة

اولاً :- بعض الدراسات السابقة الخاصة بجودة القروض المصرفية.

ثانياً :- بعض الدراسات السابقة الخاصة بمؤشرات الربحية.

##### المبحث الثاني :- منهجية الدراسة

اولاً :- مشكلة الدراسة

ثانياً :- أهمية الدراسة

ثالثاً :- أهداف الدراسة

رابعاً :- مخطط الدراسة

خامساً :- وصف مجتمع وعينة الدراسة

سادساً :- فرضيات الدراسة

سابعاً :- حدود الدراسة

ثامناً :- الوسائل الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تاسعاً :- أساليب جمع البيانات



## الفصل الأول : بعض الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة



### بعض الدراسات السابقة

#### أولاً: بعض الدراسات السابقة الخاصة بجودة القروض المصرفية

يهدف الباحث في هذا المبحث الى عرض موجز لمجموعة من الدراسات السابقة التي بحثت متغيرات الدراسة (جودة القروض المصرفية ومؤشرات الربحية), إذ تعد هذه من الدراسات ذات أهمية لأنها وفرت معلومات مهمة حول متغيرات الدراسة

أ- بعض الدراسات العربية الخاصة بجودة القروض المصرفية .

1-دراسة(محمد,2019)	
قياس إدارة الأرباح باستعمال مخصص خسائر القروض بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية الخاصة	عنوان الدراسة
ممارسة ادارة الأرباح باستعمال مخصص خسائر القروض في عينة من المصارف العراقية من جانب فضلا عن عرض ومناقشة اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي بشأن المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض وبيان أثرها على ممارسة الأرباح	هدف الدراسة
تم إجراء الدراسة في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	المجال الميداني
تطبيقية.	أدوات جمع البيانات

<p>1- لم تتطرق اللائحة الإرشادية إلى الأمور الواجب الإفصاح عنها في متن القوائم المالية وذات الصلة بالمخاطر الائتمانية التي من ممكن أن تتعرض لها إدارة المصرف</p> <p>2- هناك قصور في تفاصيل اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي ذات الصلة بالمحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية</p>	<p>أبرز النتائج</p>
<p>حث المسؤولين في البنك المركزي العراقي ومن بينهم من يقوم بإعداد القوانين والتعليمات واللوائح الإرشادية بضرورة تكيف اللائحة الإرشادية المعمول بها حالياً لتتوافق مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 أو بما ينسجم مع حاجة البيئة العراقية.</p>	<p>أبرز التوصيات</p>
<p>مخصص خسائر القروض متغير تابع</p>	<p>أوجه الاختلاف</p>

<p>2- دراسة (عبد الله , 2018)</p>	
<p>تقييم جودة القروض المصرفية باعتماد تحليل مؤشر التنبؤ بالفشل المالي للشركات باستخدام نموذج (Sherrord)</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>ايجاد طريقة علمية يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل المالي من خلال تطبيق نموذج Sherrord و توضيح كيفية استخدامه على عينة من الشركات العراقية لتحليل المركز المالي للشركات طالبي القرض بشكل ينعكس على تقليل المخاطرة الإقراضية للمصرف من خلال التنبؤ بالفشل المالي لتلك الشركات.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>10تم اجراء الدراسة في شركات كعينة في التحليل ومن مختلف القطاعات وفق آليات العينة العشوائية</p>	<p>المجال الميداني</p>
<p>تطبيقية</p>	<p>أدوات جمع البيانات</p>
<p>يوجد التفاوت في قيمة Z هذا يدل على ان قروض المصارف وقعت ما بين الفئة الأولى والفئة الثالثة وهذا دليل على توازن تلك الشركات ماليا.</p>	<p>أبرز النتائج</p>

أبرز التوصيات	ضرورة قيام المصرف بتشكيل محافظة إقراضية قائمة على اختيار الشركات التي يتم منحها القروض وفق اسس علمية تمكن من معرفة المركز المالي للشركة ومنها نموذج sherrord.
أوجه الاختلاف	اختلفت الدراسات في مجتمع وعينة الدراسة والمؤشرات المستخدمة .

3-دراسة (الفتلاوي 2010)	
عنوان الدراسة	إدارة وتصميم محافظة القروض المصرفية باعتماد مؤشر جودة القرض وفق نموذج Sherrod
هدف الدراسة	ايجاد حلول للمشكلات التي تعترض عملية الإقراض وأهمها معرفة المركز المالي لطالب القرض عبر الاعتماد على مؤشر جودة القرض في فحص وتحليل البيانات التاريخية للمركز المالي لطالب القرض وتحديد فما اذا القرض المطلوب منسجم مع الجهة مانحة القرض ام لا.
المجال الميداني	تم اجراء الدراسة في 12 شركة في القطاع الصناعي العراقي
أدوات جمع البيانات	تحليلية
أبرز النتائج	يظهر التحليل تحسن بسيط في مؤشر جودة القرض للشركات
أبرز التوصيات	ضرورة اعتماد المصرف على سياسة اقراضية واضحة ومنتاسبة مع متطلبات الشركات للقروض سواء من ناحية النشاط الذي تخدمه الشركة أ وسعر الفائدة حسب درجة المخاطرة أو تواريخ الاستحقاق
اوجه الاختلاف	مؤشر القروض متغير تابع بخلاف الدراسة الحالية اذ تعد القروض

## ب- بعض الدراسات الأجنبية الخاصة بجودة القروض المصرفية

1-دراسة,(Isa&Choong&Fie2018)	
عنوان الدراسة	محددات مخصصات خسارة القروض للبنوك التجارية في ماليزيا <b>provisions of commercial Determinants of loan loss banksin Malaysia</b>
هدف الدراسة	ممارسات محددات مخصصات خسارة القروض (LLPs) للبنوك التجارية في ماليزيا.
المجال الميداني	تم اجراء الدراسة في المصارف التجارية الماليزية .
أدوات جمع البيانات	تحليلية
أبرز النتائج	تشير النتائج إلى أن الدراسات المستقبلية حول الاختلافات بين المعايير المستندة إلى مبادئ IFRS مقابل المعايير المستندة إلى قواعد GAAP قد تعزز فهمنا لكفاءة لبنوك في الدولة. يمكن أن يكون وسيلة فعالة للحد من مخاطر الإفلاس وتحسين أداء البنوك.
أبرز التوصيات	مساعدة المستثمرين والمنظمين في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مخصص خسائر القروض للبنوك في ماليزيا.
اوجه الاختلاف	استخدمت الدراسة مخصص خسائر القروض في ماليزيا بخلاف الدراسة الحالية اعتمدت المقارنة بين المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وكذلك المصارف الاردنية التجارية

2-دراسة(Filip2015)	
عنوان الدراسة	جودة القروض المصرفية في إطار العولمة The quality of bank loans within the framework of globalization
هدف الدراسة	مفهوم "جودة القروض المصرفية" ، وتحدد "القرض المتعثر" ، الذي يعتبر تعبيراً مباشراً عن عدم الجودة ، ولكنه أيضاً مقياس ، من منظور عكسي ، للمستوى النوعي للقرض بأكمله محفظة البنوك
المجال الميداني	تم إجراء الدراسة لتحليل البيانات المتاحة لرومانيا والاتحاد الأوروبي
أدوات جمع البيانات	تطبيقية
أبرز النتائج	وجود ارتباط كبير بين تباين نسبة القروض المتعثرة ، في الاتجاه المعاكس ، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، على التوالي ، في الاتجاه نفسه ، مع تباين معدل البطالة وتغير معدل التضخم ، حتى بالنسبة للاتحاد الأوروبي ، الارتباط مع يظهر تباين معدل التضخم اتجاهاً عكسياً ، حدث أيضاً في ظل حدوث العولمة
أبرز التوصيات	ضرورة اعداد تصاميم واختبارات لتحليل البيانات لمعالجة التأثير السلبي الكبير للقروض .
اوجه الاختلاف	مؤشر القروض متغير تابع بخلاف الدراسة الحالية اذ تعد القروض المصرفية متغير مستقل .

3-دراسة(Anandarajan&Hasan,2005)	
استخدام مخصص خسارة القرض للأرباح وإدارة رأس المال التأشير من قبل البنوك الأسترالية <b>The Use of Loan Loss Provisions for Earnings, Capital Management and Signalling by Australian Banks</b>	عنوان الدراسة
تدرس ما إذا كانت البنوك الأسترالية تشارك في الأرباح وإدارة رأس المال والتأشير ، وإذا كان الأمر كذلك ، إلى أي مدى يتم استخدام مخصصات خسارة القروض (LLPs) لهذا الغرض.	هدف الدراسة
تم اجراء الدراسة في البنوك الاسترالية.	المجال الميداني
تحليلية	أدوات جمع البيانات
إن البنوك في أستراليا تستخدم مخصصات خسارة القروض لإدارة الأرباح.	أبرز النتائج
استخدام آليات مثل مخصص خسارة القرض لإدارة الأرباح لتضخيم أسعار الأسهم وكأداة لإدارة رأس المال. ضرورة أن يفهم المنظمين ما إذا كانت الأرقام المبلغ عنها ذات مغزى حقًا أم أنها عرضة للتلاعب .	أبرز التوصيات
مؤشر القروض متغير تابع بخلاف الدراسة الحالية اذ تعد القروض المصرفية متغير مستقل .	اوجه الاختلاف

ثانياً:- بعض الدراسات السابقة الخاصة بمؤشرات الربحية.

أ- بعض الدراسات العربية الخاصة بمؤشرات الربحية.

1- دراسة (حزوري 2018)	
عنوان الدراسة	العوامل المؤثرة في ربحية المصارف
هدف الدراسة	تحديد العوامل المؤثرة على ربحية بعض البنوك التجارية في سورية
المجال الميداني	تم إجراء الدراسة في عينة المصارف الخاصة في سورية هي بنك بيمو السعودي الفرنسي , بنك بيبيلوس , وبنك عودة البنك العربي
أدوات جمع البيانات	تطبيقية
أبرز النتائج	وجود علاقة ارتباط تختلف قوتها بين بنك وآخر بين الربحية وكل من حقوق الملكية , وحجم المديونية والسيولة النقدية
أبرز التوصيات	ايلاء السيولة النقدية مزيداً من الاهتمام غير مبال فيه لما لها من تأثير على ربحية المصارف التجارية العاملة في سورية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات "ROA."
أوجه الاختلاف	استخدمت الدراسة العوامل المؤثرة في الربحية في المصارف السورية بخلاف الدراسة الحالية استخدمت المقارنة بين المصارف العراقية والاردنية عينة الدراسة.

2- دراسة (فخري , قادر 2016)	
عنوان الدراسة	مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه : دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية .
هدف الدراسة	أهمية العوائد المصرفية وخاصة عائد الربحية الذي يحقق دخلا تجاريا يضمن للمصارف البقاء والاستمرار والمنافسة فيما بينها.
المجال الميداني	تم إجراء الدراسة في خمسة مصارف عراقية تجارية وهي: مصرف بغداد, مصرف الاستثمار العراقي , مصرف الشرق الأوسط , فضلا عن مصرف الرافدين ومصرف الرشيد, للمدة من 1998 ولغاية 2011.
أدوات جمع البيانات	قياسية
أبرز النتائج	رأس المال المدفوع وسعر الفائدة يرتبط بعلاقة طردية مع مستوى الربحية المصرفية .
أبرز التوصيات	إنشاء وحدات إدارية متخصصة لمتابعة حركة أسعار الصرف وتذبذبات التضخم, وسعر الفائدة بغية التحقيق من مخاطر الازمات المالية ومخاطر المتغيرات الخارجية والداخلية وعمى إدارات المصارف أن تسير على التأكد من هذه المسألة وأن تعمل على مراجعة وتقييم هذا النظام بشكل دوري وذلك للتأكد من ملائمة وفعاليته.
أوجه الاختلاف	مؤشرات الربحية متغير مستقل بخلاف الدراسة الحالية مؤشرات الربحية متغير تابع



ب:- بعض الدراسات الأجنبية الخاصة بمؤشرات الربحية.

1- دراسة (Trofimov&Ivan D&v& Nazaria&Ying2018)	
عنوان الدراسة	محددات ربحية البنوك التجارية في ماليزيا <b>Determinants of Commercial Banks' Profitability in Malaysia</b>
هدف الدراسة	تحسين فهم القوى الدافعة لأداء البنوك التجارية في ماليزيا ، وتحديداً فحص العلاقة بين القروض المتعثرة (NPLs) ، وكفاءة التكلفة وحجم البنك وربحية البنك.
المجال الميداني	تم إجراء الدراسة في المصارف التجارية في ماليزيا
أدوات جمع البيانات	تحليلية
أبرز النتائج	أن هناك علاقة سلبية بين القروض المتعثرة وربحية البنك ، ونسبة التكلفة إلى الدخل والربحية ، ومن ناحية هناك علاقة إيجابية بين حجم البنك والربحية.
أبرز التوصيات	ضرورة أن يلتزم المنظمون بتحسين الشفافية الشاملة للنظام المالي ، من خلال تعزيز التحسينات في حوكمة الشركات ، والمعايير المحاسبية ، وما شابه. بالنظر إلى الارتباط السلبي بين كفاءة التكلفة وأداء البنك ، ستظل إدارة التكاليف مصدر قلق.
اوجه الاختلاف	استخدمت الدراسة محددات ربحية المصارف بخلاف الدراسة الحالية استخدمت مؤشرات الربحية.

2- دراسة ( KANEVA,2017 )	
<p>تحليل مؤشرات الربحية ومؤشرات تقييم جودة الأصول المصرفية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الفترة من 2007 إلى 2017</p> <p><b>ANALYSIS OF THE PROFITABILITY INDICATORS AND THE INDICATORS FOR ASSESSING THE QUALITY OF STATES IN THE BANK ASSETS IN EU MEMBER PERIODFROM 2007 TO 2017</b></p>	عنوان الدراسة
ربحية البنوك في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي	هدف الدراسة
تم اجراء الدراسة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للمده من 2007 إلى 2017	المجال الميداني
تحليلية	أدوات جمع البيانات
<p>1- إجراء التحليل الكمي لمؤشرات الربحية في الدول الأعضاء.</p> <p>2- إجراء التحليل الكمي لمؤشرات تقييم جودة الأصول المصرفية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.</p>	أبرز النتائج
اعتماد ديناميكيات المؤشرات لتقييم جودة الأصول المصرفية .	أبرز التوصيات
مؤشرات الربحية متغير مستقل بخلاف الدراسة الحالية مؤشرات الربحية متغير تابع .	اوجه الاختلاف

3-( Onuonga,2014)	
عنوان الدراسة	تحليل ربحية أكبر ستة بنوك تجارية في كينيا: تحليل عامل داخلي. <b>The Analysis of Profitability of Kenya`sTop Six Commercial Banks: Internal Factor Analysis</b>
هدف الدراسة	آثار المحددات الداخلية للربحية على أكبر ستة بنوك تجارية في كينيا في المدة من 2008 إلى 2013.
المجال الميداني	تم اجراء الدراسة في أكبر ستة بنوك تجارية في كينيا في المدة 2008-2013.
أدوات جمع البيانات	تحليلية
أبرز النتائج	تشير النتائج إلى أن الدراسات المستقبلية حول الاختلافات بين المعايير المستندة إلى مبادئ IFRS مقابل المعايير المستندة إلى قواعد GAAP قد تعزز فهمنا لكفاءة لبنوك في الدولة. يمكن أن يكون وسيلة فعالة للحد من مخاطر الإفلاس وتحسين أداء البنوك.
أبرز التوصيات	وأوصت الدراسة بأن يقوم مديرو البنوك بوضع سياسات منفذة للتأكد من خفض مستوى القروض المتعثرة وأن البنوك يجب أن تدير بشكل فعال نفقاتها التشغيلية وتكاليفها لضمان كفاءة بنوكها وتعظيم الأرباح. كما أوصت الدراسة السلطات التنظيمية مثل البنك المركزي
اوجه الاختلاف	استخدمت الدراسة آثار محددات تحليل الربحية في مصارف كينيا بخلاف الدراسة الحالية استخدمت المقارنة بين المصارف العراقية والاردنية عينة الدراسة.

**ثالثاً:-مجالات الإفادة من الدراسات السابقة**

بعد إطلاع الباحث على الدراسات السابقة وتحليلها في مجال مخصص خسائر القروض كمعيار لجودة القروض المصرفية وكذلك مؤشرات الربحية، أذ أفادت الباحث في الجانب النظري وفي تحديد متغيرات الدراسة، ومكنتها من تحديد المجالات التي افادت منها الدراسة الحالية:

- 1- من خلال الاطلاع على فقرات الدراسات السابقة حيث تمت الإفادة منها في تعزيز الجانب النظري في الدراسة الحالية والتعرف على آراء الكتاب والباحثين.
- 2- معرفة ما توصلت اليه الدراسات وما هي التوصيات التي بشأن ذلك والانطلاق من حيث انتهت.
- 3- الاطلاع على الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل ومعالجة البيانات التي من خلال تم تحديد الأساليب الأكثر ملائمة لمتغيرات الدراسة.
- 4- الإفادة منها كمصادر حيث دعمت الجانب الفكري والتطبيقي للدراسة عن طريق بناء صورة ذهنية لدى الباحثة حول متغيرات الدراسة.
- 5- من خلال الاطلاع على الجانب التطبيقي لتلك الدراسات السابقة من أجل تحديد نوع العينة وحجم العينة المناسبة للدراسة الحالية.

## المبحث الثاني

### منهجية الدراسة

#### تمهيد:-

يتضمن هذا المبحث تحديد منهجية الدراسة في ضوء استعراض أهم فقراته وهي (مشكلة الدراسة, أهمية الدراسة, أهداف الدراسة, وصف مجتمع وعينة الدراسة, فرضيات الدراسة, حدود الدراسة المكانية والزمانية, أدوات الدراسة, أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة) وعلى النحو الآتي:

#### أولاً: مشكلة الدراسة:-

يتعين على البنوك حساب التخلف عن سداد القروض والمصروفات التي تحدث نتيجة للإقراض. مخصصات خسائر القروض هي عبارة عن تسوية محاسبية قياسية يتم إجراؤها على احتياطات خسائر القروض الخاصة بالبنك المدرجة في البيانات المالية للبنوك. يتم عمل مخصصات لخسائر القروض باستمرار لإدراج التوقعات المتغيرة للخسائر الناتجة عن منتجات الإقراض الخاصة بالبنك. في حين أن معايير الإقراض قد تحسنت بشكل كبير ، لا تزال البنوك تعاني من تأخر سداد القروض وتأخر سداد القروض، وان زيادة مخصص خسائر القروض سوف يؤثر في ربحية المصارف التجارية الخاصة حسب معادلة العائد والمخاطرة، الا ان في ذات الوقت يمكن لارتفاع جودة القروض المصرفية ان تجذب مودعين ومن ثم ارتفاع حجم التمويل قليل التكلفة ما يعني ارتفاع الأرباح اذا ما تم توظيف الاموال بشكل صحيح. من هذا المنطلق واختلاف وجهات النظر حول جودة القروض المصرفية وانعكاسها في ربحية المصرف يمكن طرح التساؤلات الآتية:-

**1-** هل هناك تأثير مباشر بين القروض المصرفية وزيادة الأرباح ؟

2- هل تعمل المصارف على دراسة وتحليل مخصص الخسائر ومعرفة تأثيره في مؤشرات الربحية للمصرف؟

### ثانياً: أهمية الدراسة :-

تعد القروض المصرفية من اهم ابواب الاستثمار المصرفي واداة مهمة من ادوات السياسة النقدية التي ترتبط بشكل مباشر مع اسعار الفائدة ، لذلك يعد مفهوم القروض واهميتها وانواعها وكيفية التميز بين القروض الجيدة والقروض الغير جيدة امر بالغ الاهمية بالنسبة للمصارف المعنية ، لذلك جاءت الدراسة بهدف تحليل مخصص خسائر القروض كونه معيار لتحديد جودة القروض المصرفية ومن ثم معرفة حجم تأثيرها في مؤشرات الربحية .

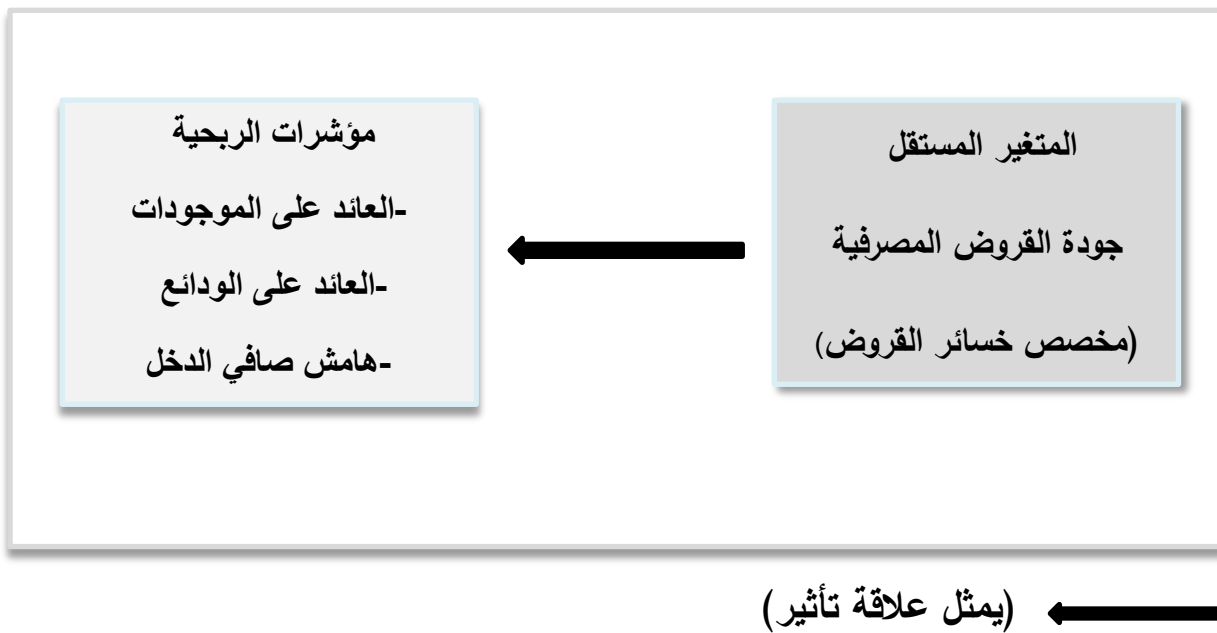
### ثالثاً: أهداف الدراسة:-

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها فإن الهدف الرئيس لهذه الدراسة يتمثل بالدور الذي تلعبه القروض في حجم تأثيرها على مؤشرات الربحية كما تسعى الى تحقيق هذه اهداف اخرى هي :

- 1- تحليل مخصص خسائر القروض كمعيار مهم لجودة القروض المصرفية.
- 2- تحليل مؤشرات الربحية للمصارف عينة الدراسة .
- 3- بيان تأثير جودة القروض المصرفية في مؤشرات الربحية.
- 4- المقارنة بين المصارف العراقية والمصارف الأردنية .
- 5- تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لتقويم عمل المصارف العاملة في القطاع المصرفي من أجل التوصل الى الشكل الأمثل لعمل مخصص خسائر القروض كمعيار لجودة القروض المصرفية ومعرفة مدى تأثيره في مؤشرات الربحية .
- 6- بيان مفهوم جودة القروض المصرفية.

## رابعاً : مخطط الفرضي للدراسة:-

اعتماداً على ما جاء في الأدبيات التي تخص متغيرات الدراسة (جودة القروض المصرفية ، مؤشرات الربحية ) وبالرجوع إلى مشكلة الدراسة واهدافها تم بناء انموذج فرضي للدراسة يجسد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات واتجاهات التأثير فيها. ويوضح الشكل (1) المخطط الفرضي للدراسة، الذي يتكون من ما يأتي:



## شكل (1)

## مخطط الفرضي للدراسة.

خامساً:- وصف مجتمع وعينة الدراسة :-

أ- مجتمع الدراسة :-

يتضمن مجتمع الدراسة كافة المصارف التجارية الاهلية العاملة في القطاع المصرفي العراقي والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغ عددها (24) مصرفاً تجارياً استناداً إلى الإحصائيات المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي. إذ اختار الباحث عينة الدراسة من المصارف التجارية التي تتميز بكونها تمتلك نشاط إقراضي جيد، وقد تم تأسيسها منذ مدة زمنية ليست بالقصيرة نسبياً مما يوفر سلسلة زمنية

طويلة يمكن اعتمادها في الدراسة فضلاً عن أن المصارف عينة الدراسة كانت مفصحة عن تفاصيل قروضها الممنوحة الى القطاعات الاقتصادية المختلفة وبشكل شفاف ما يعني توفر البيانات المطلوبة لغرض إجراء الدراسة

### ب- عينة الدراسة :-

أعتمد الباحث على أسلوب العينة القصدية عند اختيار عينة الدراسة حيث قام الباحث باختيار عينة الدراسة الظاهرة تفاصيلها في الجدول (1) أدناه والمتكونة من (4) مصارف عراقية متمثلة بـ ( المصرف الخليج التجاري, المصرف الاهلي العراقي مصرف سومر , ومصرف بغداد ) كعينة من إجمالي المصارف التجارية العراقية البالغ عددها 24 مصرفاً, والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كما في الملحق (1) وأيضاً (4) مصارف أردنية متمثلة بـ ( مصرف الاردن , مصرف الاردن التجاري , مصرف المال, مصرف المؤسسة العربية المصرفية) كعينة من إجمالي المصارف التجارية البالغ عددها 26 مصرفاً كما موضح في الجدول (2) كما في الملحق (2).

### جدول (1)

#### المصارف التجارية العراقية المختارة كعينة للدراسة (المبالغ بالدينار)

التسلسل	اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال عند التأسيس
1	الخليج	1999	600000000
2	الاهلي العراقي	1995	400000000
3	سومر	1999	400000000
4	بغداد	1992	100000000

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة .



## جدول (2)

## المصارف التجارية الأردنية المختارة كعينة للدراسة (المبالغ بالدينار)

التسلسل	اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال عند التأسيس
1	مصرف الأردن	1960	500000000
2	الاردن الكويتي	1977	5000000
3	المال	1996	10000000
4	المؤسسة العربية المصرفية	1989	1000000000

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة

سادساً : فرضيات الدراسة:-

**الفرضية الرئيسية الاولى:-**

( توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين جودة القروض المصرفية ومؤشرات الربحية ) وتنفرج منها

الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين جودة القروض المصرفية وارتفاع مؤشر العائد على

الموجودات

ب-توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين جودة القروض المصرفية وارتفاع مؤشر العائد على الودائع

ت-توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين جودة القروض المصرفية وارتفاع مؤشر هامش صافي

الدخل .

**الفرضية الرئيسية الثانية :-**

(لا يوجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشرات الربحية) وتنفرج منها

الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات.

ب- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع.

ت- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر هامش صافي الدخل.

### سابعاً: حدود الدراسة:-

1- **الحدود الزمانية:-** تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي في المصارف التجارية عينة الدراسة في

السنوات التي اعتمدها الدراسة وفق سلسلة زمنية للمدة 2005-2019 . تتميز هذه المصارف بكونها

تمتلك نشاط إقراضي جيد، وقد تم تأسيسها منذ مدة زمنية ليست بالقصيرة نسبياً مما يوفر سلسلة زمنية

طويلة.

2- **الحدود المكانية:-** تتمثل الحدود المكانية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق

المالية وقد شملت اربعة مصارف عراقية والمتمثلة بـ ( مصرف الخليج , ومصرف الاهلي العراقي ,

ومصرف سومر , ومصرف بغداد) وأيضاً أربعة مصارف تجارية اردنية والمتمثلة بـ ( مصرف الاردن

, ومصرف الاردن الكويتي, ومصرف المال الاردني , ومصرف المؤسسة العربية المصرفية ) اذ تم

إختيار هذه المصارف وذلك لمتانة رأس مال هذه المصارف ومكانتها العملية في الأسواق , وأيضاً

لتوافر بياناتها .

### ثامناً: الوسائل الإحصائية المستخدمة في الدراسة:-

تم استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وقياسها عن طريق

البرنامج الاحصائي [ SPSS v.22 ] و[10Microsoft Excel]

### تاسعاً:- أساليب جمع البيانات :-

اعتمد الباحث على عدة أساليب لجمع المعلومات و البيانات للدراسة الحالية ولغرض إكمال الجانب

الفكري والعملية (التطبيقي ) كآتي :-

**أ- الجانب الفكري :-**

اعتمد الباحث في تأطير الجانب النظري على مجموعة من المصادر المتاحة ذات الصلة بموضوع الدراسة والمتمثلة بالكتب والرسائل والأطاريح والبحوث والدراسات العربية والأجنبية فضلاً على اعتماد شبكة المعلومات العالمية ( الأنترنت ) بهدف إغناء الجانب النظري.

**ب- الجانب العملي :-**

جمع الباحث البيانات من التقارير السنوية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ,عينة الدراسة بعد مراجعة ما توافر من تلك البيانات في المواقع الرئيسية للمصارف على شبكة المعلومات الدولية , واعتمدت الباحثة على البيانات والكشوفات المالية أبرزها (الميزانية العمومية) المسموح بها من المصارف التجارية عينة الدراسة.

# الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول :- جودة القروض المصرفية باستخدام مخصص خسائر القروض

المبحث الثاني :- مؤشرات ربحية المصارف التجارية



## المبحث الأول

### جودة القروض المصرفية باستخدام مخصص خسائر القروض

### Quality Of Bank Loans Using Loan Loss Allowance

تمهيد :-

يعد مخصص خسائر القروض من أهم الآليات المستخدمة لتقليل مخاطر الائتمان والحفاظ على الموارد المالية للمصرف في اوقات الضائقة المالية والظروف الاقتصادية المتقلبة. اذ على الرغم من تبني المصارف لبعض المعايير الخاصة عند منح الائتمان والتي تهدف الى التأكد من السلامة المالية للمقترض الا ان المقترضين قد يتعرضون للتعثّر نتيجة ظروف قاهرة، ما دعا المصارف التجارية ان تجد بدائل للحفاظ على سمعتها وما يتعلق بالنتائج المالية التي تظهر في حساباتها الختامية و يطلع عليها المستفيدين، فضلا عن قدرتها في مواجهة تحديات نقص السيولة والموائمة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، دفعها لضرورة تقدير خسائر القروض المتوقعة ووضع مخصص معني بها يسمى مخصص خسائر القروض كوسيلة محاسبية لتجنب اثار خسارة القروض وانعكاسها على سمعة المصرف امام مودعيه.

### المطلب الأول: القروض المصرفية

أولا : مفهوم القروض المصرفية :-

إن المصارف لا تحصل على النقود من أجل تخزينها او تجميدها , وانما تبحث عنها وتجمعها لاستعمالها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين , لذلك أن أهم اوجه استعمالات النقود من طرف المصرف يتمثل في منح القروض للذين يحتاجون إليها اذ تعد القروض عملية تحويل مؤقتة كراس مال من زبون اقتصادي لآخر وذلك بقصد استثمارها في نشاط استهلاكي او انتاجي شرط تسديد المبلغ مضافا إليه قيمة الفائدة , وتعد القروض أحد الوسائل التي تلجأ إليها المنظمات عند حاجتها إلى تمويل

إضافي زيادة على مواردها الخاصة (بلعجوز، 2004: 12). لذا تعد القروض التي يمنحها المصرف من أهم أو جه الاستثمار فيه والموارد المالي الأساسي له، فهو يمثل الجانب الأكبر من الأصول كونه يدر عوائد وإيرادات كبيرة، ومن المنطقي أن تولي إدارة المصرف عناية خاصة لعملية الإقراض وما تتضمنه من منح الثقة للمقترض. . وأخذت تعاريف القروض المصرفية أشكالاً متنوعة وفقاً لوجهات نظر الباحثين، تعرف: "بأنها كمية المبالغ التي يتم إقراضها للزبائن من قبل المصرف مقابل تسديد أصل المبلغ مع الفائدة على شكل أقساط، و عادة ما يكون في مدد منتظمة (Hand& Henley,1997:523) وكما عرفها (الزبيدي) بأنها " عملية يرتضي بمقتضاها المصرف فائدة أو عمولة معينة ليمنح عميلاً (فرد أو مؤسسة) بناءً على طلبه بشكل فوري أو بعد مدة معينة تسهيلات في صورة أموال نقدية وذلك لتغطية العجز في السيولة أو لغرض مواصلة المقترض نشاطه المعتاد (الزبيدي، 2002: 18). أو انها تمثل علاقة مديونية تقوم على أساس تقديم الضمانات تنشأ عن مبادلة نقود لقاء تعهد بدفع بدل نقدي محدد مستقبلاً. (Saunders&Cornett,2003:230). اما (فايزة، 2019: 11) فعرفت القروض المصرفية على أنها خدمات مقدمة للعملاء يتم بموجبها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة مقابل تعهد المقترض بسداد تلك الأموال مع فوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وما يحكم هذه العلاقة هو تقديم مجموعة من الضمانات بما يكفل حق المصرف في استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد ومن دون خسائر. وبشكل عام تعد القروض واحدة من أقل موجودات المصرف المتداولة سيولة بسبب صعوبة تحويلها إلى نقد حتى يحين تاريخ استحقاقها عند انتهاء المدة ( Mishkin , 2007 :223 ). رغم ان هناك اداة تعرف بتوريق القروض لكنها ايضا تحتاج وقت ومصاريف وتشريعات خاصة بها.

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف القروض المصرفية بأنها الثقة المتولدة بين المصرف والعميل والتي عن طريقها يقوم المصرف بوضع مبلغ من المال تحت تصرف المقترض مقابل ضمانات معينة على أن يتم سدادها بعد انتهاء المدة الزمنية المتفق عليها مقابل حصول المصرف على فوائد.

### ثانيا : أهمية وأهداف القروض المصرفية :-

ان للقروض دور بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني, لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد في تحفيز نمو الاقتصاد وارتقائه, إذ إن سياسة الإصدار في البنك المركزي تعتمد إلى حد كبير على حجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية (Alrawashde, Et al,2013, :133) . إذ تؤدي القروض المصرفية دورا بارزا على مستوى المصرف كونها تعد من أكبر الموجودات وأكثرها ربحية ولها دور بالغ الأهمية على ديمومة المصرف وتحقيق أهدافه ( Mishkin,2010:229 ) . ويمكن بيان أهمية القروض كونها اداة تساهم في تسهيل المعاملات التجارية التي تقوم على أساس الدفع بالآجل والوعد بالوفاء، وكيف أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر كواسطة لزيادة إنتاجية رأس المال. ويمكن أن توضح هذه الوساطة عن طريق الشكل(2) والذي يبرز دور المصرف في القيام بالوساطة المالية بين الجهات التي لديها فائض مالي وتلك التي تحتاج الى تمويل .



الشكل (2)

دور المصرف في القيام بالوساطة المالية .

المصدر : من أعداد الباحث اعتمادا على الأدبيات .

و تشكل القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه المصرف للحصول على إيراداته، فهي تمثل الجانب الأكبر من استخداماته إلا إنها تعد أقل الموجودات المتداولة سيولة، ولذلك تولي المصارف التجارية القروض المصرفية عناية خاصة (Mishkin , 2007 :223). إذ تعد من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول ومن ثم ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات المصارف التجارية ما يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات التي تعد مصدرا من مصادر الإيرادات التي يمكن عن طريقها دفع الفائدة المستحقة للمودعين وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ المصرف بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من الزبائن (هاجر , 2016 :23). وكما للقروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات, فإن القروض المصرفية تمكن المُنتج من شراء المواد الأولية، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة، وسد العجز المالي الذي قد يحصل في مده العملية الإنتاجية (محمد, 2019 :14). إذ إن الهدف الرئيس لسياسة الاقراض التي ينتهجها المصرف هو تحقيق الربح الذي يمثل في كافة الفرق بين الفوائد التي يدفعها عن الودائع الزمنية وودائع الادخار والفوائد التي يحصل عليها من المستفيدين مقابل التسهيلات الائتمانية المقدمة لهم وهناك هدف آخر لا يقل أهميه , عن هدف الربحية وهو تقليل المخاطرة إذ تسعى المصارف الى العمل بالاتجاهات التي تجعلها محصنه ضد المخاطرة. (الدوري والسامرائي: 2006: 73).

### ثالثا : أنواع القروض المصرفية :-

تتنوع القروض المصرفية ولكل نوع منها وظيفة وهدف معين يحقق المطلوب من منحها بالطريقة الأنسب, كما و تصنف القروض وفق عدة معايير منها يخص نوع الضمان أو حسب تواريخ الاستحقاق أو حسب القطاع، ويمكن تفصيلها بشكل أدق كالاتي:-



## 1. القروض من حيث نوع الضمان :-

يقسم هذا النوع من القروض قسمين:

## أ- القروض المضمونة :-

هي القروض التي يجب تقديم ضمان معين إلى الجهة التي تمنحها، مقابل الحصول عليها، ولا تعطى القرض دون تقديم الضمان الذي يعد وسيلةً مضمونةً لتحصيل القيمة المالية، عن طريق السيطرة عليه والتحكم فيه، من أجل استعادة قيمة القرض. (Besley&Brigham,2006586).

## ب- القروض غير المضمونة :-

هي القروض التي لا تعتمد على تقديم أية ضمانات، ولكن يقابلها فرض نسبة عالية من الفائدة على القيمة الإجمالية للقرض، حيث يجب تقديم وثائق خاصة بطبيعة الدخل الفردي، وذلك لضمان الحقوق القانونية للمصرف مما يسهم في استعادة قيمة القرض، عن طريق استخدام الوسائل والطرق القضائية ( CHEN,2018:1 ).

## 2. القروض حسب تواريخ الاستحقاق :-

وتنقسم على:

## أ- القروض قصيرة الأجل :-

هي القروض التي تشمل على الالتزامات البسيطة، ويحصل عليها الأفراد مقابل شراء بعض الأشياء، أو دفع مبالغ منخفضة القيمة، لذلك تصل مدته سداد هذه القروض إلى أقل من سنة مالية واحدة، ومن الأمثلة عليها: القروض التجارية التي تتضمن الحصول على سيولة مالية من المصرف، لشراء بضاعة، أو تسديد بعض الفواتير المتركمة على التجار (Shapiro&Sarin,2009:478). وتوجد هناك صيغتين أساسيتين للقروض قصيرة الأجل وهما (السحب على المكشوف) و(القروض المباشرة)، وكلاهما إما يكون مكفولا أو غير مكفول، وهذا الأمر بدوره يعتمد على ظروف العميل الشخصية، مثل التاريخ التجاري للعميل

، وطبيعة العلاقة مع المصارف ، وبما أن المصارف بطبيعتها تحاول ان تتجنب المخاطرة لذا فإن بعض صيغ الضمانات المطلوبة عادة ما تكون مشددة من جهة المصرف (Menamin ,1999: 658).

### ب- القروض متوسطة الأجل :-

هي القروض التي تعتمد على تمويل شراء الأشياء المتوسطة، بحيث تتراوح الفترة الزمنية الخاصة بسدادها بين سنة وخمس سنوات ، ويستخدم الأفراد هذا النوع من القروض غالباً، من أجل شراء السيارات، أو الأثاث المنزلي، أو تجهيز المكاتب الشخصية، وغيرها من الأشياء الأخرى (Gup,1983:531).

### ج- القروض طويلة الأجل :-

هي القروض التي تعتمد على شراء الأشياء ذات الأسعار المرتفعة، لذلك قد تصل فترة سدادها إلى ما يقارب عشر سنوات، وتشمل عادةً القروض التي يتم تقديمها مقابل الحصول على العقارات، مثل الأراضي، والمنازل، وغيرها من العقارات الأخرى، كما يترتب عليها العديد من الالتزامات القانونية، والتي تسهم في ضمان حقوق أطراف القرض كافة (Rose&Hudgins,2013:556).

## 3. القروض حسب القطاع :-

وتنقسم الى:

### أ- القروض العقارية :-

تستخدم في تمويل شراء مباني قائمة بالفعل أو في إنشاء مباني جديدة، و قد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين سنة يسدد عبرها القرض على أقساط أو دفعة واحدة عندما يحل أجله وعادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه أو إقامته كما وتمتاز بانخفاض قيمة القسط بسبب طول المدة في الغالب (Rose&Hudgins,2008 :514). اذ تتطوي هذه القروض على رهونات طويلة الاجل للمباني السكنية والتجارية فضلا عن القروض قصيرة الأجل لمقاولي البناء(Thomas,2006:211).

## ب- القروض التجارية :-

تمنح هذه القروض لتمويل الأنشطة التجارية، حيث تشكل نسبة لا يستهان بها ضمن الأنشطة الإقراضية للمصرف وعادة تكون هذه القروض قصيرة الأجل أي أنها تقل عن سنة واحدة، وتستعمل عادة لتمويل التجارة سواء أكانت التجارة الخارجية أم الداخلية ، وتوزع ما بين قروض ممنوحة للتصدير والاستيراد وقروض أخرى لتمويل رأس المال العامل (أرشيد وجودة، 1999 : 107 ) و في كثير من الأحيان تقدم القروض التجارية بالعملات الأجنبية لكون الشركات بحاجة لهذه العملات لاستيراد المواد الأولية المطلوبة ( Quiry,et al,2009:518 ) .

## ج- القروض الصناعية :-

تمنح القروض الصناعية لتمويل القطاع الصناعي باحتياجاته ومتطلباته كافة سواء أكانت الاحتياجات أو المتطلبات قصيرة أم متوسطة أم طويلة الأجل فقد يعقد القرض الصناعي لتمويل العمليات الجارية أم لتوسعه المباني أو شراء آلات ومعدات ثقيلة مثل: آلات الحصاد والجرارات ( Rose & Hudgins,2008: 514)

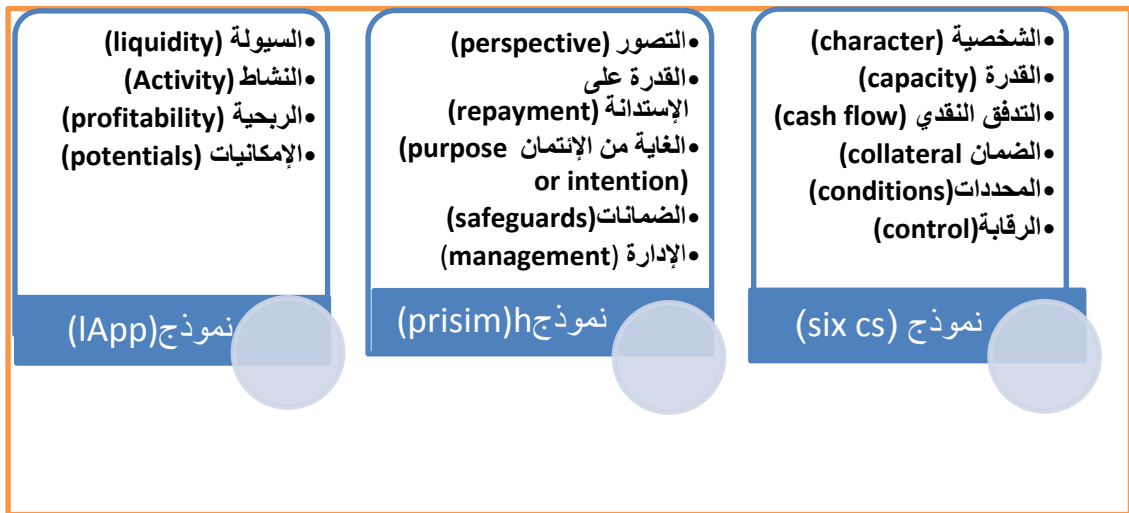
## د- القروض الزراعية :-

تقدم المصارف التجارية للمزارعين قروضا قصيرة الأجل لتمويل شراء البذور والأسمدة وما يلزم المزارع من مستلزمات الانتاج الزراعي او الحيواني (الجميل ،2012:103) . كما تقدم هذه القروض للمزارعين لمساعدتهم في تمويل ادامة الزراعة وحصاد المحاصيل ودعم التغذية والاهتمام بالثروة الحيوانية (Rose & Hudgins, 2008:515)

## رابعاً: معايير منح القروض :-

تسعى إدارة الائتمان النقدي منح القروض المصرفية إلى الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها المصرف و تحديد مصادر تلك المخاطر لضمان جودة القروض التي تسعى الى معرفة مدى قدرة

الزبون على تسديد ما بذمته من مستحقات وقدرته في تسديد ما بذمته من قروض وفوائدها وما يحققه من دخل مناسب لغرض إعادة مبلغ وفوائد القرض. ولهذا، فقد أصبح من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان و تقييم الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به وهناك عدة نماذج ومعايير تعتمد عليها إدارات المصارف لتقييم المركز الائتماني للمقترض وضمان جودة القرض الممنوح ( Rose, 2002: 529). ويوضح الشكل (3) اهم هذه المعايير وكالاتي :



الشكل (3)

### معايير منح الائتمان

المصدر: عبد النجار, عماد غفوري(2012), استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان, دراسة حالة في شركة وطن الخير للمقاولات العامة المحدودة للمدة 2010-2012 المالية.

وسنتطرق لكل معيار بشكل من التفصيل وكالاتي:

1- معايير انموذج (Six Cs) :-

أ- الشخصية Character :-

تعد أحد الأمور الواجب الاهتمام بها عند عملية منح القروض, إذ إن دراسة العميل وسلوكياته, إضافة الى الأمانة والثقة والمصداقية, تشير الى شعور هذا العميل في المسؤولية, وعليه ينعكس على مدى التزام

العميل بالوفاء بالتزاماته ويتم ذلك في ضوء الاستعلام الجيد وجمع المعلومات والبيانات عن العميل من محيطه الاجتماعي والعملي (Michael, 2011: 6).



شكل (4)

#### معايير نموذج Six Cs

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات بتصرف من الباحث .

ب- القدرة على الاستدانة :-

أي قدرة الزبون على تحقيق الدخل ومن ثم الالتزام بسداد القرض وبدفع ما في ذمته من فوائد ومصاريف وعمولات (الشمري, 2013: 22), كما إن القانون منح الحق للزبائن في طلب تسهيلات ائتمانية من الجهات المقرضة، فقد حفظ للجهات المانحة حق الرفض أو القبول، بناء على تحليل قدرة العميل مقدم الطلب على الاستدانة , وتقاس هذه القدرة بناء على إجمالي ديون الجهة أو الشخص مقدم طلب الائتمان مقارنة بالأصول لهذه الجهة, وفي حال ارتفاع اعتماد المؤسسات أو الأشخاص على الدين لتمويل أعمالهم, فيعد هذا مؤشر على مخاطر كبيرة قد يتعرضون لها مستقبلا (ربيعي, 2019: 27).

## ج- التدفق النقدي :-

إمكانية أو قابلية العميل على سداد الدين، اوان تحديد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته يتطلب تحديداً تدفقاته النقدية ومصادر سداد الدين، أي يجب أن يمتلك الزبون المقترض مصادر تدفقات نقدية واضحة، وبشكل عام يكون لدى العملاء (المقترضين) ثلاثة مصادر يعتمدون عليها لتسديد ديونهم وهي (التدفقات النقدية المتولدة من الدخل او المبيعات، و بيع الموجودات أو تسيلها، والأموال التي يحصل عليها من خلال إصدار الاسهم او السندات ( Rose , 1999 : 530 ) .

## د- الضمان :-

الضمان ما هو الا وسيلة حماية من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات مانحة القرض اذ كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الإقراضية، كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر لحماية حقوق المقترضين، ويقصد بالضمان مقدار ما يملكه الزبون من موجودات منقولة أو غير منقولة، والتي يضعها رهن المصرف لتوثيق عملية الاقتراض ، ولا يستطيع ، إزالة هذا الرهن إلا بانتهاء عمر القرض او استبدالها بضمانات أخرى ( MacDonald & Koch, 2006:356 ).

## هـ- المحددات :-

ويقصد بها الظروف الاقتصادية والسياسية والبيئية والأمنية المحيطة بالعمل المؤثره في قدرة العميل على سداد القرض ورغم أن محيط البيئة أوسع وأدق في التعبير عن المناخ العام، فهي تشمل التغييرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع ( Kapoor, et al.,2012:19 )

## و- الرقابة والسيطرة :-

يتمركز عنصر المراقبة بالسؤال عن ما اذا كانت التغييرات في القوانين والتنظيمات لها تأثير عكسي على المقترضين وما إذا كان طلب القرض مستوفي لقواعد ومعايير السلطات التنظيمية لنوعية

القرض. (Rose & Hudgins, 2002: 532). كما يجب على متخذ قرار الائتمان فحص تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالنشاط أو المشروع المراد تمويله، إذ إن المقصود هنا بالظروف العامة، المناخ الاقتصادي العام للمجتمع، وكذلك الإطار القانوني و التشريعي الذي تعمل ضمنه المؤسسة، لا سيما فيما يتعمق بالتشريعات النقدية والجمركية التي تنظم أنشطة التجارة الخارجية (تصديرًا واستيرادًا)، حيث أن الظروف العامة هذه تؤثر على القطاعات الاقتصادية المختلفة، أما الظروف الخاصة فإنها ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه الزبون، مثل الحصة السوقية لمنتجات أو خدمات المشروع، أو شكل المنافسة، أو دورة حياة المنتج أو الخدمة المقدمة من العميل، أو موقع المشروع من دورة حياته، أي هل هو في مرحلة التقديم أم في مرحلة النمو، أم في مرحلة الاستقرار، أم أنه في مرحلة الانحدار. (Jessup, 2000: 468.)

## 2. معايير انموذج PRISM :-

يعد منهج المعايير الائتمانية PRISM من أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والضعف لدى العميل، ويتم من خلالها الموازنة بين المخاطر الائتمانية والقدرة على السداد، وتمثل كلمة PRISM الأحرف الأولى من الكلمات التالية: التصور (Perspective)، القدرة على السداد (Repayment)، الغاية من الائتمان (Intention)، الضمانات (Safeguards)، الإدارة (Management) ويمكن توضيح عناصر هذا الانموذج بشكل أكثر تفصيلاً وكالاتي:- (عثمان، 2010: 30)، (شهاب الدين، منصور، 2012: 63)، (عثمان، 2013: 80).

### أ- التصور:-

الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها بعد منحه، ومضمون هذا المعيار هو الفاعلية في تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان وكذلك دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم الربحية.

ب- القدرة على السداد :-

ويقصد بالقدرة على السداد تحديد قدرة العميل على تسديد الائتمان مع فوائده في المده المتفق عليها, ومن الأمور التي يجب اعطاؤها اهتماما خاصا تحديد نوع مصادر التسديد التي يلجأ إليها العميل عند السداد هل هي مصادر داخلية أي من الموارد الناجمة عن النشاط الذي سيستخدم الائتمان في تمويله أو خارجية, وما يهم متخذ القرار الائتماني هو المصادر الداخلية لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلة والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة, وإن آخر ما يجب ان تفكر فيه ادارة الائتمان هي تصفية موجودات العميل لاسترداد التزاماته تجاه المصرف .

ج- الغاية من الائتمان :-

تحديد الهدف من الحصول على الائتمان ومناسبة منح الائتمان للعميل ومدى موافقة ذلك مع سياسة المصرف وقدرات العميل وخبراته.

د- الضمانات :-

وهي خط الدفاع الأول والأساسي للمصرف لضمان أمواله وحقوقه فيما إذا تخلف العميل عن السداد, وبالتالي يجب تحديد نوعية هذه الضمانات وقيمتها ومدى قانونيتها سواء أكانت العينية منها أم التي تعتمد على المركز المالي للعميل.

هـ- الادارة :-

يركز المحلل الائتماني على تحميل قدرة العميل طالب القرض على كفاءة الإدارة , ويتم ذلك عن طريق التعرف على أسلوب العميل المقترح في إدارة أعماله, وتحديد ما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أم يقتصر في عمله على منتج واحد, وايضا هل نشاطه موسمي ام دائم كما يقوم المحلل المالي باستعراض الهيكل التنظيمي للعمل ككل ومن ثم تقسيمه.

3. معايير انموذج ( LAPP ) :-

تستخدم هذه الطريقة أربعة مؤشرات لقياس قدرة الزبون الائتمانية وهي معايير السيولة والنشاط والربحية والإمكانية الإدارية والمالية وكالاتي: (Abukarsh,2017:1)(ابو كرش ,2005:14).



أ- السيولة :-

إن سيولة الشركة تعود إلى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها. وأهم المؤشرات المستخدمة لتحديد درجة السيولة هي :

❖ نسبة السيولة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

❖ نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة-المخزون) / الخصوم المتداولة.

❖ صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

ب- النشاط :-

ويقصد به ان المبيعات كلما زادت تتطلب تمويل أكبر إما من خلال التمويل بالدين أو بحقوق الملكية .

❖ دوران الذمم المدينة = المبيعات / الذمم المدينة .

❖ معدل فترة التحصيل = الذمم المدينة / المبيعات 360 \* يوم .

❖ دوران المخزون = المبيعات / المخزون.

❖ دوران مجموع الأصول = المبيعات / مجموع الأصول .

ج- الربحية :-

ويقصد بها الأرباح المناسبة والتي تشكل أساس البناء أو الهيكل المالي للشركة ، وأهم مؤشرات الربحية هي كالآتي :

❖ العائد على الأصول = صافي الدخل / مجموع الأصول.

❖ هامش الربح = صافي الدخل / المبيعات.

❖ العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية.

د- الإمكانيات :-

ويقصد بها إمكانيات الشركة في المستقبل، أي إمكانياتها الإدارية، وإمكانية الموارد البشرية والموارد المالية فيها .

فضلاً عن النماذج والمعايير اعلاه فإن هناك أمور على المصرف مراعاتها بهدف تعزيز قدرته في منح القروض وضمان جودتها، ومن اهم هذه الامور واكثرها تداولاً هي:

(Hempel&Simonson,1999:345)،(الجزراوي ,النعيمي: 2010: 7):

1. درجة السيولة التي يمتلكها المصرف حالياً ومقدرته على توظيفها في الوفاء بالتزاماته والمتمثلة بعنصرين رئيسيين هما، القدرة على تلبية طلبات سحب الودائع من قبل المودعين وكذلك تلبية طلبات الائتمان المقدمة أي السلف والقروض لتلبية الحاجات المجتمعية.
2. الاستراتيجية التي ينتهجها المصرف عند اتخاذ قراره الائتماني والتي يعمل في إطارها.
3. هدف المصرف العام الذي يسعى إلى تحقيقه في المرحلة القادمة.
4. القدرات التي يتمتع بها المصرف وبالخصوص كوادره البشرية المدربة والمؤهلة للقيام بوظيفة الائتمان، وكذلك التكنولوجيا المعتمدة والمطبقة في المصرف وما يمتلك من تجهيزات ومعدات الكترونية حديثة.

#### خامساً: خصائص القروض المصرفية :-

تتميز القروض المصرفية بمجموعة من الخصائص أهمها هي :

1. المدة الزمنية :-  
يقصد بها وقت الاستحقاق طول عقد القرض. إذ يتم تصنيف القروض وفقاً لآجال استحقاقها إلى دين قصير الأجل ودين متوسط الأجل ودين طويل الأجل. و تقدم المصارف قروضاً متجددة من خلال تمديد فترة استحقاق . كما يتطلب القرض مدفوعات فائدة منتظمة طيلة مدة الاستحقاق(سعاد,2014:10 ) .
2. جدول الدفع :-  
جدول الدفع ( السداد ) هو الوقت الذي من المفترض أن يقوم مقترض القرض بدفعه .وبالتالي فهي تحدد الجدول الزمني الذي يوجه المقترض في عملية السداد .في الواقع ,قد تكون المدفوعات مطلوبة في نهاية العقد أو على مدد زمنية محددة ، عادة على أساس شهري أو نصف سنوي. يتكون الدفع بشكل عام من جزأين: جزء من المبلغ الأساسي المستحق وتكاليف الفائدة. مع مرور الوقت ، يتم إطفاء المبلغ الأساسي للقرض ، أو يتم سداده شيئاً فشيئاً حتى يتقاعد تماماً. مع تناقص الرصيد الرئيس ، تنخفض أيضاً الفائدة على الرصيد المتبقي. قروض الفائدة فقط لا تسدد رأس المال. يدفع المقترض فائدة على مبلغ القرض الأساسي ومن المتوقع أن يتقاعد المبلغ الأصلي في نهاية العقد عبر سداد دفعة واحدة أو عبر إعادة التمويل ( Mensah,2013:167 ) .

## 3. الفائدة :-

الفائدة هي تكلفة اقتراض المال. اي هي المكافأة التي يدفعها المقترض (المدين) للمقرض (الدائن) لاستخدام الأموال لفترة ، ويتم التعبير عنها من حيث النسبة المئوية سنويًا، يجب أن يكون سعر الفائدة الذي تقرضه مؤسسات الإقراض كافيًا لتغطية تكاليف التشغيل والتكاليف الإدارية ومعدل عائد مقبول. قد تكون أسعار الفائدة ثابتة في مدة القرض ، أو يمكن تعديلها لتعكس ظروف السوق المتغيرة\_ (Faure,2014:2).

## 4. الأمان :-

تُعرف الأصول المرهونة كضمان ضد خسارة القرض بالضمانات، اي الثقة بأن الأموال التي سيقترضها أو يستثمرها سوف تعود اليه في المدة المحددة، لذلك على المصرف التأكد من متانة المركز المالي للمتعامل معه ومدى قدرته على الوفاء بتعهداته (مخبي,2007:58).

## سادسا:- مخاطر القروض المصرفية :-

تسمى بالمخاطر الائتمانية، وهي مخاطرة تخلف العملاء عن الدفع، أي عجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، وينشأ عن هذا العجز خسارة كلية أو جزئية من مبلغ القرض الممنوح، ولهذا النوع من المخاطر أهمية قصوى من حيث الخسائر المحتملة. إذ تتم مراقبة هذه المخاطر عادة من خلال إجراءات كلاسيكية متبعة في البنوك، مثل وضع سقفاً للقرض الممنوح للعميل أو لعدد من العملاء داخل صناعة واحدة أو بلد واحد، وذلك تطبيقاً لسياسة التنويع لضمان عدم عجز نسبة كبيرة من العملاء عن الدفع في حال حدوث أزمة ما. (Chong,2004:35)

لذا يجب على المؤسسات المالية التغلب على المشاكل السلبية التي تجعل التخلف عن سداد القروض أكثر احتمالاً. لذا تحاول المؤسسات المالية حل هذه المشاكل عبر عدد من اهم مبادئ إدارة مخاطر القروض المصرفية ، وهي: (Mishkin & etal,2013:221-224)

أ- الفحص والمراقبة :- يتعين على المصارف جمع معلومات موثوق بها عن المقترضين المحتملين، فالفحص الفعال وجمع المعلومات حول أرباح وخسائر الشركة وعن موجوداتها ومطلوباتها تشكل معا مبدأ مهم في إدارة مخاطر الائتمان. اما المراقبة فيجب على المؤسسات المالية تكتب الأحكام (الشروط المقيدة) في عقود القروض التي تحد المقترضين من الانخراط في الأنشطة المحفوفة

بالمخاطر. عبر رصد أنشطة المقترضين لمعرفة ما إذا كانوا يطبقون الشروط المقيدة وتطبيق المواثيق ام لا .

ب- بناء علاقات طويلة الأجل مع الزبائن :- ان العلاقات طويلة الأمد تعود بالنفع على الزبائن وكذلك البنك. إذ إنه من الأسهل للحصول على قرض بمعدل فائدة منخفض من البنك لأن البنك لديه وقت أسهل في تحديد ما إذا كان المقترض هو ذا خطر ائتماني جيد فضلا عن تكاليف أقل في مراقبة المقترض. ومعرفة المقترضين الذين سبق وان خالفو شروط العقد واستثمروا في أنشطة خطيرة مما يوفر الجهد والوقت .

ج- التزامات القروض :- التزام القرض هو التزام المصرف ( لفترة مستقبلية محددة ) بمنح المصرف مقدار محدد من القروض بسعر فائدة السوق. ان غالبية القروض التجارية والصناعية هي في إطار ترتيب التزام القرض. ففائدة المصرف منه في كون لديها مصدر ائتمان عندما تحتاج له. اما ميزة البنك هي أن التزام القرض يعزز العلاقة طويلة الأمد مع الزبون ، والتي بدورها تسهل جمع المعلومات. فضلا عن إلى ذلك، فأن الأحكام الواردة في اتفاق التزام القرض تتطلب أن تزود المصرف باستمرار بمعلومات عن دخل الشركة ، الأصول وموقف المسؤولية، والأنشطة التجارية وغير ذلك. لذا يعد ترتيب التزام القرض هو وسيلة قوية للحد من تكاليف البنك للفحص وجمع المعلومات.

د- ضمانات وأرصدة التعويض :- متطلبات الضمانات للحصول على القروض هي أدوات مهمة لإدارة مخاطر الائتمان. الضمانات هي ممتلكات تمنح للمقرض كتعويض إذا تخلف المقترض، كتقليل من عواقب سوء الاختيار كونه يقلل خسائر البنك في حالة التخلف عن سداد القروض. اما أرصدة التعويض فتعني انه على الشركة التي ترغب في الحصول على قرض ان تحتفظ بجزء منه كوديعة جارية لدى البنك ، على سبيل المثال، قد تكون هناك حاجة إلى الحصول على قرض بقيمة 10 مليون دولار فأن مقدار الرصيد المعوض يجب ان لا يقل عن مليون دولار في البنك. ويمكن بعد ذلك أن يصادرها البنك لتعويض بعض الخسائر على القرض إذا تخلف المقترض.

هـ- ترشيد الائتمان :- ويكون ترشيد الائتمان على شكلين. الأول عندما يرفض تقديم قرض بأي مبلغ الى المقترض، حتى إذا كان المقترض على استعداد لدفع سعر فائدة أعلى كونه يستثمر القرض في انشطه عالية المخاطر. اما الثاني فعندما يكون المقرض على استعداد لتقديم قرض ولكن يحد من حجم القرض إلى أقل ما يرغب به المقترض للمحافظة على التصنيف الائتماني للبنك.

## المطلب الثاني : مخصص خسائر القروض كمعيار للجودة

### Allowance for loan losses as a criterion of quality

#### 1- مفهوم مخصصات خسائر القروض :-

يحصل المقرضون في القطاع المصرفي على دخل عبر إيرادات الفوائد الناتجة من عمليات منح القروض. إذ تمنح المصارف عدة أنواع من القروض لمجموعة واسعة من العملاء بما في ذلك المستهلكين والشركات الصغيرة والكبيرة. لهذا نجد أن معايير الإقراض ومتطلبات إعداد التقارير تتطور باستمرار ، إذ تم تشديد القيود على الائتمان منذ ذروة الأزمة المالية في عام 2008 فركزت اللوائح المصرفية المحسنة على رفع معايير الإقراض ، والمطالبة بجودة ائتمانية أفضل للمقترضين وزيادة متطلبات رأسمال المصارف.

ويعرف مخصص خسائر القروض (LLPs) على أنه عبارة عن مخصص لخسائر الائتمان القائم والقروض غير المحصلة وفوائدها، وتأتي أهميته لتغطية أنواع مختلفة من خسائر الائتمان ، مثل القروض المعدومة ، والقروض المعاد شراؤها بدفعات أقل من التقديرات السابقة (Walter,1999:2) . وعرف بأنه تلك المخصصات التي تؤدي دوراً مهماً في حماية المصارف من الفشل المتوقع وتلعب دوراً آخر لأغراض تيسير الدخل (Anandarajan & Vivas,2005:56) وفي السياق نفسه تعرف (LLPs) بأنه أداة تستخدمها إدارة المصارف لتحقيق الأرباح عن طريق الدور الذي تؤديه المصارف إذا تعد كجرس إنذار للمخاطر ما يجعل المصرف يأخذها في الحسبان بشكل مستمر نظراً للتغيرات الاقتصادية التي قد يتعرض لها (Leventis&Dimitropoulos ,2011:104) وكذلك بين (Curcio&Hasan) على أنه أداة مهمة يستخدمها مديرو المصارف لإدارة الأرباح المصرفية إذ إنها تجابه الأخطار المرتبطة بعمليات الإقراض والتسليف (Curcio&Hasan,2015) وعرف بأنه أحد أهم أهداف المعايير المحاسبية واللوائح المصرفية الاحترازية للمصارف (Oros, Salisteanu,2015:862), وإيضاً بأنه مستحقات مهمة يستخدمها المصرف لتغطية الخسائر المتوقعة الناشئة عن نشاط الإقراض (Ozili,2020:3).

الا إنه على الرغم من هذه التطورات لا زال على المصارف أن تستمر في مراعاة مشاكل التخلف عن سداد القروض والمصروفات عن طريق وضع مخصصات للمخاطر الواردة في البيانات المالية السنوية للمصرف. ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري الاحتفاظ بمخصص لخسائر القروض عند المستوى الذي يُعتبر كافياً لاستيعاب الخسائر المحتملة في محفظة القروض المصرفية، ويستند مقدار المبلغ المخصص للخسائر إلى الحجم الحالي وخصائص مخاطر محفظة القروض وما يرتبط بها من اجراءات تقييم القروض الفردية المتعثرة والخسارة الفعلية التي قد تتحقق. لذا يتم تحديد مخصص خسائر القروض المحصلة من أجل الربح وان القروض التي تم تحديدها كخسائر والتي تعد غير قابلة للتحصيل من قبل الإدارة يتم تحميلها على المخصص (المبالغ المستردة اللاحقة) إن وجدت و تقيد على حساب المخصص (Virginia,2019:51) كما و يتم تقييم مخصص خسارة القرض بانتظام من قبل الإدارة ويستند إلى مراجعة إدارية دورية لتحصيل القرض في ضوء الخبرة التاريخية ، وطبيعة وحجم محفظة القرض والظروف المعاكسة التي قد تؤثر على قدرة المقترض على السداد ، والقيمة المقدرة لجميع الضمانات الأساسية والظروف الاقتصادية. (McLean, Virginia, 2005:28) .

بشكل عام كانت القروض المتعثرة في عام 2007 تنمو بشكل هائل في المصارف ما نتج انخفاض كبير في رؤوس اموالها ومن ثم عدم القدرة على اقراض الأنشطة التجارية السليمة ما انعكس سلبياً على الاقتصاد بشكل عام ، وهذا يشير الى ان القدر الكبير من القروض المتعثرة يضع صورة هشة او سيئة في أذهان العملاء الذين قد يختارون سحب ودائعهم من المصارف التي لديها مستوى مرتفع من القروض المتعثرة في ميزانيتها العمومية (Thessaloniki,2019:17) .

#### ثانيا : أهمية مخصص خسائر القروض:-

يؤدي مخصص خسائر القروض (LLP) دوراً رئيسياً في تعزيز المركز المالي للمصارف اذ يعد مؤشر مهم للأداء ، ويتطلب ذلك تقديراً إدارياً كبيراً للمحافظة على الاداء المصرفي ( Betty& Liao,2014:35) و تعد مخصصات خسارة القروض مستحقات ذات أهمية أساسية لأداء المصرف كونها تقدر خسائر القروض ومن ثم تدعو الادارة لأخذ الحيطة والحذر (Nicoletti,2018:8). اذ يقرر معظم مدراء المصارف مبلغ مخصصات خسائر القروض كل شهر (مُدد متقاربة) وفقاً لتقييم المخاطر الفردية للقروض غير القابلة للتحصيل وعمليات شطب القروض. (Chang,2008:14).

وتقوم المصارف بالإبلاغ عن مخصص خسائر القروض (LLP) في الأوقات الاقتصادية النشطة(الانتعاش الاقتصادي) وتراعي الاحتياطي النقدي الذي لديها وتأخذه بالحسبان بشكل مستمرة

وتقدر احتمالية هكذا اخطار خلال فترات الانكماش الاقتصادي. ويتم استخدام فائض LLP المتراكم خلال الأوقات الاقتصادية الجيدة للتخفيف من خسائر المصارف في مُدد الركود الاقتصادي من حيث المبدأ: بمعنى انها تستخدم الاسبقية لمواجهة الخسائر المحتملة لغرض تعزيز سلامة المصارف عن طريق تكوين مخزون من مخصصات خسارة القروض في الأوقات الجيدة حتى لا تواجه المصارف الإعسار بسبب ارتفاع خسائر القروض عند بدء الركود ، اذ يمكن استخدام المخزون المتراكم من المخصصات للتخفيف من خسائر القروض خلال الأوقات السيئة (الركود الاقتصادي)(Ozili&Outa,2017:152).

### ثالثاً: أنواع مخصصات خسائر القروض المصرفية :-

يمكن ان يصنف مخصص خسائر القروض على ثلاثة أنواع هما العناصر غير التقديرية (المخصصات المحددة)والمخصصات العامة لخسائر القروض ، والعناصر التقديرية ( المخصصات العامة )، ( Alhadab, Alsahawneh,2016:266). ويمكن تناولها بشكل اكثر تفصيل وكالاتي:-

#### 1- مخصصات خسائر القروض المحددة :-

يتم تطبيق المخصصات المحددة على القروض المتعثرة التي يتم تعريفها على أنها قروض مدتها 90 يوماً أو أكثر، مثلاً القروض المتأخرة السداد بين 3 و 6 أشهر يكون المخصص المحدد 10% من المبلغ المتأخر. و المتأخرة بين 6 و 12 شهراً تتضمن مخصصاً محدداً بنسبة 25 % ، اما المتأخرة بين 12 و 18 شهراً يكون 50% بينما المتأخرة من 18 و 21 شهراً ، 75%. اما إذا كان الوقت المستغرق في حالة التأخر عن السداد أكثر من 21 شهراً ، يجب أن يصل المخصص المحدد إلى 100% ، أي التغطية الكاملة للقرض المتأخر 21 شهراً فأكثر. لذلك تم ربط المخصص المحدد بالوقت والمبلغ المتأخر. (System,2019:54)

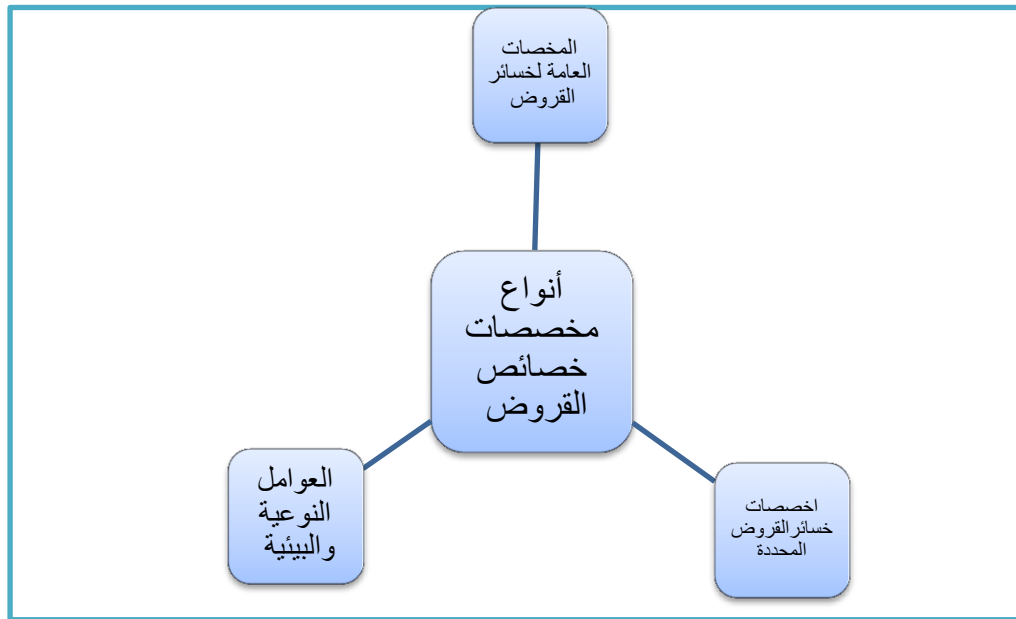
#### 2- المخصصات العامة لخسائر القروض :-

ان المخصصات العامة لخسائر القروض تغطي المكون العام للقروض غير المطفأة وينطبق هذا الامر فقط على القروض غير المعدومة اذ يتم تجميع القروض وفقاً لخصائص متشابهة ، بما في ذلك نوع القرض ودرجة القرض المخصص ونوع الضمان العام وتشمل درجات القرض المحددة الجودة ، والمقبولية ، والخاصية ، وغير المعيارية ويتم اشتقاق معدل الخسارة الذي يعكس الخسارة المتوقعة الكامنة في مجموعة من القروض بناءاً على تقديرات معدلات التخلف عن السداد لدرجة معينة من القروض ، ونوع

الضمان المتاح للمقرضين وشروط القرض بالاستناد إلى الخبرة السابقة Bankshares& (virginia,2018,35).

### 3- مخصصات حسب العوامل النوعية والبيئية :-

تؤثر العوامل النوعية والبيئية على بيئة الإقراض الشاملة إذ تشمل العوامل البيئية جميعها ويتم تحليلها بشكل روتيني لعدة مستويات واتجاهات وتراعي التأخر في السداد والقروض المتعثرة ، والمستويات والاتجاهات في المبالغ المستردة ، والاتجاهات في الحجم وشروط القروض ، وآثار التغييرات في اختيار المخاطر وممارسات الاكتتاب ، والخبرة ، والقدرة ، والاتجاهات الاقتصادية الوطنية والمحلية ، وظروف اقتصادية مثل معدلات البطالة ، وإحصاءات الإسكان ، وظروف الصناعة المصرفية ، وتأثير التغييرات في تركيزات الائتمان وكل هذه عوامل تؤثر على نوعية الاقراض إذ إن تحديد المخصص بطبيعته يتطلب تقديرات مهمة من قبل المصارف ، بما في ذلك مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة على القروض المتعثرة والخسائر المقدرة ( Kanagaretnam, et.al ,2005:316 )



شكل (5)

أنواع مخصصات خسائر القروض المصرفية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات بتصرف من الباحث .



## المبحث الثاني

## مؤشرات ربحية المصارف التجارية

## Profitability Indicators For Commercial Banks

تمهيد :-

تعد مؤشرات الربحية أحد المؤشرات المالية التي تعكس كفاءة و أداء المصرف، فربحية المصرف تعد المحصلة النهائية لمختلف السياسات والجهود التي بذلتها الإدارة، لذلك فان هذه مؤشرات الربحية توفر معلومات معبرة عن الطريقة التي يدار بها المصرف أما مؤشر الربحية فيعكس مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الإدارة قراراتها الاستثمارية، فالأرباح تساعد المصارف على النمو الذي بدوره يُسهم في تحقيق قدر أكبر من الأرباح ما ينعكس على البقاء والقدرة على المنافسة وزيادة ثقة الجمهور ، لذا قبل البدء بمؤشرات الربحية لابد من التطرق الى مفهوم الربحية وأهميتها والعوامل التي تؤثر فيها وكالاتي :

## أولاً:- مفهوم الربحية :-

ان كلمة الربحية تتكون من مفهومين هما الربح والقدرة فالربح تعني الدخل الكمي المتحقق عن طريق نشاطات الأعمال في مُدد معينة اما القدرة تعني الى قوة المصرف لكسب الأرباح وتدل ايضاً على قوة ادائها المالي والتشغيلي (Tulsian,2014:19) ، و يستخدم مصطلح الربح والربحية بشكل متبادل إلا أن هناك فرقا في المعنى الحقيقي بينهما ،اذ ان الربح مفهوم مطلق في حين ان الربحية مفهوم نسبي، فالربح يشير إلى اجمالي الدخل المكتسب في مده زمنية محددة. اما الربحية فتشير إلى الربح نسبة الى بعض مكونات الميزانية أو قائمة الدخل ، اذ تقيس الربحية مدى الكفاءة التشغيلية للمصرف ومن ثم تمكن الاطراف التي لها اهتمام بارتفاع هذه الكفاءة ومراقبتها ، اذ يطلق على الربحية أحيانا بالعائد وفي أوقات اخرى بإسم الهامش ومع ذلك يستخدم الهامش بشكل أكثر شيوعاً ( lutz,2010:23). ان مؤشر الربحية يتلقى اهتماماً متزايداً وخصوصاً من لدن المالكين المساهمين والمستثمرين الجدد، لإن الربحية تكون ضمن الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية (الصيرفي، 2008: 62). فالربحية تعد بمثابة مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين والدائنين المتعاملين مع المصرف ، كما وتعد الهدف التي تصبوا اليه ادارة المصرف لأنه مؤشر مهم لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديه، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح وقدرة على تحسين كفاية رأس المال (عثمان،2014: 8) .

وبما ان الربحية الغاية الاساسية من وجود الشركات والمصارف الا انها حساسة تجاه التغيرات التي تحصل في كل من المؤشرات المصرفية والاقتصاد الكلي ( Caliskan & Lecuna,2020: 162 ). كما إن العلاقة بين الأرباح المتحققة والاستثمارات (مؤشرات الربحية) تعد هدفا للمصارف ومقياسا للحكم على كفاءتها ضمن مستوى الوحدة الكلية أو الجزئية اذ تعمل المصارف لتحقيق الربحية عن طريق قرارات الاستثمار والتمويل ، اذ يقصد بقرار الاستثمار أنه مجموعة من القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها في اقتناء مختلف أنواع موجوداتها ,اذ يظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية عن طريق التوزيع الأمثل للموارد المتاحة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون أي زيادة تؤدي الى تعطيل الموارد , ودون أي نقص يؤدي الى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة(الحسين, 2016: 82) . أما قرار التمويل فهو مجموعة من القرارات المتعلقة بكفاءة اظهار مصادر التمويل اللازمة لتمويل الاستثمار المتمثل في بنود جانب الموجودات في الميزانية العمومية (محمد,2014: 542)

وتعرف الربحية على أنها المقياس النهائي للنجاح الاقتصادي الذي يحققه المصرف فيما يتعلق برأس المال المستثمر فيه ، اذ يتم تحديد هذا النجاح الاقتصادي عن طريق حساب صافي الربح نسبة ل احد بنود الميزانية لكشف مركز المصرف التنافسي في السوق وكفاءة الاداء فضلا عن كونها ضمانة تسمح للمصرف بالتحوط من مخاطر السيولة قصيرة الأجل (Vieira ,2010:7). و تعرف بأنها مفهوم تشغيلي بمعنى أن الربحية تتحقق عندما تكون النتائج الاقتصادية المتحصل عليها أكبر من حجم الاموال المستخدمة في النشاط (مصطفى ومراد,2013: 8). كما عرفت بانها مؤشر لمعرفة الأداء المالي للشركة. (الزعيبي, 2019:25) على ضوء ما سبق وبصفة عامة يمكن القول بأن الربحية تمثل العلاقة القائمة بين النتائج المتحققة والوسائل المستخدمة لتحقيقها في مدة زمنية معينة ، اذ تعد بمثابة المعيار أو المقياس للكفاءة النسبية الناتجة عن مدى تحقيق النتائج عبر استغلال الوسائل بالشكل الأمثل (الغافود,2019: 156)

ومن التعارف السابقة يمكن القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية وان عدم القدرة على تحقيق الربحية ستؤدي في النهاية الى تآكل حقوق الملاك وعليه تصفية المصرف .

## ثانياً: - أهمية ووسائل تعظيم الربحية :-

تعد مؤشرات الربحية مصدر قوة للمصرف تمكنه من مقابلة المخاطر التي يتعرض لها ومن ثم البقاء في السوق المصرفية، إذ هناك مخاطر كثيرة ومتعددة يتعرض لها المصرف منها مخاطر الائتمان ومخاطر الاستثمار ومخاطر التصفية الإجبارية ومخاطر السرقة أو الاختلاس ومخاطر سعر الفائدة وغيرها ، فالربحية ضرورية للمصرف للحفاظ على النشاط المستمر وحصول المساهمين على عوائد مجزية ويجب الا تتحقق الربحية العالية على حساب سلامة النظام المصرفي (زاهر, 2014: 399) كما و تعد الربحية مصدر مركزي لإعادة استثمار الاموال ومن ثم تقييم ربحية المصارف على المستوى الكلي ( Ayaydin.2014:49 ) إذ إن الربحية هي عصب الحياة لأي مجتمع اقتصادي و الهدف الرئيسي لجميع المشاريع التجارية وبدون الربحية لا يمكن البقاء في المدى الطويل، إذ تقاس ربحية المصارف عن طريق الفارق بين الإيرادات والمصروفات فالربحية في القطاع المصرفي تجعله أكثر قدرة في مواجهة الصدمات السلبية والمساهمة في استقرار النظام المالي والتغييرات المهمة في بيئة العمل ولاسيما مخاطر الائتمان التي تؤثر على ربحية المصارف بشكل خاص(الساعدي, 2015: 361 ). كما وتعد مؤشرات الربحية مؤشراً مهماً للقيمة التي يمكن تحسينها عبر تحقيق وفورات الحجم ذات الصلة ، ومع ذلك ، فإن الربحية نفسها هي دالة على اداء المصرف وشرط أساسي لخلق القيمة وأقوى عامل محدد لإجمالي عوائد المساهمين لذلك عندما تضيف المصارف نمواً إلى ربحيتها ، فإنها ستكون قادرة على زيادة رأس مالها السوقي بشكل كبير ( Oladele,2013:91) ,, يمكن تحديد أسباب رئيسة لوجود هدف الربح بالنسبة للمصارف ، إذ يعد عائد مناسب للمساهمين فضلاً عن الحفاظ على قاعدة رأس مال المصرف وتوسيعها، وتسهيل نمو الأعمال بالقيمة الحقيقية كما انها خط الدفاع الأول ضد مخاطرة الخسارة في القطاع المصرفي و الناجمة عن مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة أو مخاطر العملة (yagam,1995:23).

هناك عدة وسائل يلجأ لها المصرف لتعظيم ربحيتها اهمها:

1. البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها المصرف في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو العملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين(مزيق , 2014: 53)
2. رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح بها التشريعات المصرفية بزيادتها.
3. البحث عن فرص جديدة يقدمها المصرف في قطاعات وأنشطة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد للعملاء الحاليين (المشهوروي , 2007: 65) .

4- الانتفاع الكامل بالأموال والاصول المتاحة تحت تصرف المصرف , اذ ان بعض المتهمين لتحسين الربحية غالبا ما يركزون فقط على ان تزيد الانفاق ولكن نوجة الانتباه الى تحسين الربحية يمكن ان يتم من خلال عدة مداخليل كازدياد الفرص الجديدة , وزيادة فوائد العمولات واستخدام الاصول المتوفرة على أفضل استخدام (رضا, 2017: 14) .

5- الضغط على النفقات في أي مجال ولاسيما في مجال المصرفيات العامة وهي التي تكون مجالا للإنفاق دون رقابة (رضا, 2017: 14) .

### ثالثا- العوامل المؤثرة على مؤشرات الربحية :-

تعددت معايير القياس المستخدمة في قياس ربحية المصارف , اذ تبحث هذه الدراسة في العوامل المؤثرة على الربحية باستخدام أعلى المتغيرات الداخلية المفيدة مثل حجم المصرف , هيكل الودائع , مخاطر السيولة, ونسبة رأس المال , ومخاطر الائتمان , الكفاءة الادارية , والعمر , والملكية (الأجنبية والمحلية والعامة) , Z-core . من ناحية أخرى , يمكن دراسة الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ورسملة السوق والأزمة المالية العالمية كمتغيرات خارجية

### 1- العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف :-

#### أ- حجم المصرف :-

ان كبر حجم المصرف مقاسا بإجمالي موجودات المصرف يؤدي الى انخفاض معدل العائد على الموجودات بالنسبة للمصارف الكبيرة مقارنة بالمصارف الصغيرة الا إن زيادة حجم موجودات المصارف يزيد من قدرتها على الاستثمار , اذ من المتوقع إن زيادة موجودات المصرف ستؤدي الى زيادة ربحيتها كون الإمكانيات كبيرة ومتوافرة مقارنة بالمصارف الصغيرة ما يسهل من انتهاز الفرص (Majed, 2016: 65) وهنا تجدر الإشارة إلى أنه عند إجراء مقارنة بين المصارف يجب أن نختار المصارف المتساوية في الحجم وتقدم خدمات متشابهة . ولكن لكي تكون مقارنة أداء صحيحة يجب أن نقارن بين المصارف التي تعمل في المجال ذاته . فالمصرف عادة يتأثر بشكل كبير فيما إذا كان يعمل في مركز مالي كبير أوفي مدينة صغيرة , وان أفضل طريقة للمقارنة هي اختيار مصارف متقاربة في الحجم وتعمل في منطقة واحدة وتحت أنظمة وقوانين متشابهة . وان كل نظام مصرفي له مجموعة مختلفة من القواعد يجب أن يتبعها , وهذه القواعد الحكومية قد يكون لها تأثير كبير على أداء المصرف (Rose & Hudgins , 2008: 184)

ب- **هيكل الودائع** :- تعتمد المصارف بشكل كبير على الأموال المقدمة من قبل الجمهور لتمويل القروض التي تقدمها للزبائن اذ تركز المصارف على جذب وودائع التوفير وودائع الاجل لما يعطيه هذا النوع من الودائع من مرونة أكبر للمصرف في سبيل توظيف الأموال في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون النظر لعامل السيولة وذلك بغية تحقيق معدلات ربحية أعلى ( Abdullah,2019:46 ).

ج- **مخاطر السيولة** :- تعد السيولة من العوامل الهامة والمؤثرة على معدل الربحية اذ تعني مخاطر السيولة هي خطر عدم تداول ضمان معين أو أصل معين بسرعة كافية في السوق لمنع الخسارة أو تحقيق الربح المطلوب ويجب أن تبقى السيولة في حالة توازن في الشركة بالحد الذي يبقي المخاطرة في مستواها المعقول. إن السيولة والربحية هدفان متلازمان للشركة ولكنهما في الوقت نفسه متضادان وهذا يعني أن مراعاة تحسين أحدهما سيكون على حساب الآخر، فمن المتوقع أن اهتمام الإدارة وتوظيف جهودها لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستعكس على مؤشرات سيولتها (Rodríguez,2019:7)، يتم تقييمها على أنها أصول سائلة على إجمالي الأصول عن كثب في مخاطر السيولة إلى أن نسب السيولة تقدر بشكل سلبي وإيجابي مع احتمال الفشل. للتأكيد أكثر عندما تكون النسبة عالية ، فهذا يعني وجود أصول سائلة واحتمالية منخفضة للفشل على المصرف مما يعطي ثقة عالية للمودعين ليتم جذبهم. ومع ذلك ، يمكن أن تعني نسبة السيولة المرتفعة أيضاً ضعف النشاط المالي في المصرف، وبالتالي فهي مرتبطة باحتمالية أكبر للفشل (87: Alshatti,2016) (Moussa,2012:21). اذ يتم قياس سيولة المصرف بإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (Qudah & Jaradat,2013:155). وتسمى مخاطر السيولة أيضاً بمخاطر التمويل اذ تواجه الجهة صعوبات في شراء الأموال اللازمة للوفاء بالالتزاماتها وقد تنجم مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع أصل مالي بسرعة بقيمة قريبة من قيمته العادلة (Sang,2014:162).

د- **نسبة رأس المال** :-

يشير رأس المال الى كمية الأموال المتاحة لدعم أعمال المصرف اذ يعد بمثابة شبكة أمان في حالة حدوث تطورات سلبية اذ يمكن للمصارف ذات رأس المال الأكبر أن تستثمر بفعالية أكثر من المصارف ذات رأس المال المنخفض مما يؤدي إلى تحقيق أرباح أفضل (Topak& Talu,2017:576) اذ تعد المصارف ذات رأس المال الجيد أكثر أماناً لأنها تتحمل مخاطر أقل (Al-Harbi,2019:6).

## هـ- مخاطر الائتمان :-

يتم قياسها بنسبة مخصصات خسارة القروض على إجمالي القروض والتسليفات. ويتم الإبلاغ عن رؤى خسارة القروض في حساب الربح والخسارة الخاص بالمصرف وهي مقياس لمخاطر رأس المال ، وكذلك جودة القروض (Shuremo,2016:446). إذ تتمثل نسبة إجمالي قيمة التعرض للقروض والفوائد ذات الصلة غير المشكوك في تحصيلها و الخسارة إلى إجمالي القروض المصنفة والفوائد ذات الصلة المتعلقة بالقروض غير المصرفية (Socol1, Dănuleşiu,2013:7) .

## و- العمر :-

غالبًا ما يتم حسابه بعدد السنوات الى تاريخ الإنشاء (Al-Homaidi & et al,2020:7)، إذ أن المصارف القديمة أكثر ربحية من المصارف الجديدة بسبب الخبرة التي تمتلكها المصارف القديمة مقارنة بالمصارف الجديدة ، وكما أن الوقت قد يسمح للمصارف بتوليد المزيد من رأس المال الذي يؤدي إلى الأرباح وأيضا لدى المصارف القديمة ربحية أفضل في البلدان ذات الاقتصادات غير المتقدمة وفقاً للمصارف الجديدة .(محمد,2014:544) .

## ز- الكفاءة الادارية :-

يمكن استخدام الكفاءة الإدارية لتقدير مدى جودة استخدام البنوك لأصولها ومطلوباتها داخليًا. إذ ترغب المصارف في الحصول على نسبة كفاءة أعلى مما يعني أن المصرف يحقق ربحًا كبيرًا أكثر من النفقات (Akram,2018:28). يتم حساب هذا المتغير بقسمة إجمالي نفقات التشغيل على إجمالي الدخل التشغيلي. هذا يعني أنه كلما قلت النسبة ، زادت الكفاءة التشغيلية. وعليه ، من المتوقع أن تكون نسبة التكلفة إلى الدخل مرتبطة بشكل عكسي بالربحية (GARO,2013:16) .

## ح- هيكل الملكية :-

تشير الأدبيات النظرية إلى أن الكيانات التعاونية والكيانات المملوكة للدولة لديها حوافز أقل لتعظيم الأرباح من الكيانات الخاصة عبر الاختلافات في انضباط السوق والأهداف, يمكن أن تكون الملكية محددات مهمة للربحية (van Ommeren,2011:13)( Driessen,8) .

ط- ( نطاق المصرف **Z-score**):- يعكس احتمال إفلاس المصرف, وهذا يعني أنه كلما ارتفعت الدرجة Z ، قل احتمال إفلاس المصارف (Li & Tripe & Malone,2017:10) .

## 2- العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية المصارف :-

يمكن حصرها بمجموعة من العوامل التي تؤثر على المصرف وكالاتي :

أ- الناتج المحلي الإجمالي : - تركز جميع المصارف في الغالب على البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة لتحقيق وفورات الحجم والنطاق. أكدت الدراسات الحديثة أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يعزز العائد على الأصول / العائد على حقوق الملكية (Prasasti&Purna,2018:54) وهو أكثر مؤشرات الاقتصاد الكلي استخدامًا لقياس النشاط الاقتصادي الإجمالي. إذ من المتوقع أن يؤثر الناتج المحلي الإجمالي على العديد من العوامل المتعلقة بالعرض والطلب (sultan,2008:97).

ب- التضخم :- أن أداء المصارف في البلدان ذات معدلات التضخم الأعلى مالياً أفضل من المصارف في البلدان ذات معدلات التضخم المنخفضة ، إذ يقيس التضخم النسبة المئوية الإجمالية للزيادة في مؤشر أسعار المستهلك لجميع السلع والخدمات. فإذا كان من المتوقع أن يرتفع التضخم ، فسوف ينخفض الإنفاق والاقتراض من قبل الشركات والأسر. نظرًا لأن معدلات التضخم المرتفعة ترتبط عمومًا بارتفاع أسعار الفائدة على القروض ومن ثم يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على ربحية المصرف (Zarrouk&others,2016:7) . لذا ان اي زيادة في التضخم تعد إشارة سيئة للمستثمر ما يؤدي إلى انخفاض الربحية ومن ثم توزيعات الأرباح (Wibowo & Syaichu 2013:7).

كما ان هناك علاقة عكسية للتضخم وتأثيره على الربحية إذ انه كلما ازداد الدخل اكثر من التكاليف فسيكون للتضخم تأثير إيجابي على الربحية والعكس عندما تزداد التكاليف اكثر من الدخل ينتج تأثير سلبي للتضخم على الربحية (Wasiuzzaman & Tarmizi,2010:43) التضخم هو الزيادات في أسعار السلع ناتجة بشكل عام عن انخفاض قيمة المال. إذ يؤثر التضخم على تكلفة ودخل جميع المؤسسات ، بما في ذلك المصرف (, (Mirzaei and Mirzaei2011:9)

ج- **رسملة سوق الأسهم** : - يتم استخدام نسبة رسملة سوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي للوقوف على تأثير تطور سوق الأوراق المالية في الدولة على ربحية المصارف. ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير إيجابي لأن أسواق الأسهم المتقدمة تزيد من المعلومات المتاحة للمصارف مما يسمح لها بتحسين تقييمات مخاطر المقترضين. علاوة على ذلك ، في البلدان النامية والمتخلفة ، يميل نمو أسواق الأوراق المالية إلى تشجيع الناس الى الحصول على قروض من المصارف للتخصيص في سوق الأوراق المالية ، وهذا في النهاية يزيد من أرباح المصارف. إذ تستفيد المصارف من الرسوم التي تأتي من إدارة محافظ عملاتها التي تتكون أساساً من الأسهم ، ومن ناحية أخرى ، يمكن أن تؤثر سوق الأوراق المالية على ربحية المصارف بشكل سلبي ، حيث يحل بدائل السوق محل المصارف (Sanni & Salami& Uthman,2020:7).

د - **المنافسة** :- تؤدي زيادة حدة المنافسة بين المصارف إلى جعل الربحية تتوزع بشكل متفاوت فيما بينها(Bandar,2017:8)، حيث تؤثر المنافسة بين المصارف في ربحيتها وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف واضطرارها الى رفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد الامر الذي يؤدي الى انخفاض هامش العوائد وعليه التأثير في صافي الارباح ومعدلات الربحية (رسول,2018: 152) .

هـ- **اسعار الفائدة** :- ان زياد اسعار الفائدة على القروض يؤدي الى زيادة ربحية المصارف اذ ان معظم إيرادات المصارف ناتجة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة اذ تحدد اسعار الفائدة في السوق المصرفي حسب الاوضاع التنافسية للمصارف(دبيك ,2015: 22).

و- **ارباح وخسائر الاوراق المالية** :- ان الارباح والخسائر الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع او انخفاض اسعار الاوراق المالية تؤثر بدورها على ربحية المصارف اذ ان الاستثمار هذه الاوراق المالية هدف من اهداف المصارف لتأمين السيولة والأرباح (دبيك ,2015: 23)



## رابعاً:- المؤشرات المستخدمة في قياس ربحية المصارف عينة الدراسة :-

يقصد بالمؤشر هنا المقياس الذي يعد أداة تستخدم للتقييم، فمؤشرات الربحية تعد واحدة من المقاييس المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف (زكريا الأغا , 2019 : 27)، كما تمكنه من قياس قدرته على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال المستثمرة ، اذ تسعى المصارف التجارية لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح كون الربحية تعد من الأهداف الرئيسة للمصرف. و حتى يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات , فكلما سعت المصارف التجارية الى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي الى زيادة ربحية المصرف (الحمداني, 2013: 77) و تعد الربحية مؤشراً هاماً للإدارة والمالكين والمستثمرين اذ تستطيع الإدارة قياس نجاح سياستها المختلفة والمستثمرون يتطلعون لفرص الربح ومن ثم توجيه اموالهم لها، اما المقرضون فيشعرون بالأمان عند اقراض المصارف التي تحقق ارباح .

(Zawaira & Mutenheri, 2014) وتتضمن مؤشرات الربحية نسب عدة من أهمها:

## 1- العائد على الموجودات (ROA) :-

يعتبر العائد على الموجودات أحد مؤشرات الربحية الأكثر شيوعاً من وجهة نظر المصرف. اذ تشير هذه النسبة إلى مقدار صافي الدخل الذي يتم إنشاؤه لكل وحدة نقدية من الأصول. اي كلما ازداد العائد على الأصول ، زادت أرباح المصارف (javld, 2018:41). ويوضح هذا العائد مدى كفاءة استخدام الموارد المالية للمصرف ويعتمد على الأصول و سياسة المصرف (hassan, 2014:12) وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات المصرف الاستثمارية (Angélique, 2019:25).

العائد من مجموع الموجودات = (الدخل الصافي/مجموع الموجودات) × 100

## 2- معدل العائد على الودائع (ROD) Return on Deposits :-

يعرف معدل العائد على الودائع بأنه صافي الدخل مقسوماً على إجمالي الودائع ، ويبين قدرة المصرف على تكوين الأرباح من الأموال التي تم إستقطابها من الآخرين ويستخدم لقياس مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليه (الحسيني , 2010: 95) وعندما يصبح المصرف أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة تصبح قيمة الدولار الواحد من الودائع أكثر قيمة .(Bashir,1999:11)ويحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{العائد على الودائع} = (\text{صافي الدخل} / \text{مجموع الموجودات}) * 100$$

## 3- هامش صافي الدخل (NPM) :-

هامش صافي الدخل: يبين نتائج الكفاءة في الرقابة على التكاليف ، يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات كما يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيف الضرائب ، لكون هامش صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها النفقات (الزعبي , 2019: 29)

$$\text{هامش صافي الدخل} = (\text{صافي الدخل} / \text{مجموع الإيرادات}) * 100$$

# الفصل الثالث

تحليل واختبار مخطط الدراسة وفرضياته

المبحث الأول:-أولاً:- تحليل جودة القروض المصرفية باستخدام مخصص خسائر القروض.

ثانياً:- تحليل مؤشرات الربحية في المصارف العراقية.

المبحث الثاني:-إختبار الفرضيات



## المبحث الأول

## تحليل متغيرات الدراسة

## Analysis of study variables

## تمهيد :-

قبل اجراء التحليل الاحصائي بين متغيرات الدراسة لابد الاطلاع على طبيعة اتجاهات المتغيرات عن طريق حساب المؤشرات ومقارنتها مع السلسلة الزمنية وبيان اعلى وادنى قيمة ومن ثم ايضاح الاتجاهات بالرسم البياني وتحليل اسباب الارتفاع او الانخفاض في كل من المصارف عينة البحث واختبار الفرضية الرئيسية الاولى والتي مفادها ( توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين جودة القروض المصرفية ومؤشرات الربحية ) وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين جودة القروض المصرفية وارتفاع مؤشر العائد على الموجودات.

ث- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين جودة القروض المصرفية وارتفاع مؤشر العائد على الودائع.

ج- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين جودة القروض المصرفية وارتفاع مؤشر هامش صافي الدخل .

## أولا :- تحليل متغيرات الدراسة الخاصة بالمصارف العراقية :-

## أ- مصرف الخليج :-

أظهرت النتائج في الجدول (3) انه في عام 2008 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (48.50%)، تلاها عام 2007 بثاني اعلى نسبة بلغت (27.16%) ومن ثم عام 2009 لتبلغ (26.15%)، اما أقل نسبة فقد كانت عام 2013 اذ بلغت النسبة (3.54%). اذ يظهر من البيانات ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2009 إلى عام 2013 ويعود هذا التراجع الى سبب الوضع السياسي الذي يعاني منه البلد والذي عرض المصارف لحالات سحب مفاجئ وأيضا يعود سبب الانخفاض الى ازدياد اسعار النفط وزيادة المبيعات والتقدم الاقتصادي وازدياد ايرادات الدولة . ولكن بعد عام 2013

بدأت هذه النسبة بالارتفاع نتيجة لما حدث أزمة داعش وانخفاض أسعار النفط مما سبب تكدؤ اقتصادي كبير وعدم قدرة المقترضين على السداد ولذلك ازدادت النسبة وهذا مؤشر سلبي للمصرف الا ان ادارة المصرف حاولت المحافظة على جودة قروضها برفع مخصص خسائر القروض.

### ب-المصرف الأهلي :-

اظهرت النتائج في الجدول (3) انه في عام 2007 بلغت نسبة مخصص خسائر القروض اعلى نسبة اذ بلغت (24.39%)، اما في عام 2008 بلغت ثاني اعلى نسبة (18.10%) ومن ثم تلاها عام 2006 لتبلغ (14.39%)، اما اقل نسبة فقد كانت عام 2012 اذ بلغت (6.01%). اما في عام 2017 ارتفع المعدل نسبة بلغت (15.72) ويعود هذا الارتفاع الى الوضع الاقتصادي وذلك لعدم قدرة المقترضين على سداد قروضهم وهذا مؤشر سلبي للمصرف لأنه يؤدي الى ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض.

### جدول (3)

نسبة جودة القروض المصرفية ( مخصص الخسائر الى اجمالي القرض) لعينة من المصارف العراقية للمدة 2005-2019.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الخليج	5.66%	16.80%	27.16%	48.50%	26.15%	22.53%	11.77%	4.44%	3.54%	4.43%	5.39%	4.91%	7.88%	10.03%	4.47%
الاهلي	9.52%	14.39%	24.39%	18.10%	10.41%	6.96%	7.66%	6.01%	6.52%	11.59%	12.85%	12.29%	15.72%	14.69%	10.45%
سومر	31.09%	67.40%	52.83%	64.40%	14.01%	9.38%	5.85%	3.13%	3.01%	3.51%	3.61%	3.94%	4.39%	2.56%	2.35%
بغداد	3.97%	16.96%	19.90%	30.72%	18.04%	8.38%	11.67%	12.39%	8.17%	7.50%	12.33%	15.53%	22.02%	15.47%	18.54%
اجمالي مصارف العراق	7.58%	25.80%	42.59%	49.16%	26.06%	12.82%	13.08%	9.15%	6.89%	8.18%	10.24%	9.93%	13.70%	13.13%	10.08%

المصدر: - من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2005-2019 باستخدام برنامج Exe

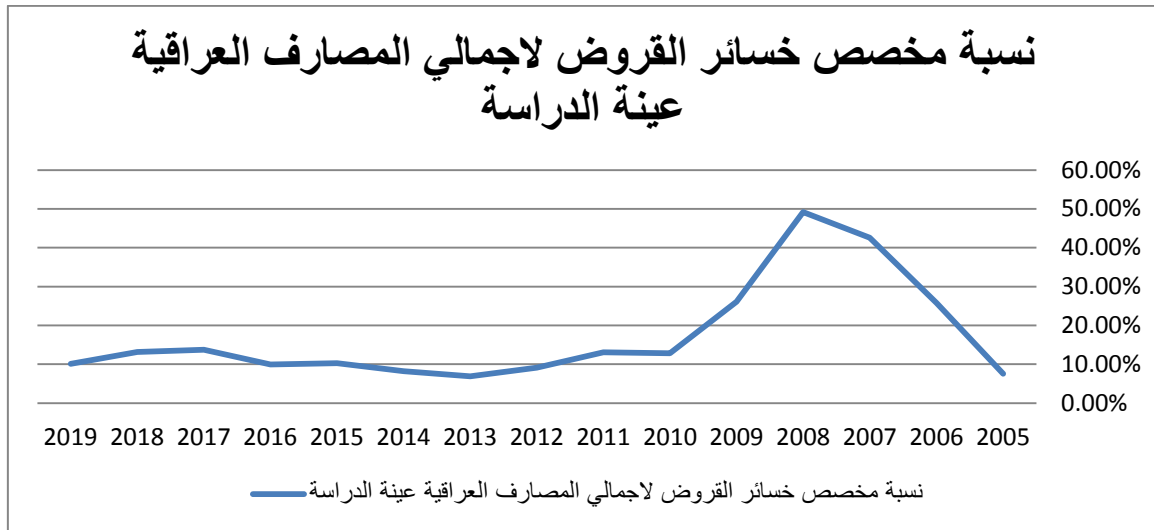
### ج- مصرف سومر :-

اظهرت النتائج انه في عام 2006 حقق المصرف أعلى نسبة بلغت (67.40%) أما في عام 2008 جاء بالمرتبة الثانية بنسبة (64.40%) ومن ثم تلاها عام 2007 لتبلغ (52.83%) اما اقل نسبة فقد كان عام 2019 اذ بلغت (2.35%) ويلحظ إن اتجاه المصرف بدأ بالانخفاض خلال الاعوام 2008-2016 وذلك بسبب اتجاه المصرف نحو عدم منح القروض للمقترضين اللذين يكونون عاجزين عن توفير الضمانات التي تمكن من خلالها ان تسدد قروضهم.

## د- مصرف بغداد :-

اظهرت النتائج في الجدول (3) انه في عام 2005 حقق المصرف أدنى نسبة مخصص خسائر القروض اذ بلغت (3.97%) ، أما اعلى نسبة فقد سجلت في عام 2008 اذ بلغت (30.72%) وأيضاً عام 2017 فقد كانت النسبة (22.02%) بالمرتبة الثانية .

ونلاحظ في ضوء حساب مؤشر مخصص خسائر القروض لأجمالي المصارف العراقية عينة الدراسة انها تصاعدت خلال الاعوام 2006 و 2007 و 2008 لتعاود الانخفاض مرة اخرى ، كما يوضح الشكل (7) انه عاودت النسبة الى الارتفاع بشكل طفيف خلال الاعوام 2017 و 2018 وذلك لتوقع المصارف ازدياد ضعف قدرة المقرضين على سداد قروضهم نتيجة ازمة السيولة الحكومية وانخفاض اسعار النفط التي تعد اهم مورد مالي حكومي.



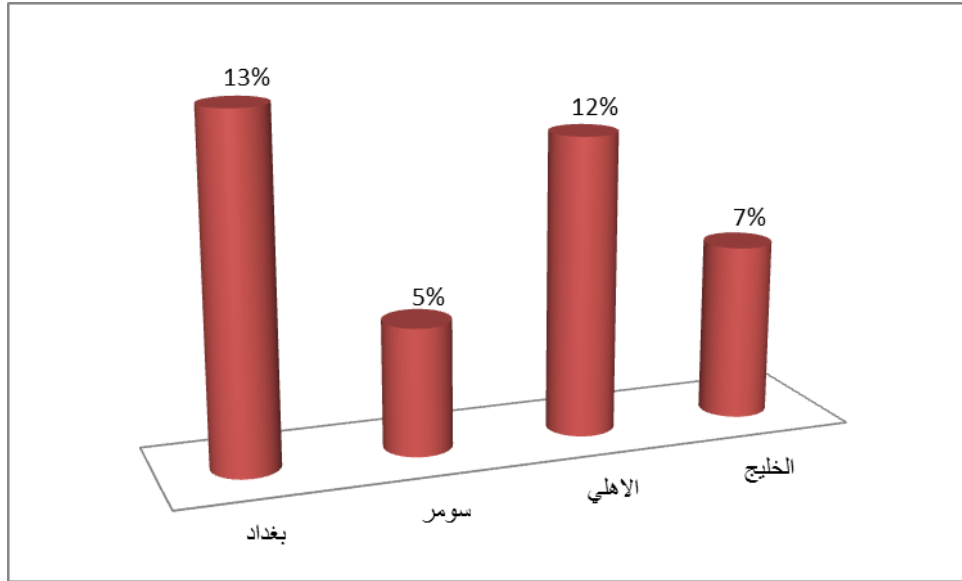
شكل (6)

نسبة مخصص الخسائر الإجمالية للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة 2019-2005.

المصدر :- من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel.

ويوضح الشكل (7) مؤشر جودة القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2019-2005)، إذ نلاحظ ان أعلى نسبة اجمالية على مستوى سنوات عينة الدراسة كانت من حصة مصرف بغداد اذ بلغت (13%)، ما يعني إن ادارة المصرف كانت تعمل على تحسين جودة القروض عبر مؤشر مخصص خسائر القروض. أما ادنى نسبة اجمالية لهذا المؤشر فقد كانت من نصيب مصرف سومر اذ بلغت (5%) وهي أقل المصارف قدرة على تغطية خسائر القروض في حال تعثر المقرضين في حين كان

مؤشر المصرف الاهلي العراقي مقارب لمصرف بغداد بنسبة (12%) . اما مصرف الخليج فكانت (7%) فقط.



الشكل (7)

مؤشر جودة القروض للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

**ثانيا:- تحليل متغيرات الدراسة الخاصة بالمصارف الاردنية :-**

**أ- مصرف الأردن :-**

اظهرت النتائج في الجدول (4) انه في عام 2006 حقق المصرف أدنى نسبة اذ بلغت (4.55) وهي تمثل أعلى مخاطرة ائتمانية يمكن أن يتعرض لها المصرف خلال مدة الدراسة ,اما اعلى نسبة كانت في عام 2012 اذ بلغت (9.10) وبلغت ثاني أعلى نسبة عام 2013 (8.92) ومن ثم 2014 فقد كانت (7.73) ، ويلاحظ إن اتجاه المؤشر بدأ بالانخفاض في الاعوام 2015-2017. اما في عام 2019 عاد المؤشر للارتفاع ويعود سبب ذلك الى الأزمات الاقتصادية والسياسية وازمات داعش وحالات الهلع .

## جدول (4)

نسبة جودة القروض المصرفية للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة 2005-2019.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاردن	5.07%	4.55%	5.20%	5.08%	5.16%	5.50%	6.41%	9.10%	8.92%	7.73%	6.19%	5.29%	5.98%	6.60%	7.95%
الاردن الكويتي	1.18%	0.40%	0.47%	1.24%	3.58%	3.66%	4.53%	4.61%	4.23%	4.23%	3.92%	5.05%	3.16%	4.59%	4.91%
المال	2.34%	1.62%	2.80%	3.19%	6.69%	6.63%	7.28%	5.50%	5.21%	4.81%	5.18%	5.69%	6.69%	8.17%	4.66%
المؤسسة العربية المصرفية	3.95%	2.71%	2.43%	2.74%	3.21%	4.14%	3.93%	3.70%	4.12%	4.38%	3.89%	4.03%	3.62%	5.12%	6.85%
نسبة مخصص خسائر القروض لاجمالي المصارف الاردنية عينة الدراسة	2.89%	2.06%	2.43%	2.86%	4.66%	4.92%	5.59%	5.87%	5.78%	5.42%	4.86%	5.14%	4.84%	6.00%	6.05%

المصدر: - من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2005-2019 باستخدام برنامج Excel.

## ب- مصرف الأردن الكويتي :-

اظهرت النتائج في الجدول (4) انه في عام 2006 حقق المصرف أدنى نسبة اذ بلغت (0.40) وثاني ادنى نسبة عام 2007 اذ بلغت (0.47) وتلاها عام 2008 لتبلغ (1.24) وأعلى نسبة سجلت في عام 2016 اذ بلغت (5.05) وتلاها عام 2018 اذ كانت (4.91) ومن ثم 2019 فقد كانت النسبة (4.91) إن اتجاه المصرف بدأ بالارتفاع بعد عام 2009-2019 ان المصارف الاردنية تسع الى تجنب المخاطرة بشكل متزايد .وهذا الارتفاع يدل على مؤشر سلبي للمصرف

## ج- مصرف المال :-

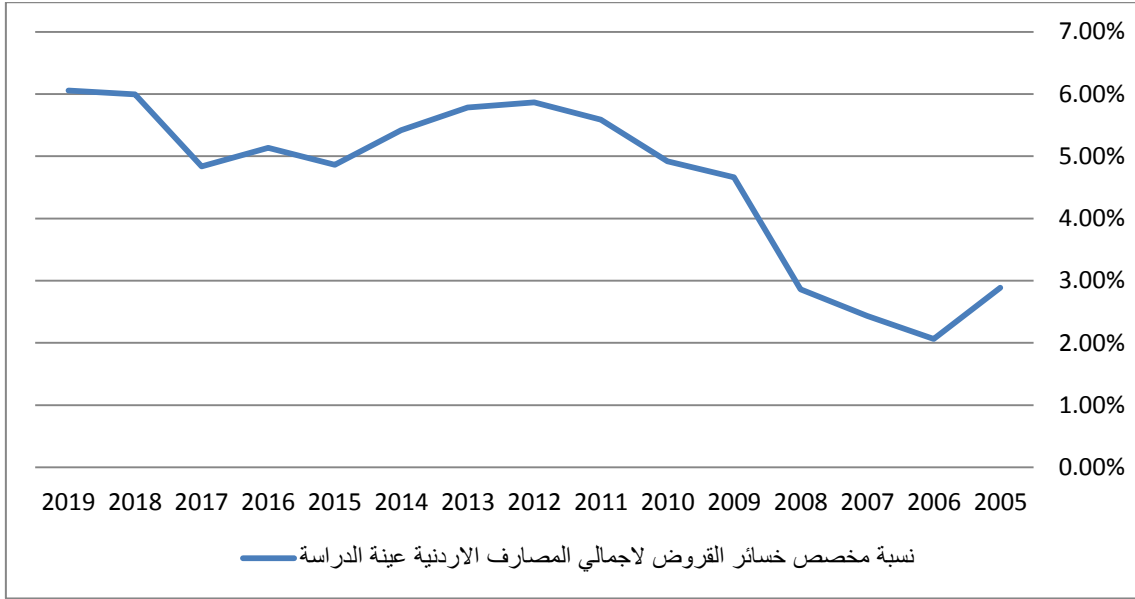
اظهرت النتائج في الجدول (4) انه في عام 2006 حقق المصرف أدنى نسبة اذ بلغت (1.26) وإن اتجاه المصرف بدأ بالارتفاع بعد عام 2007-2011 وهذا الارتفاع يدل على مؤشر سلبي للمصرف. اما في عام 2018 فبلغت النسبة (8.17) وتلاها عام 2017 اذ بلغت (6.69).

## د- مصرف المؤسسة العربية المصرفية :-

اظهرت النتائج في الجدول (4) انه في عام 2007 حقق المصرف أدنى نسبة اذ بلغت (2.43) وسجلت ثاني أدنى نسبة عام 2006 اذ كانت (2.71) ومن ثم عام 2008 اذ بلغت (2.74) أما اعلى نسبة سجلت فقد كانت في عام 2019 بلغت (6.85) وتلاها عام 2018 فقد كانت النسبة (5.12). ونلاحظ في ضوء حساب مؤشر مخصص خسائر القروض لأجمالي المصارف الاردنية عينة الدراسة انها تصاعدت من عام 2007 واستمرت حتى عام 2013 ، كما يوضح الشكل (8) انه عاودت النسبة



الى الارتفاع بشكل طفيف خلال الاعوام 2018 و 2019 نتيجة الازمة المالية التي مرت بها الاردن وازدياد المتعثرين.

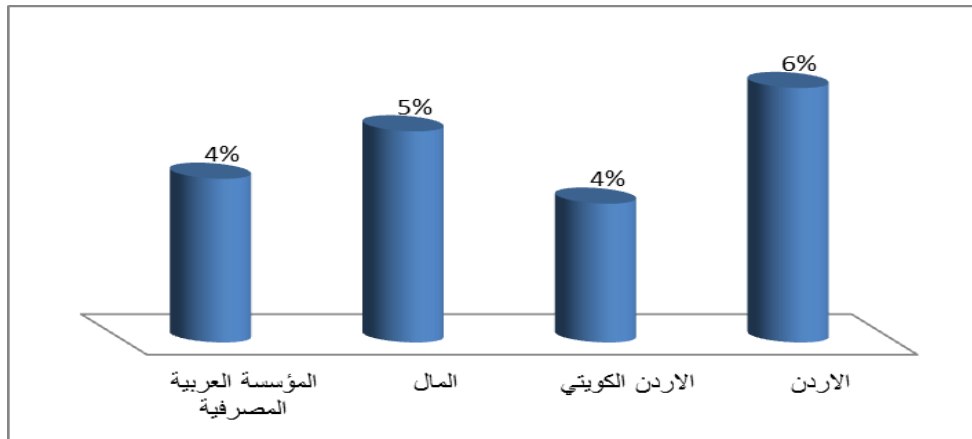


شكل (8)

نسبة مخصص الخسائر الإجمالية للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة 2019-2005.

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

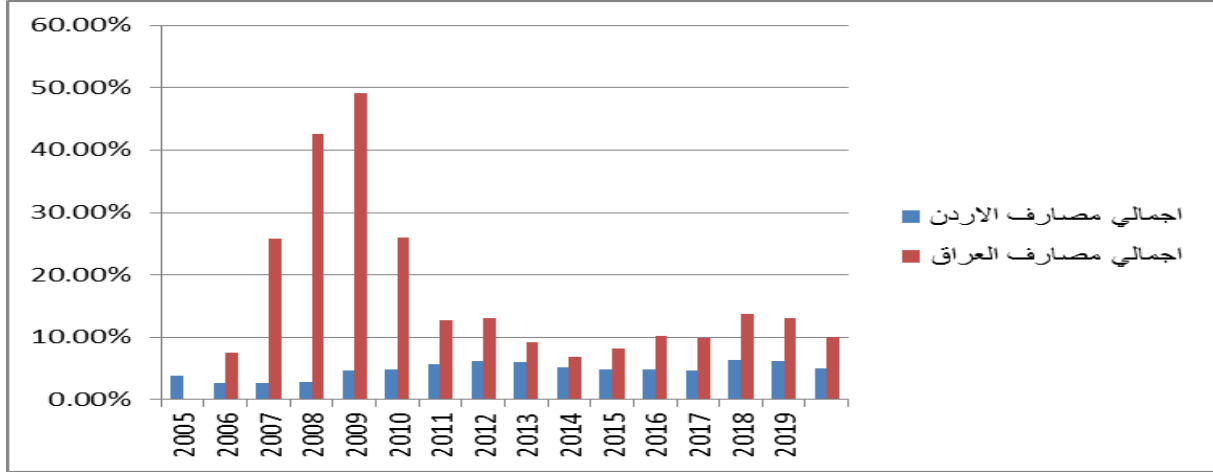
ويوضح الشكل (9) مؤشر جودة القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2019-2005)، إذ نلاحظ ان أعلى نسبة اجمالية على مستوى سنوات عينة الدراسة كانت من حصة مصرف الاردن اذ بلغت (6%)، مع تقارب النسب بين المصارف الاردنية مجتمعة.



الشكل (9) مؤشر جودة القروض للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

وعن المقارنة بين الشكل (8) والشكل (10) نجد أن نسبة مخصص خسائر القروض المصرفية في المصارف العراقية كان أعلى من المصارف الاردنية مما يعني ان بيئة عمل المصارف الاردنية هي اكثر استقرارا وامان من بيئة العراق وكما هو اوضح في الشكل (10).



شكل (10)

اجمالي نسبة جودة القروض المصرفية العراقية والمصارف الاردنية للمدة 2019-2005.

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

#### ثانيا: تحليل مؤشرات الربحية في المصارف العراقية

عادة ما يتم قياس الأداء المصرفي عبر مجاميع رئيسة من المؤشرات المالية وسيقتصر الحديث هنا على مجموعة مؤشرات الربحية (Profitability Ratios) لأنها أكثر تمثيلاً لقياس الاداء المصرفي. إذ توضح مؤشرات الربحية كفاءة القرارات الاستثمارية التي تتخذها إدارة المصرف لتوليد الأرباح ومن ثم المساعدة على النمو ومن ثم البقاء والقدرة على المنافسة وزيادة ثقة الجمهور، إذ تعكس مؤشرات الربحية الأداء الإجمالي للشركة فضلا عن كونها أهم النسب المالية التي تكشف قدرة المصرف في توليد الأرباح واستخدام الاموال بالشكل الامثل . ومن أهم مؤشرات الربحية وأكثرها استعمالا هي (العائد على الموجودات , والعائد على الودائع , وهامش صافي الربح) . والجدول (5) يبين طرق حساب كل مؤشر من مؤشرات الربحية المستخدمة في الدراسة.

## جدول (5)

مؤشرات الربحية المستخدمة في الدراسة

الصيغة	الرمز	المؤشر
(صافي الدخل / إجمالي الموجودات) * 100	Y1	معدل العائد على الموجودات
(صافي الدخل / إجمالي الودائع) * 100	Y2	معدل العائد على الودائع
(صافي الدخل / إجمالي الايرادات) * 100	Y3	معدل هامش صافي الدخل

المصدر :- من إعداد الباحث بالاعتماد على الجانب النظري.

## أولاً:- العائد على الموجودات

ويوضح هذا العائد مدى كفاءة استخدام الموارد المالية للمصرف ويعتمد على الأصول و سياسة المصرف.

$$\text{العائد من مجموع الموجودات} = (\text{الدخل الصافي} / \text{مجموع الموجودات}) \times 100$$

## 1. تحليل مؤشر العائد على الموجودات الخاصة بالمصارف العراقية :-

## أ- مصرف الخليج :-

أظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2012 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (8.40%) تلاها عام 2016 بنسبة بلغت (7.13%)، ومن ثم عام 2013 بنسبة بلغت (5.34%) أما أدنى نسبة سجلت في عام 2014 بلغت (0.15%) ان أسباب هذا التذبذب منها الحرب على داعش عام 2014 وانخفاض أسعار النفط لمستويات غير مسبوقة مما انعكس بشكل كبير على صافي الارباح لهذه المصارف وموجوداتها.

## ب- المصرف الأهلي :-

أظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2006 حقق المصرف ادنى نسبة إذ بلغت (-1.96%) وتلاها في عام 2007 بنسبة بلغت (0.36%) ومن ثم 2017 بنسبة بلغت (0.49%) ويعود السبب في ذلك الى انخفاض ربحية المصرف الاهلي العراقي بسبب الاحداث التي مر بها البلد وذلك يعكس تذبذب

النشاط التشغيلي للمصرف, اما أعلى نسبة فسجلت في عام 2012 (53.90% ) وبلغت ثاني نسبة عام 2011 اذ كانت (15.73%) ومن ثم عام 2010 اذ بلغت النسبة (8.26%) .

### جدول (6)

مؤشر العائد على الموجودات لعينة من المصارف العراقية للمدة 2005-2019.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الخلج	3.26%	3.31%	3.49%	6.42%	3.10%	2.27%	3.63%	8.40%	7.13%	5.34%	1.65%	7.19%	0.82%	0.15%	0.87%
الاهلي	2.83%	-1.69%	0.36%	4.98%	0.74%	8.26%	15.73%	53.90%	3.06%	1.48%	0.78%	2.20%	0.49%	1.50%	1.17%
سومر	4.13%	3.32%	3.42%	1.31%	5.45%	0.48%	0.17%	0.52%	0.50%	0.55%	0.82%	1.06%	0.10%	0.22%	0.29%
بغداد	0.75%	2.93%	6.19%	4.04%	2.32%	1.69%	2.85%	2.28%	2.22%	1.80%	0.86%	1.58%	0.52%	0.37%	0.58%
مؤشر العائد على الموجودات الاجمالي للمصارف العراقية عينة الدراسة	1.49%	2.61%	4.84%	4.50%	2.60%	2.40%	4.25%	10.64%	3.34%	2.40%	1.04%	3.15%	0.52%	0.53%	0.74%

المصدر: - من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2005-2019 باستخدام برنامج Excel.

### ج- مصرف سومر :-

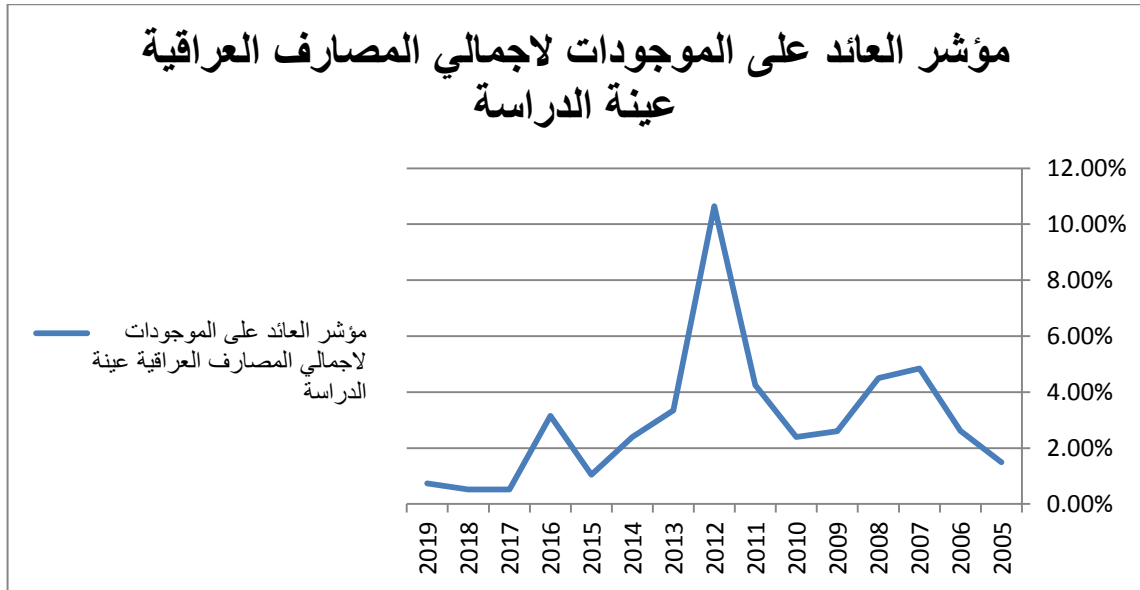
أظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2009 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (5.45%) وتلاها عام 2005 بنسبة بلغت (4.13%) ومن ثم عام 2007 اذ كانت النسبة (3.42%) هذا يدل على قدرة المصرف في توليد الارباح اما ادنى نسبة فسجلت في عام 2017 اذ بلغت (0.10%) وتلاها عام 2018 بنسبة بلغت (0.22%) ومن ثم عام 2019 اذ كانت النسبة (0.29%) بسبب الاوضاع الاقليمية التي شهدتها مدة الدراسة كما ان توليد الارباح والحصول عليها من الاهداف الاستراتيجية لأي مصرف.

### د- مصرف بغداد

أظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2007 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (6.19%) وتلاها عام 2008 اذ بلغت (4.04%) ومن ثم عام 2006 اذ بلغت النسبة (2.93%) أما أدنى نسبة فقد سجلت في عام 2018 بلغت (0.37%) وبلغت ثاني أدنى نسبة في عام 2017 اذ كانت (0.52%) ويعود سبب انخفاض ربحية المصرف في السنوات الأخيرة الى انخفاض صافي الربح للمصرف بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد .

ونلاحظ من الشكل (11) الذي يوضح حساب مؤشر العائد على الموجودات لأجمالي المصارف العراقية عينة الدراسة انها تصاعدت في الاعوام 2007 و 2012 و 2016 لتعاود الانخفاض مرة اخرى

في السنة التالية ما يعني عدم استقرار مؤشر العائد وغياب خطط جيدة لإدارة الاموال في ظل التقلبات السياسية والاقتصادية..

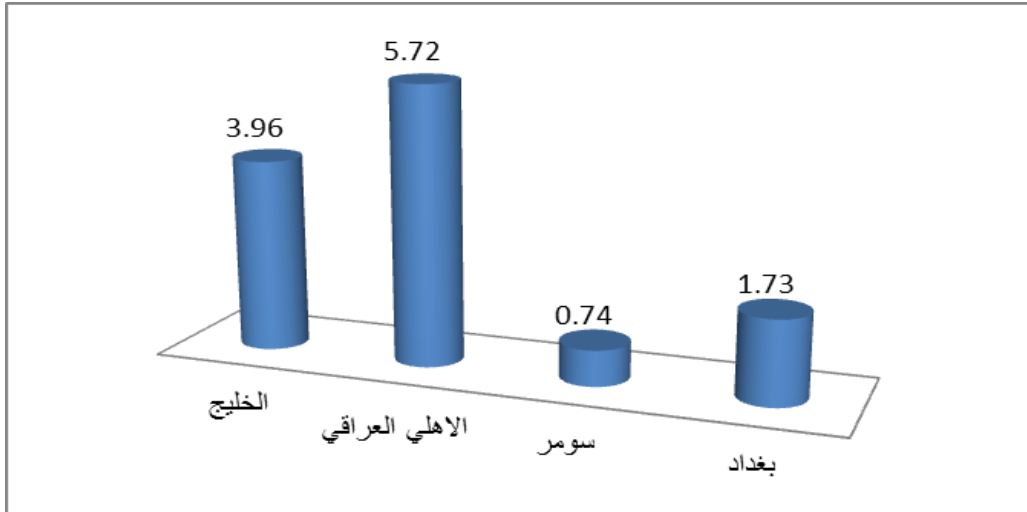


شكل (11)

مؤشر العائد على الموجودات لأجمالي المصارف العراقية عينة الدراسة للمدة 2019-2005.

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

ويوضح الشكل (12) مؤشر العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2019-2005)، إذ نلاحظ ان أعلى نسبة اجمالية على مستوى سنوات عينة الدراسة كانت من حصة مصرف الأهلي اذ بلغت (5.72%) ما يعني ان المصرف الأهلي هو من أكثر المصارف قدرة على تحقيق الأرباح و استخدام موجوداته المتاحة بشكل افضل من المصارف الباقية عينة الدراسة في سنوات التحليل المعتمدة. أما ادنى نسبة اجمالية لهذا المؤشر فقد كانت من نصيب مصرف سومر اذ بلغت (0.47%) وهو أقل المصارف قدرة على توليد الأرباح.



الشكل (12)

مؤشر العائد على الموجودات للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

## 2. تحليل مؤشر العائد على الموجودات الخاصة بالمصارف الاردنية :-

### أ- مصرف الاردن :-

أظهرت النتائج في الجدول (7) انه في عام 2014 حقق المصرف اعلى نسبة إذ بلغت (2.05) مصرف الاردن سجل أدنى نسبة في عام 2009 بلغت (1.33%) وتلاها عام 2019 بنسبة بلغت (1.49) ومن ثم عام 2007 بنسبة بلغت (1.67%) وذلك بسبب انخفاض ربحية المصرف, وأعلى نسبة في عام 2010 بنسبة (1.63%) تلاها عام 2015 اذ بلغت النسبة (1.28%) بسبب زيادة صافي الربح للمصرف بالنسبة الى اجمالي الموجودات .

### ب- المصرف الاردني الكويتي :-

أظهرت النتائج في الجدول (7) إنه في عام 2010 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (2.51) وتلاها عام 2006 بنسبة بلغت (2.43%)، ومن ثم عام 2008 فقد كانت النسبة (2.43%) أما أدنى نسبة فسجلت في عام 2017 بلغت (0.95) بسبب انخفاض ربحية المصرف وانخفاض صافي الدخل.

## جدول (7)

مؤشر العائد على الموجودات لعينة من المصارف الاردنية للمدة 2019-2005.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاردن	1.96%	1.86%	1.67%	1.95%	1.33%	1.63%	1.78%	1.65%	1.75%	2.05%	1.82%	1.80%	1.78%	1.57%	1.49%
الاردن الكويتي	1.98%	2.43%	2.25%	2.38%	2.10%	2.51%	1.75%	1.93%	1.86%	1.79%	1.39%	1.10%	0.95%	1.55%	1.09%
المال	3.06%	2.11%	1.44%	1.55%	0.12%	0.43%	0.10%	1.37%	1.96%	1.76%	0.05%	0.80%	1.37%	1.54%	1.32%
المؤسسة العربية المصرفية	2.89%	2.12%	1.76%	1.69%	1.51%	1.49%	1.49%	1.33%	1.22%	1.22%	1.52%	1.26%	1.15%	0.85%	0.17%
مؤشر العائد على الموجودات لاجمالي المصارف الاردنية عينة الدراسة	2.28%	2.15%	1.87%	2.01%	1.41%	1.68%	1.37%	1.65%	1.77%	1.78%	1.19%	1.25%	1.32%	1.46%	1.15%

المصدر: - من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2019-2005 باستخدام برنامج Excel.

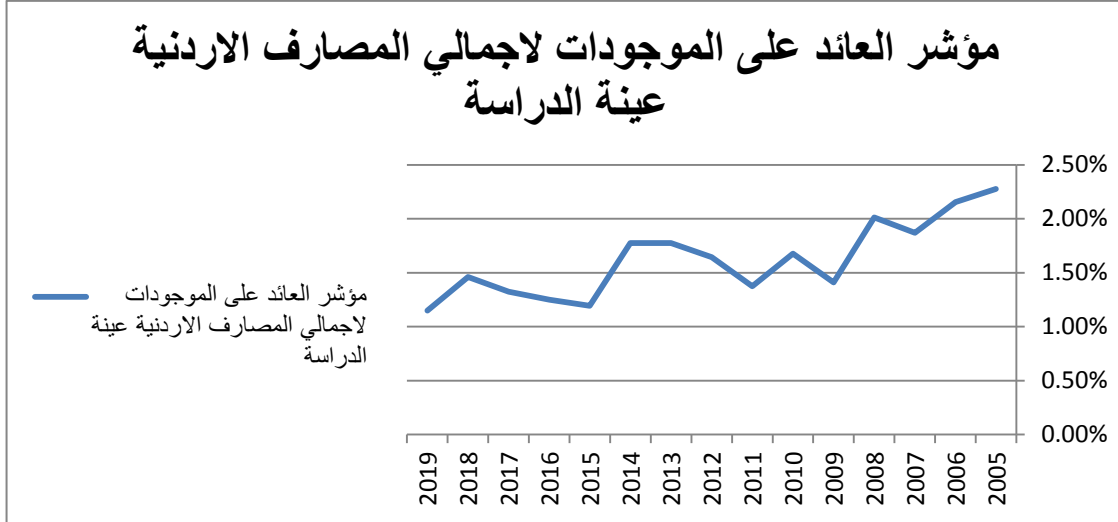
## ج- مصرف المال :-

أظهرت النتائج في الجدول (7) انه في عام 2005 حقق المصرف أعلى نسبة اذ بلغت (3.06%) تلاها عام 2006 اذ بلغت النسبة (2.11%) هذا يدل على قدرة المصرف في توليد الارباح اما ادنى نسبة ف سجلت في عام 2015 اذ بلغت (0.05%) وبلغ ثاني أدنى نسبة عام 2011 اذ كانت النسبة (0.10%) ومن ثم عام 2015 اذ كانت النسبة (0.05%) وذلك بسبب انخفاض صافي الدخل.

## د- مصرف المؤسسة العربية المصرفية :-

أظهرت النتائج في الجدول (7) انه في عام 2005 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (2.89%) وتلاها عام 2006 اذ بلغت النسبة (2.12%) أما أدنى نسبة فقد سجلت في عام 2019 بلغت (0.17%) ويعود سبب انخفاض ربحية المصرف في السنوات الأخيرة الى انخفاض صافي الربح للمصرف بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد .

ونلاحظ في ضوء حساب مؤشر العائد على الموجودات لأجمالي المصارف الاردنية عينة الدراسة انها في انخفاض مستمر ومتذبذب ، كما يوضح الشكل (13) .

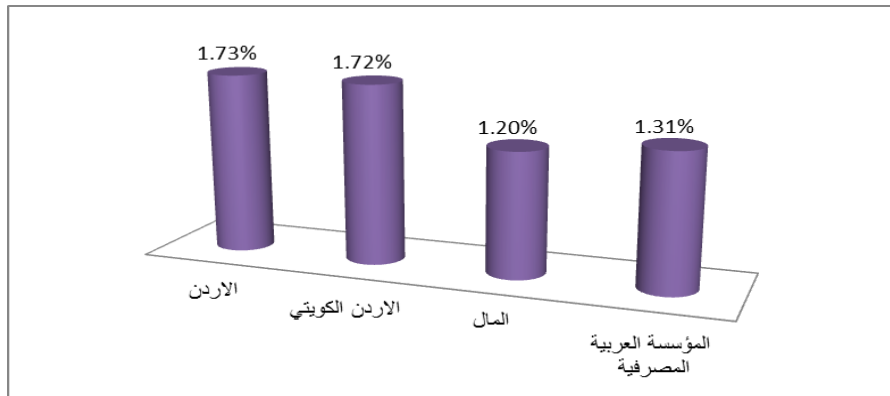


شكل (13)

مؤشر العائد على الموجودات لأجمالي المصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة 2005-2019.

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

ويوضح الشكل (14) مؤشر العائد على الموجودات للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة (2005-2019)، اذ حقق مصرف الاردن اعلى نسبة بلغت (1.73%) وبفارق بسيط عن المصرف الاردني الكويتي الذي جاء ثانيا بنسبة (1.72%). في حين كانت ادنى نسبة من نصيب مصرف المال بلغت (1.20%)، وبشكل عام جميع النسب متقاربة جدا ما يعني تكافؤ فرص ادارات المصارف وقدرتها على توظيف الاموال وتحقيق الربح.



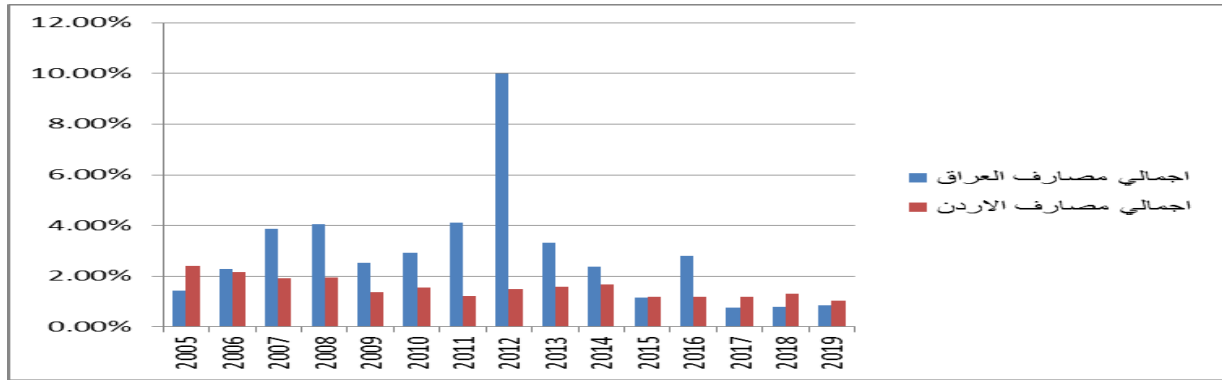
الشكل (14)

مؤشر العائد على الموجودات للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة (2005-2019)

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.



يظهر من الشكل (15) عند مقارنة نتائج تحليل اداء مؤشر العائد على الموجودات للمصارف التجارية العراقية والمصارف الاردنية عينة الدراسة نجد أن المصارف العراقية تفوقت على المصارف الاردنية بهذا المؤشر في السنوات 2006-2016 بينما تراجعت في آخر ثلاث سنوات 2017-2019 ونتيجة هذا التراجع هو ما حدث من اوضاع امنية واقتصادية في هذه السنوات .

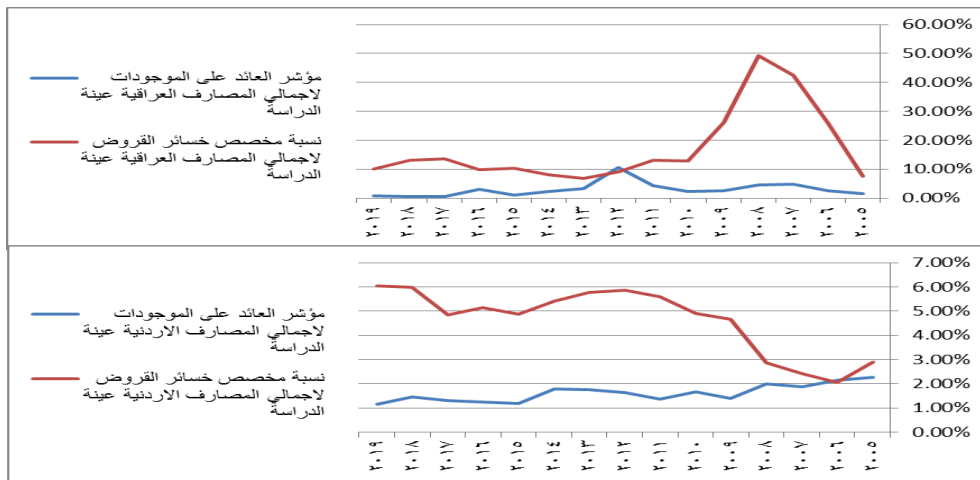


شكل (15)

اجمالي نتائج معدل العائد على الموجودات للمصارف العراقية والاردنية للمدة 2005-2019

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

ويبين الشكل (16) ان الزيادة في جودة القروض المصرفية لا تساهم في ارتفاع مؤشر العائد على الموجودات لكلا المصارف العراقية والاردنية



شكل (16)

العلاقة بين جودة القروض ومؤشر ROA للمصارف العراقية والاردنية للمدة 2005-2019

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

## ثانياً: - العائد على الودائع

يشير هذا المؤشر الى مدى قدرة المصرف على تكوين الأرباح من الأموال التي يتم ايداعها من الآخرين

$$\text{العائد على الودائع} = (\text{صافي الدخل} / \text{مجموع الموجودات}) * 100$$

## 1. تحليل مؤشر العائد على الودائع الخاصة بالمصارف العراقية :-

## أ - مصرف الخليج :-

أظهرت النتائج في الجدول (8) انه في عام 2012 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (15.65 %) تلاها عام 2013 بنسبة بلغت (14.98%)، ومن ثم عام 2016 اذ بلغت النسبة (13.71%)، أما أدنى نسبة فسجلت في عام 2018 بلغت (0.38%) بسبب انخفاض ربحية المصرف وانخفاض صافي الدخل.

## ب- مصرف الأهلي :-

أظهرت النتائج في الجدول (8) انه في عام 2012 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (127%) تلاها عام 2011 اذ بلغت النسبة (39.79%) ومن ثم عام 2010 اذ بلغت النسبة (26.97%) أما ادنى نسبة فكانت في عام 2006 اذ بلغت (-5.67%) وتلاها عام 2007 بنسبة بلغت (0.97%).

## ج- مصرف سومر :-

أظهرت النتائج في الجدول (8) انه في عام 2009 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (25.95%) تلاها عام 2005 اذ بلغت النسبة (26.13%) ومن ثم عام 2007 اذ بلغت النسبة (13.56%) اما ادنى نسبة فسجلت في عام 2017 بلغت (0.45%).

## د- مصرف بغداد :-

أظهرت النتائج في الجدول (8) انه في عام 2007 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (9.49%) تلاها عام 2008 اذ بلغت النسبة (5.77%) أما أدنى نسبة فقد سجلت في عام 2018 بلغت (0.52%) ويعود سبب ذلك الى انخفاض حجم الودائع وانخفاض صافي الدخل بسبب انخفاض اسعار النفط وحدثت أزمة داعش ما بعد عام 2014.

جدول (8)

مؤشر العائد على الودائع لعينة من المصارف العراقية للمدة 2019-2005.

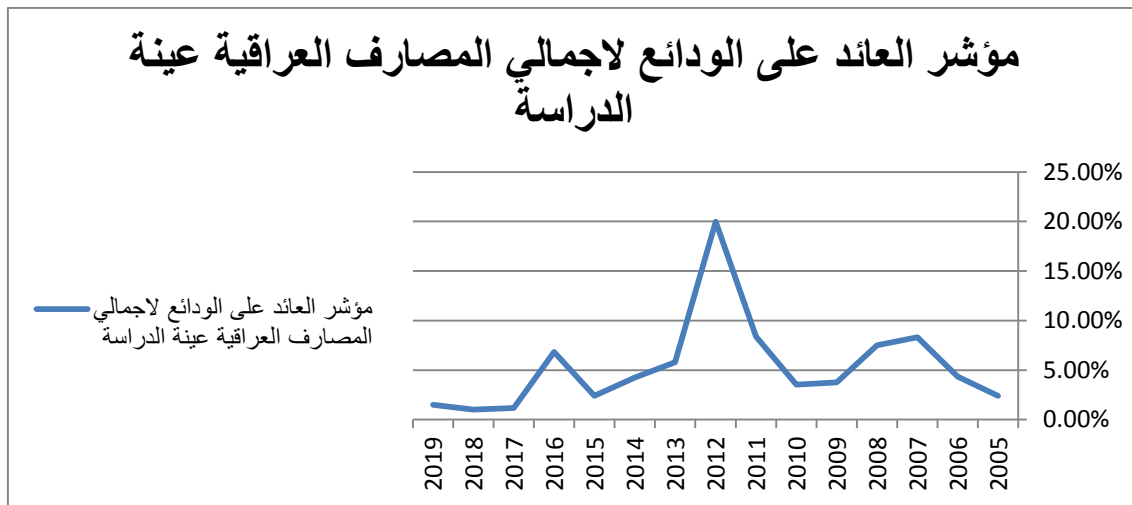
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الخليج	8.84%	6.46%	5.96%	12.01%	4.92%	3.63%	6.53%	15.65%	14.98%	10.58%	3.73%	13.71%	1.90%	0.38%	2.38%
الاهلي	6.60%	-5.67%	0.97%	10.06%	1.85%	26.97%	39.79%	127.38%	6.02%	3.78%	2.40%	8.57%	1.61%	3.33%	2.75%
سومر	26.13%	10.79%	13.56%	7.15%	25.95%	1.75%	0.88%	2.14%	2.09%	3.03%	3.53%	5.53%	0.45%	1.13%	1.61%
بغداد	1.01%	4.18%	9.49%	5.77%	2.90%	2.08%	4.98%	3.67%	3.15%	2.44%	1.65%	2.69%	0.90%	0.52%	0.88%
مؤشر العائد على الودائع لاجمالي المصارف العراقية عينة الدراسة	2.40%	4.33%	8.33%	7.51%	3.77%	3.52%	8.37%	19.97%	5.79%	4.25%	2.40%	6.83%	1.19%	1.02%	1.51%

المصدر: - من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2019-2005 باستخدام برنامج Excel.

ونلاحظ من الشكل (17) الذي يوضح حساب مؤشر العائد على الودائع لأجمالي المصارف العراقية عينة

الدراسة انها تصاعدت في الاعوام 2007 و 2012 و 2016 لتعاود الانخفاض مرة اخرى في السنة التالية ما

يعني عدم استقرار المؤشر وغياب خطط جيدة لإدارة الاموال في ظل التقلبات السياسية والاقتصادية..



شكل (17)

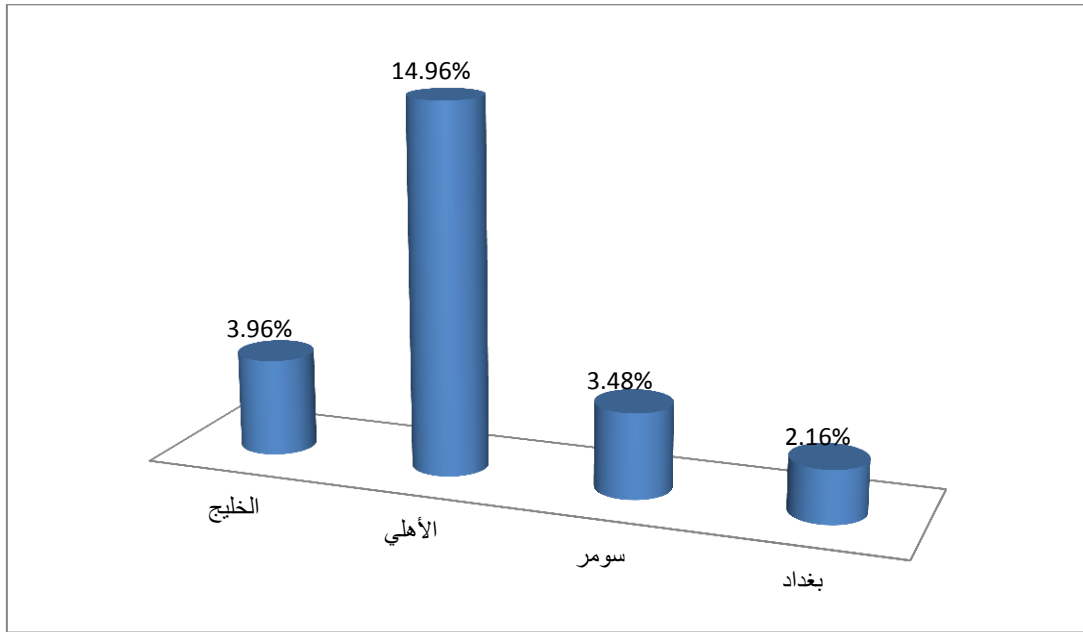
مؤشر العائد على الودائع لأجمالي المصارف العراقية عينة الدراسة للمدة 2019-2005.

المصدر: - من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel.

ويوضح الشكل (18) مؤشر العائد على الودائع للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2005-

2019)، إذ نلاحظ ان أعلى نسبة اجمالية على مستوى سنوات عينة الدراسة كانت من حصة مصرف

الأهلي اذ بلغت (14.96%) ما يعني ان المصرف الأهلي هو من أكثر المصارف قدرة على تحقيق الأرباح عبر توظيف اموال الودائع المتاحة بشكل افضل من المصارف الباقية عينة الدراسة في سنوات التحليل المعتمدة. أما ادنى نسبة اجمالية لهذا المؤشر فقد كانت من نصيب مصرف بغداد اذ بلغت (2.16%) وهو أقل المصارف قدرة على توليد الأرباح بالنسبة لهذا المؤشر .



الشكل (18)

مؤشر العائد على الودائع للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

2. تحليل مؤشر العائد على الودائع الخاصة بالمصارف الاردنية :-

أ- مصرف الأردن :-

أظهرت النتائج في الجدول (9) انه في عام 2014 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (2.75%) تلاها عام 2016 بنسبة (2.63%) ، بينما سجل المصرف أدنى نسبة في عام 2009 اذ بلغت (1.79%) نتيجة لزيادة حجم الودائع بشكل اكبر من الزيادة في صافي الدخل.

ب- مصرف الاردني الكويتي :-

أظهرت النتائج في الجدول (9) انه في عام 2006 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (4.55%) وتلاها عام 2007 بنسبة بلغت (4.15%)، ومن ثم عام 2008 اذ بلغت النسبة (4.11%) أما أدنى

نسبة فسجلت في عام 2017 إذ بلغت (1.49%) نتيجة انخفاض صافي الدخل بسبب الأوضاع الاقتصادية .

### جدول (9)

مؤشر العائد على الودائع لعينة من المصارف الاردنية للمدة 2019-2005.

السنة	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
الاردن	2.10%	2.21%	2.47%	2.63%	2.56%	2.75%	2.36%	2.14%	2.44%	2.17%	1.79%	2.57%	2.11%	2.35%	2.52%
الاردن الكويتي	1.60%	2.36%	1.49%	1.76%	2.07%	2.80%	2.96%	3.41%	2.80%	4.00%	3.61%	4.11%	4.15%	4.55%	3.54%
المال	2.21%	2.43%	2.24%	1.32%	0.08%	2.94%	3.25%	2.30%	0.16%	0.68%	0.20%	2.88%	2.84%	4.17%	6.12%
المؤسسة العربية المصرفية	0.29%	1.50%	1.98%	2.21%	2.40%	1.96%	1.98%	2.29%	2.47%	2.87%	2.63%	2.97%	2.87%	4.37%	4.86%
مؤشر العائد على الودائع لاجمالي المصارف الاردنية عينة الدراسة	1.76%	2.23%	2.04%	1.98%	1.76%	2.71%	2.72%	2.59%	2.09%	2.56%	2.19%	3.21%	3.04%	3.57%	3.66%

المصدر: - من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المالية للمصارف لعينة الدراسة للسنوات 2019-2005 باستخدام برنامج Excel.

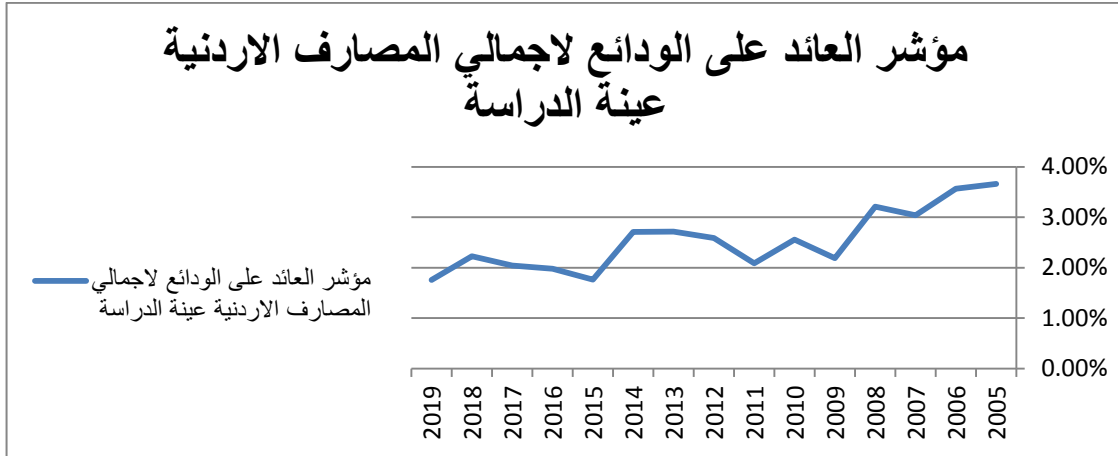
#### ج- مصرف المال :-

أظهرت النتائج في الجدول (9) انه في عام 2005 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (6.12%) وتلاها عام 2006 اذ بلغت (4.17%) ومن ثم عام 2013 اذ بلغت النسبة (3.25%) هذا يدل على قدرة المصرف في توليد الارباح عبر استخدام ودائع زبائنه اما ادنى نسبة سجلت في عام 2015 اذ بلغت (0.08%).

#### د- مصرف المؤسسة العربية المصرفية :-

أظهرت النتائج في الجدول (9) انه في عام 2005 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (4.86%) تلاها عام 2006 اذ بلغت النسبة (4.37%) وأيضا عام 2008 اذ بلغت النسبة (2.97%) أما أدنى نسبة فقد سجلت في عام 2019 إذ بلغت (0.29%).

ونلاحظ في ضوء حساب مؤشر العائد على الودائع لأجمالي المصارف الاردنية عينة الدراسة انها في انخفاض مستمر ومتذبذب ، كما يوضح الشكل (20) .

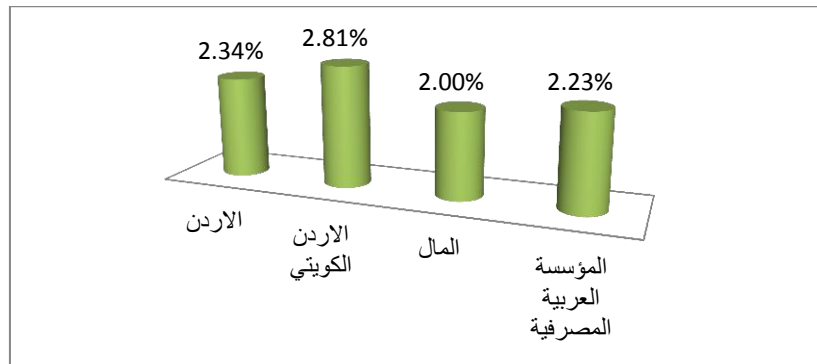


شكل (19)

مؤشر العائد على الودائع لأجمالي المصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة 2019-2005.

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

ويوضح الشكل (20) مؤشر العائد على الودائع للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة (2005-2019)، اذ حقق مصرف الاردني الكويتي اعلى نسبة بلغت (2.81%) وبفارق بسيط عن مصرف الاردن الذي جاء ثانيا بنسبة (2.34%). في حين كانت ادنى نسبة من نصيب مصرف المال بلغت (2%) ، وبشكل عام جميع النسب متقاربة جدا ما يعني تكافؤ فرص ادارات المصارف وقدرتها على توظيف اموال الودائع في تحقيق الربح.



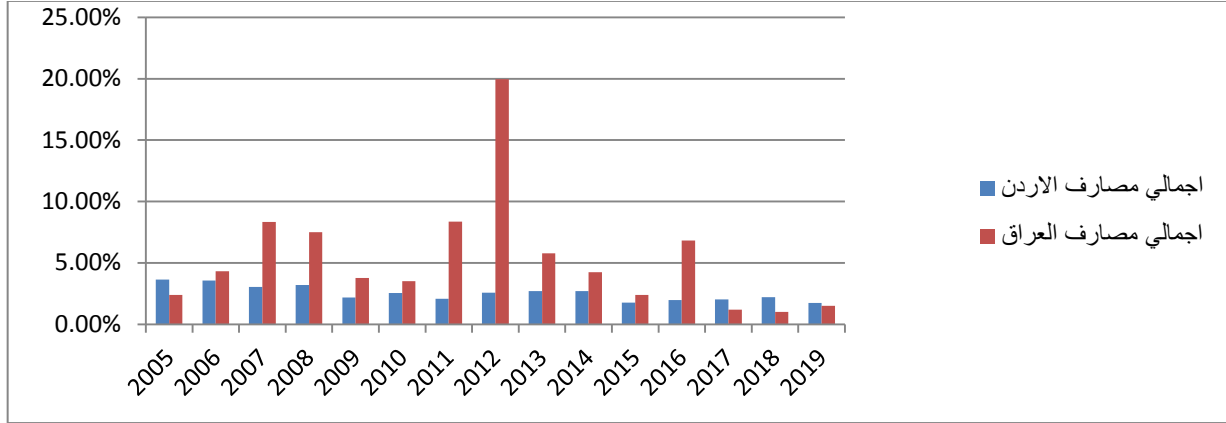
الشكل (20)

مؤشر العائد على الودائع للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

كما يظهر من الشكل (21) عند مقارنة نتائج تحليل اداء مؤشر العائد على الموجودات للمصارف التجارية العراقية والمصارف الاردنية عينة الدراسة نجد أن المصارف العراقية تفوقت على المصارف

الاردنية بهذا المؤشر في السنوات 2006-2016 بينما تراجعت في اخر ثلاث سنوات 2017-2019 ما يتطلب التحليل والبحث لمعرفة اسباب التراجع.

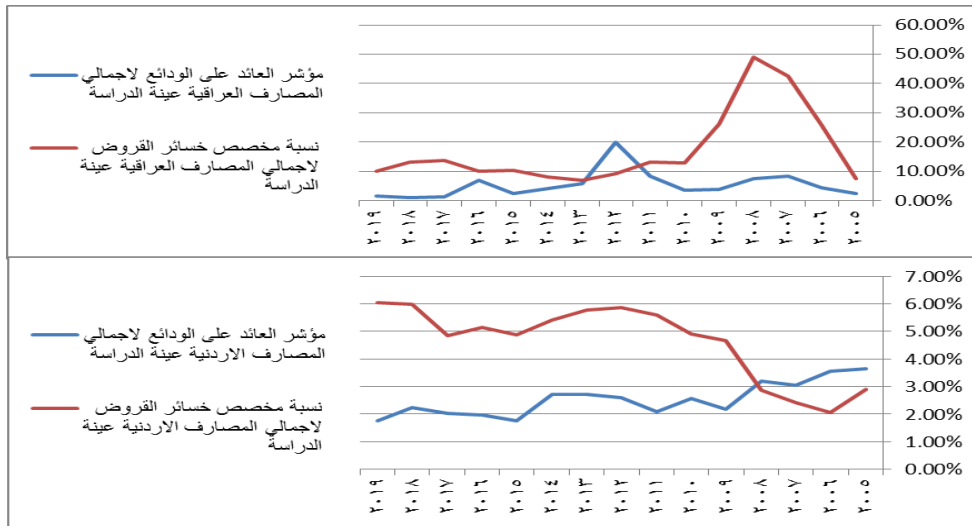


شكل (21)

اجمالي نتائج معدل العائد على الودائع للمصارف العراقية والاردنية للمدة 2005-2019

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

ويبين الشكل (22) ان الزيادة في جودة القروض المصرفية لا تسهم بشكل واضح في ارتفاع مؤشر العائد على الودائع لكلا المصارف العراقية والاردنية



شكل (22)

العلاقة بين جودة القروض ومؤشر ROD للمصارف العراقية والاردنية للمدة 2005-2019

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

## ثالثاً:- هامش صافي الدخل :-

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق لكل دينار واحد من اجمالي الإيرادات .

$$\text{هامش صافي الدخل} = (\text{صافي الدخل/مجموع الإيرادات}) * 100$$

## 1. تحليل مؤشر هامش صافي الدخل الخاصة بالمصارف العراقية :-

## أ- مصرف الخليج :-

أظهرت النتائج في الجدول (10) انه في عام 2013 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (64.55%) تلاها عام 2012 بنسبة بلغت (62.70%)، ومن ثم عام 2008 اذ بلغت النسبة (54.75%) أما أدنى نسبة فسجلت في عام 2018 اذ بلغت (4.25%) بسبب انخفاض ربحية المصرف وانخفاض صافي الدخل وانخفاض حجم الإيرادات بسبب الأحداث التي يمر بها البلد.

## ب- المصرف الأهلي العراقي :-

أظهرت النتائج في الجدول (10) انه في عام 2012 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (62.76%) تلاها عام 2005 اذ بلغت النسبة (58.45%) ومن ثم عام 2018 اذ بلغت النسبة (56.63%) أما أدنى نسبة فسجلت في عام 2006 بلغت (-19.42%) وتلاها عام 2007 بنسبة بلغت (2.49%).

## ج- مصرف سومر :-

أظهرت النتائج في الجدول (10) انه في عام 2009 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (62.13%) تلاها عام 2005 اذ بلغت النسبة (47.80%) ومن ثم عام 2006 اذ بلغت النسبة (44.68%) أما أدنى نسبة فسجلت في عام 2017 اذ بلغت النسبة (3.18%) ما يدل على ضعف قدرة المصرف في توليد الارباح في هذه السنة بسبب التلکؤات التي حدثت نتيجة للاوضاع السياسية والاقتصادية .

## د- مصرف بغداد :-

أظهرت النتائج في الجدول (10) انه في عام 2006 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (89.78%) تلاها عام 2007 اذ بلغت النسبة (74.32%) ومن ثم عام 2008 اذ بلغت النسبة (54.35%) أما أدنى نسبة فسجلت في عام 2017 بلغت (11.31%) وعام 2018 بنسبة بلغت (11.35%).



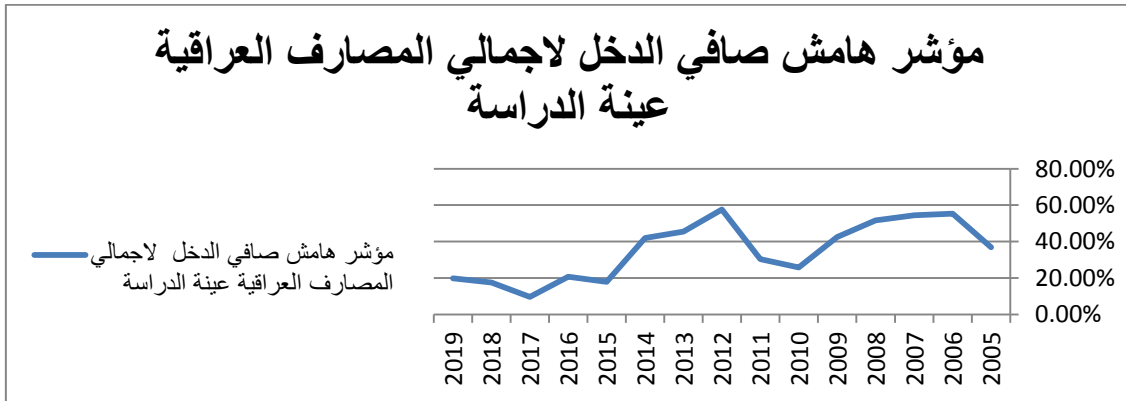
## جدول (10)

مؤشر هامش صافي الدخل لعينة من المصارف العراقية للمدة 2019-2005.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الخليج	44.02%	45.70%	40.62%	54.75%	37.57%	29.90%	44.82%	62.70%	64.55%	54.25%	21.50%	17.71%	10.79%	4.25%	18.11%
الاهلي	58.45%	-19.42%	2.49%	42.39%	10.44%	18.24%	22.66%	62.76%	50.59%	24.18%	11.16%	28.54%	7.95%	56.63%	22.84%
سومر	47.80%	44.68%	41.49%	23.62%	62.13%	9.05%	3.31%	6.16%	3.48%	14.99%	29.23%	32.52%	3.18%	12.81%	16.87%
بغداد	24.81%	89.78%	74.32%	54.35%	46.35%	39.89%	44.99%	47.36%	45.89%	43.18%	16.69%	27.50%	11.31%	11.35%	18.87%
مؤشر هامش صافي الدخل لاجمالي المصارف العراقية عينة الدراسة	36.94%	55.28%	54.37%	51.64%	42.49%	25.78%	30.35%	57.54%	45.40%	42.00%	17.91%	20.69%	9.64%	17.58%	19.84%

المصدر: - من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2019-2005 باستخدام برنامج Excel.

ونلاحظ من الشكل (23) الذي يوضح حساب مؤشر هامش صافي الدخل لأجمالي المصارف العراقية عينة الدراسة انها تصاعدت خلال الاعوام 2006 و 2012 و 2016 لتعاود الانخفاض مرة اخرى في السنة التالية ما يعني عدم استقرار المؤشر وغياب خطط جيدة لإدارة الاموال في ظل التقلبات السياسية والاقتصادية.



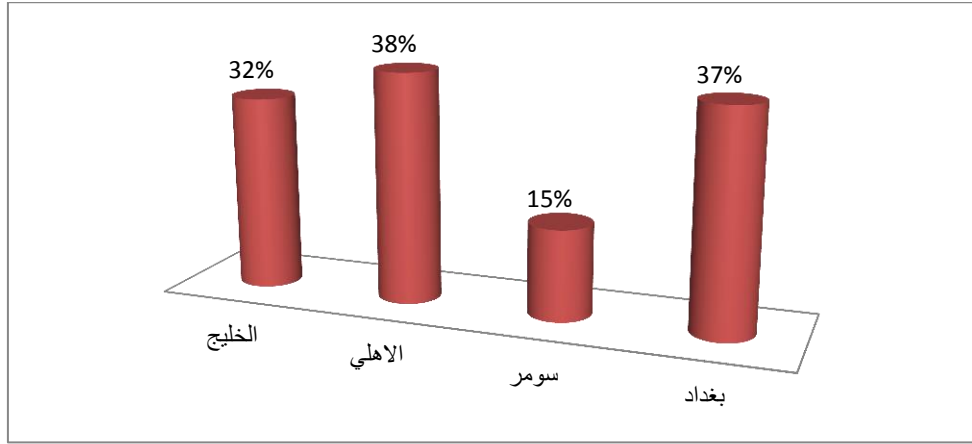
شكل (23)

مؤشر هامش صافي الدخل لأجمالي المصارف العراقية عينة الدراسة للمدة 2019-2005.

المصدر: - من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel.

ويوضح الشكل (24) مؤشر هامش صافي الدخل للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2005-2019)، إذ نلاحظ ان أعلى نسبة اجمالية على مستوى سنوات عينة الدراسة كانت من حصة المصرف الأهلي اذ بلغت (38%) ما يعني ان المصرف الأهلي هو من أكثر المصارف قدرة على تحقيق الأرباح عبر توظيف مصادر الاموال المتاحة بشكل افضل من المصارف الباقية عينة الدراسة في سنوات التحليل

المعتمدة. أما ادنى نسبة اجمالية لهذا المؤشر فقد كانت من نصيب مصرف سومر اذ بلغت (15%) وهو أقل المصارف قدرة على توليد الأرباح بالنسبة لهذا المؤشر.



الشكل (24)

مؤشر هامش صافي الدخل للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)

المصدر :- من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel.

## 2- تحليل مؤشر هامش صافي الدخل الخاصة بالمصارف الاردنية :-

أ- مصرف الأردن :-

أظهرت النتائج في الجدول (11) انه في عام 2008 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (36.27%) تلاها عام 2014 بنسبة (35.96%) ، بينما سجل المصرف أدنى نسبة في عام 2019 اذ بلغت (27.03%).

ب- مصرف الاردني الكويتي :-

أظهرت النتائج في الجدول (11) انه في عام 2006 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (50.35%) تلاها عام 2007 بنسبة بلغت (46.91%)، ومن ثم عام 2010 اذ بلغت النسبة (46.32%) أما أدنى نسبة سجلت في عام 2017 إذ بلغت (21.84%) نتيجة انخفاض صافي الدخل بسبب الأوضاع الاقتصادية .

جدول (11)

مؤشر هامش صافي الدخل لعينة من المصارف الاردنية للمدة 2005-2019.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاردن	34.55%	35.92%	29.20%	36.27%	30.03%	32.02%	32.49%	28.30%	31.79%	35.96%	31.99%	33.11%	29.42%	29.10%	27.03%
الاردن الكويتي	45.85%	50.35%	46.91%	42.07%	38.07%	46.32%	35.49%	39.64%	38.55%	37.68%	30.81%	25.14%	21.84%	33.73%	24.40%
المال	48.11%	49.47%	32.66%	36.10%	2.96%	11.38%	2.67%	27.21%	46.89%	39.69%	1.39%	17.13%	29.48%	37.78%	30.77%
المؤسسة العربية المصرفية	43.97%	41.15%	36.49%	31.13%	30.80%	29.92%	30.78%	28.23%	28.84%	30.34%	32.83%	30.14%	29.82%	23.08%	4.67%
مؤشر هامش صافي الدخل لاجمالي المصارف الاردنية عينة الدراسة	42.30%	44.26%	37.47%	38.07%	29.12%	34.08%	28.29%	31.80%	37.12%	36.75%	25.47%	26.42%	27.22%	31.73%	24.82%

المصدر: - من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2005-2019 باستخدام برنامج Excel.

ج- مصرف المال :-

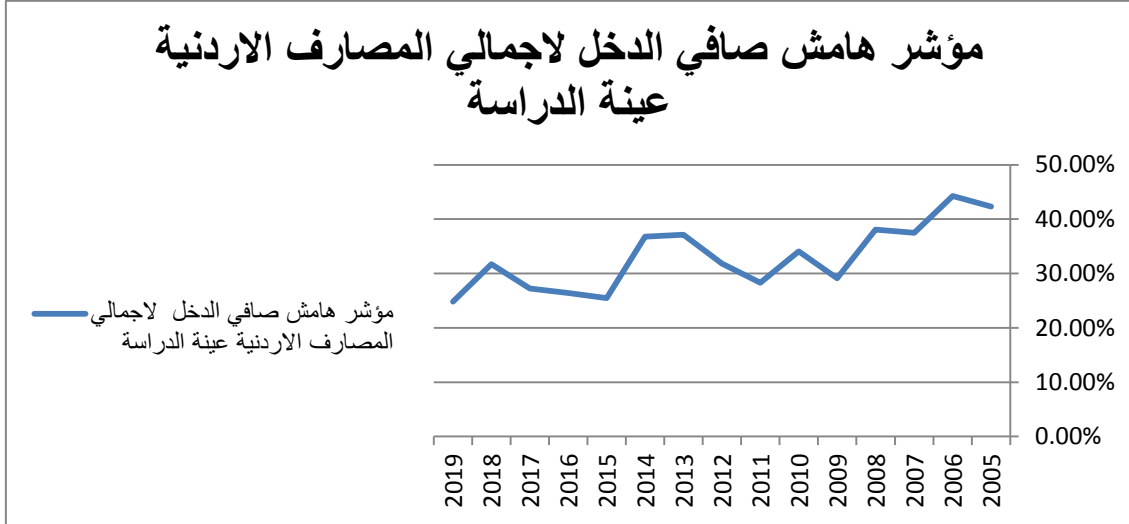
أظهرت النتائج في الجدول (11) انه في عام 2006 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (49.47%) وتلاها عام 2005 اذ بلغت (48.11%) ومن ثم عام 2013 اذ بلغت النسبة (46.89%) هذا يدل على قدرة المصرف في توليد الارباح اما ادنى نسبة فسجلت في عام 2015 اذ بلغت (1.39%).

د - مصرف المؤسسة العربية المصرفية :-

أظهرت النتائج في الجدول (11) انه في عام 2005 حقق المصرف اعلى نسبة اذ بلغت (43.97%) تلاها عام 2006 اذ بلغت النسبة (41.15%) وأيضا عام 2007 اذ بلغت النسبة (36.49%) أما أدنى نسبة فقد سجلت في عام 2019 إذ بلغت (4.67%).

ونلاحظ في ضوء حساب مؤشر هامش صافي الدخل لأجمالي المصارف الاردنية عينة الدراسة انها في

انخفاض مستمر ومتذبذب ، كما يوضح الشكل (25) .

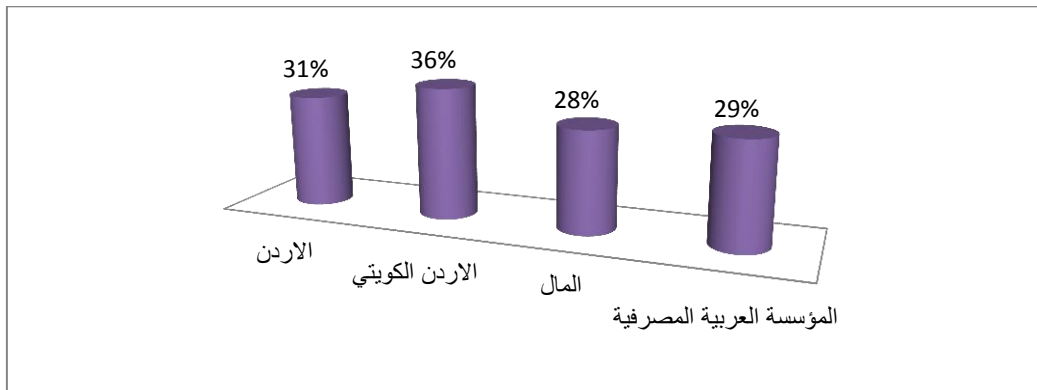


شكل (25)

مؤشر هامش صافي الدخل لأجمالي المصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة 2019-2005.

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

ويوضح الشكل (26) مؤشر هامش صافي الدخل للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة (2005-2019)، اذ حقق مصرف الاردني الكويتي اعلى نسبة بلغت (36%) وبفارق بسيط عن مصرف الاردن الذي جاء ثانيا بنسبة (31%). في حين كانت ادنى نسبة من نصيب مصرف المال بلغت (28%)، وبشكل عام جميع النسب متقاربة جدا ما يعني تكافؤ فرص ادارات المصارف وقدرتها على توظيف اموال الودائع في تحقيق الربح.

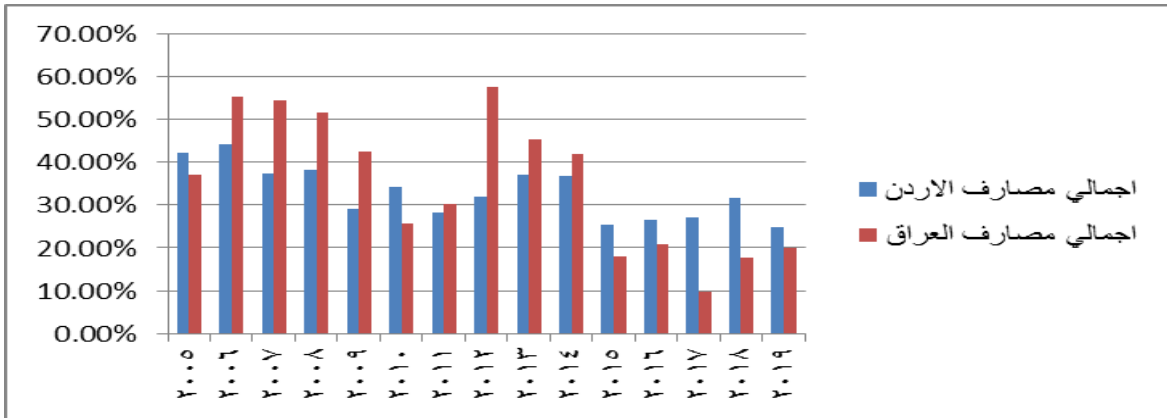


الشكل (26)

مؤشر هامش صافي الدخل للمصارف الاردنية عينة الدراسة للمدة (2019-2005)

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

كما يظهر من الشكل (27) عند مقارنة نتائج تحليل اداء مؤشر هامش صافي الدخل للمصارف التجارية العراقية والمصارف الاردنية عينة الدراسة نجد أن المصارف العراقية تفوقت على المصارف الاردنية بهذا المؤشر في السنوات 2006-2016 بينما تراجعت في اخر خمس سنوات 2015-2019 ما يتطلب من ادارة المصارف العراقية التحليل والبحث لمعرفة اسباب التراجع.



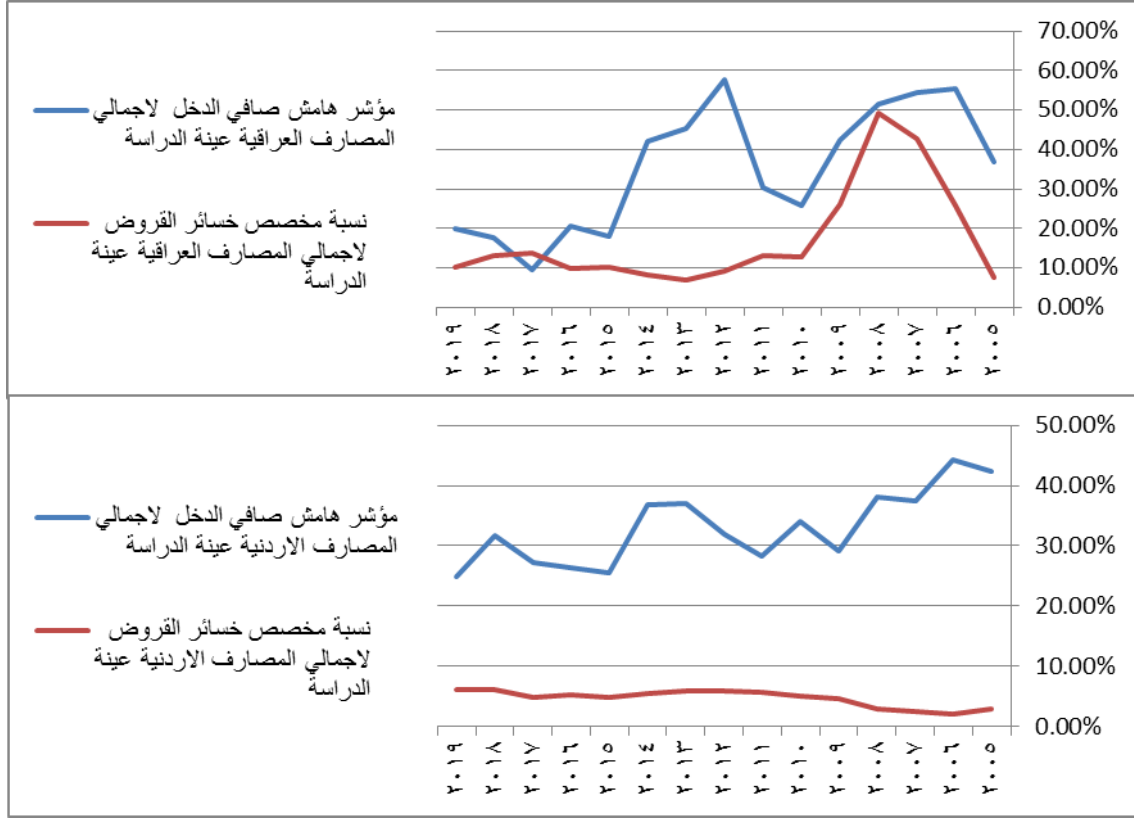
شكل (27)

اجمالي نتائج مؤشر هامش صافي الدخل للمصارف العراقية والاردنية للمدة 2005-2019

المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

ويبين الشكل (28) ان الزيادة في جودة القروض المصرفية لا تساهم بشكل واضح في ارتفاع مؤشر

هامش صافي الدخل لكلا المصارف العراقية والاردنية



شكل (28)

العلاقة بين جودة القروض ومؤشر هامش صافي الدخل للمصارف العراقية والاردنية للمدة 2005-2019  
المصدر :- من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel.

يتضح من ما تقدم صعوبة اثبات فرضية الدراسة المالية (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين جودة القروض المصرفية ومؤشرات الربحية) في ظل الاشكال (16) و (22) و (28). لذلك نتطرق في المبحث اللاحق الى التحليل الاحصائي لاختبار فرضية الاثر وبيان دور جودة القروض المصرفية عبر مؤشر مخصص الخسائر في مؤشرات الربحية.

## المبحث الثاني

## اختبار الفرضيات الاحصائية

تم استخدام تحليلات الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر بين المتغير المستقل (جودة القروض) والمتغير التابع (مؤشرات الربحية) . فضلاً عن استخدام معامل التحديد ( $R^2$ ) لتفسير مقدار تأثير المتغير المستقل للتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار Beta والذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحده. والمعادلة الخطية للانحدار الخطي البسيط ( $y=a+bx$ ) التي تم حسابها بواسطة برنامج SPSSV<sub>23</sub> . لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية الثانية والتي مفادها (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشرات الربحية) وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

ث- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات

ج- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع

ح- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر هامش صافي الدخل

1. اختبار الفرضية الفرعية الاولى :-

(H0) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات

(H1) يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات

اولاً : اختبار الفرضية الإحصائية الأولى الخاصة بالمصارف العراقية :-

ولقبول الفرضية أعلاه أو عدم قبولها ولمعرفة مد وجود علاقة تأثير معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات فتم استخدام الباحث اختبار F لتحليل معنوية انموذج (الانحدار الخطي البسيط) وكما موضح في الجدول (12) ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (12) ما يأتي

جدول (12)

تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير جودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات للمصارف العراقية.

مؤشرات الربحية								المتغير المعتمد
مؤشر العائد على الموجودات $y_1$								
القرار	$R^2$	مستوى دلالة (F)	قيمة F المحسوبة	قيمة a	مستوى دلالة (t)	قيمة (t)	Beta	المتغير المستقل ( جودة القروض المصرفية)
							(b)	
قبول فرضية $H_0$	0.000	0.983	0.000	0.037	0.983	0.22	0.001	الخليج التجاري
رفض فرضية $H_0$	0.213	0.083	3.526	0.225	0.0830	-1.878	-1.325	الاهلي العراقي
قبول فرضية $H_0$	0.235	0.067	3.996	0.008	0.067	1.999	0.033	سومر
رفض فرضية $H_0$	0.172	0.124	2.698	0.012	0.124	1.642	0.134	بغداد التجاري

المصدر/ اعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Spss

أ- مصرف الخليج التجاري :-

ان معادلة الانحدار التقديرية ( $y_1 = 0.037 + 0.001x$ ) تفسر ما مقدار 0.00 % فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الموجودات ( $y_1$ ) و جودة القروض المصرفية (X) لمصرف الخليج، وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك باحتمالية رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير الى عدم وجود علاقة بين مؤشر العائد على الموجودات ( $y_1$ ) و جودة القروض المصرفية (X) وكون مستوى الدلالة (F)=0.983 وهو أعلى من مستوى المعنوية عند (10%)، وهذا ما يدعو الى قبول فرضية العدم ( $H_0$ ) والتي مفادها " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات"، بالنسبة لمصرف الخليج .

❖ ملاحظة :- تم التعديل على المعادلة الخاصة بالانحدار مراعاة للإشارات (الموجبة والسالبة )

ب- المصرف الاهلي العراقي :-

ان جودة القروض المصرفية ( $y_1 = 0.225 - 1.325x$ ) تفسر ما مقدار 21.3% فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الموجودات ( $y_1$ ) و جودة القروض المصرفية (X)، وهي نسبة مقبولة يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0 \ B = \left\{ \frac{B1}{B2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$



وكون مستوى الدلالة  $(F) = 0.0830$ . وهو اقل من مستوى المعنوية عند (10%)، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم  $(H_0)$  واعتماد الفرضية البديلة  $(H_1)$  التي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات "، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف الأهلي .

#### ج- مصرف سومر :-

ان جودة القروض المصرفية  $(y_1 = 0.008 + 0.033x)$  تفسر ما مقدار 23.5% فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الموجودات  $(y_1)$  و جودة القروض المصرفية  $(x)$ ، وهي نسبة مقبولة يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B1}{B2} \} = H\theta$  وكون مستوى الدلالة  $(F) = 0.067$  وهو اقل من مستوى المعنوية عند (10%)، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم  $(H_0)$  واعتماد الفرضية البديلة  $(H_1)$  التي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات "، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف سومر .

#### د- مصرف بغداد التجاري :-

ان معادلة الانحدار التقديرية  $(y_1 = 0.012 + 0.134 x)$  تفسر ما مقدار 17.2% فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الموجودات  $(y_1)$  و جودة القروض المصرفية  $(x)$  لمصرف بغداد، وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H\theta \ B = \{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B1}{B2} \}$  وكون مستوى الدلالة  $(F) = 0.12y$  وهو اعلى من مستوى المعنوية عند (10%)، وهذا ما يدعو الى قبول فرضية العدم  $(H_0)$  والتي مفادها " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات "، "لمصرف بغداد التجاري.

❖ اي ان نسبة قبول الفرضية الاولى هي 50% لان هناك مصرفين كان قرارهما قبول الفرضية وهما

(مصرف الخليج التجاري، ومصرف بغداد التجاري)

ثانيا : اختبار الفرضية الإحصائية الأولى الخاصة بالمصارف الاردنية:-

ولقبول الفرضية أعلاه أو عدم قبولها ولمعرفة مد وجود علاقة تأثير معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات فتم استخدام الباحث اختبار F لتحليل معنوية انموذج (الانحدار الخطي البسيط) وكما موضح في الجدول (13) ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (13) ما يأتي.

## جدول (13)

تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير جودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات للمصارف الاردنية

مؤشرات الربحية								المتغير المعتمد
مؤشر العائد على الموجودات $y_1$								
القرار	$R^2$	مستوى دلالة (F)	قيمة F المحسوبة	قيمة a	مستوى دلالة (t)	قيمة (t)	Beta	المتغير المستقل (جودة القروض المصرفية)
							(b)	
قبول فرضية $H_0$	0.004	0.814	0.058	0.020	0.814	-0.241	-0.016	الاردن
رفض فرضية $H_0$	0.367	0.017	7.552	0.024	0.017	-2.748	-0.185	الاردني الكويتي
رفض فرضية $H_0$	0.380	0.014	7.954	0.027	0.014	-2.820	0.271-	المال الاردني
رفض فرضية $H_0$	0.437	0.007	10.075	0.028	.0070	-3.174	-0.356	المؤسسة العربية المصرفية

المصدر/ اعداد الباحثة استنادا لمخرجات برنامج Spss

أ- مصرف الاردن :-

ان معادلة الانحدار التقديرية ( $y_1 = 0.020 - 0.16x$ ) تفسر ما مقدار 0.04% فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الموجودات ( $y_1$ ) و جودة القروض المصرفية ( $X$ ), وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0$   $B = \left\{ \frac{B1}{B2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$  وكون مستوى الدلالة ( $F$ ) = 0.814 وهو اقل من مستوى المعنوية عند (10%), وهذا ما يدعو الى قبول فرضية العدم ( $H_0$ ) والتي مفادها لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات " , المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف الاردن .

ب- المصرف الاردني الكويتي :-

ان معادلة الانحدار التقديرية ( $y_1 = 0.024 - 0.185x$ ) تفسر ما مقدار 36.7% فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الموجودات ( $y_1$ ) و جودة القروض المصرفية ( $X$ ) للمصرف الاردني الكويتي وهي نسبة مقبولة يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0$   $B = \left\{ \frac{B1}{B2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$  وكون مستوى الدلالة ( $F$ ) = 0.017% وهو اقل من مستوى المعنوية عند (10%), وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) واعتماد الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي مفادها " يوجد

تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات ، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة للمصرف الاردني الكويتي .

### ج- مصرف المال :-

ان معادلة الانحدار التقديرية ( $y_1=0.027+(-0.271x)$ ) تفسر ما مقدار 38% فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الموجودات ( $y_2$ ) و جودة القروض المصرفية ( $X$ ) لمصرف المال ، وهي نسبة مقبولة لا يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك باحتمالية رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير الى عدم وجود علاقة بين مؤشر العائد على الموجودات ( $y_2$ ) و جودة القروض المصرفية ( $X$ ) وكون مستوى الدلالة ( $F$ ) = 0.014% وهو أقل من مستوى المعنوية عند (10%)، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) واعتماد الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشر جودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات."، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة للمصرف المال.

### د- مصرف المؤسسة العربية المصرفية :-

ان معادلة الانحدار التقديرية ( $y_1=0.028- 0.356x$ ) تفسر ما مقدار 43.7% فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الموجودات ( $y_1$ ) و جودة القروض المصرفية ( $X$ )، وهي نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B1}{B2} \}$  وكون مستوى الدلالة ( $F$ ) = 0.007% وهو اقل من مستوى المعنوية عند (10%)، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) واعتماد الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي مفادها " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الموجودات ، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف المؤسسة العربية المصرفية.

❖ اي ان نسبة قبول الفرضية الاولى هي 75% لان هناك ثلاث كان قرارهما رفض الفرضية وهما (مصرف الاردن الكويتي، ومصرف المال الكويتي، ومصرف المؤسسة العربية المصرفية).

### 3- اختبار الفرضية الفرعية الثانية :-

- (H0) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشر جودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع .  
(H1) يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشر جودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع .

اولاً:- اختبار الفرضية الإحصائية الثانية الخاصة بالمصارف العراقية:-

ولقبول الفرضية أعلاه أو عدم قبولها ولمعرفة مد وجود علاقة تأثير معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع فتم استخدام الباحث اختبار F لتحليل معنوية انموذج (الانحدار الخطي البسيط) وكما موضح في الجدول (14) ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (14) ما يأتي

جدول (14)

تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير جودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع للمصارف العراقية.

مؤشرات الربحية								المتغير المعتمد	المتغير المستقل (جودة القروض المصرفية)
مؤشر العائد على الودائع y2									
القرار	R <sup>2</sup>	مستوى دلالة (F)	قيمة F المحسوبة	قيمة a	مستوى دلالة (t)	قيمة (t)	Beta	الخليج	
							(b)		
قبول فرضية $H_0$	0.003	0.852	0.036	0.078	0.852	-0.191	-0.021	المصارف عينة البحث	
رفض فرضية $H_0$	0.231	0.070	3.897	0.556	0.070	-1.974	-3.251		الأهلي العراقي
قبول فرضية $H_0$	0.195	0.100	3.146	0.042	0.100	1.774	0.160		سومر
قبول فرضية $H_0$	0.172	0.124	2.698	0.012	0.124	1.642	0.134		بغداد التجاري

المصدر/ اعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Spss

أ- مصرف الخليج :-

ان معادلة الانحدار التقديرية (  $y_2=0.078+0.021X$  ) تفسر ما مقدار 0.03% فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الودائع (y2) و جودة القروض المصرفية (X)، وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0 \ B = \{ \frac{B1}{B2} \} = \{ \frac{0}{0} \}$  وكون مستوى الدلالة (F)=0.852% وهو أعلى من مستوى المعنوية عند (10%)، وهذا ما يدعو الى قبول فرضية العدم (H0) التي مفادها " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع "، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف الخليج .

## ب- المصرف الاهلي العراقي :-

ان معادلة الانحدار التقديرية (  $y_2=0.556+-3.251X$  ) تفسر ما مقدار 23.1 % فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الودائع (  $y_2$  ) و جودة القروض المصرفية (  $X$  ) وهي نسبة مقبولة يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0 \ B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$  وكون مستوى الدلالة (  $F$  ) = 0.070 % وهو أقل من مستوى المعنوية عند (10%)، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم (  $H_0$  ) واعتماد الفرضية البديلة (  $H_1$  ) التي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع "، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف الأهلي العراقي .

## ج- مصرف سومر :-

ان معادلة الانحدار التقديرية (  $y_2=0.042+0.160X$  ) تفسر ما مقدار 19.5 % فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الودائع (  $y_2$  ) و جودة القروض المصرفية (  $X$  )، وهي نسبة يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0 \ B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$  وكون مستوى الدلالة (  $F$  ) = 0.100 وهو اقل من مستوى المعنوية عند (1%)، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم (  $H_0$  ) والتي مفادها " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع "، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف سومر .

## د- مصرف بغداد التجاري :-

ان معادلة الانحدار التقديرية (  $y_2=0.012+0.134X$  ) تفسر ما مقدار 17.2 % فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الودائع (  $y_2$  ) و جودة القروض المصرفية (  $X$  ) لمصرف بغداد وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك باحتمالية رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير الى عدم وجود علاقة مؤشر العائد على الودائع (  $y_2$  ) و جودة القروض المصرفية (  $X$  ) وكون مستوى الدلالة (  $F$  ) = 0.124 % وهو اعلى من مستوى المعنوية عند (10%)، وهذا ما يدعو الى قبول فرضية العدم (  $H_0$  ) والتي مفادها لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع "، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف بغداد التجاري .

ثانياً:- اختبار الفرضية الإحصائية الثانية الخاصة بالمصارف الاردنية:-

ولقبول الفرضية أعلاه أو عدم قبولها ولمعرفة مد وجود علاقة تأثير معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع فتم استخدام الباحث اختبار F لتحليل معنوية انموذج (الانحدار الخطي البسيط) وكما موضح في الجدول (15) ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (15) ما يأتي

جدول (15)

تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير جودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع للمصارف العراقية.

مؤشرات الربحية								المتغير المعتمد	المتغير المستقل (جودة القروض المصرفية)
مؤشر العائد على الودائع y2									
القرار	R <sup>2</sup>	مستوى دلالة (F)	قيمة F المحسوبة	قيمة a	مستوى دلالة (t)	قيمة (t)	Beta	الاردن	
							(b)		الاردني الكويتي
قبول فرضية H <sub>0</sub>	0.002	0.889	0.020	0.024	0.889	-0.142	0.007	المصارف	
رفض فرضية H <sub>0</sub>	0.496	0.003	12.781	0.044	0.003	-3.575	0.425-	عينة البحث	
رفض فرضية H <sub>0</sub>	0.481	0.004	12.029	0.053	-3.468	0.004	-0.594	المال الاردني	
رفض فرضية H <sub>0</sub>	0.421	0.009	9.450	0.050	-3.074	0.009	-0.639	المؤسسة العربية المصرفية	

المصدر/ اعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Spss

أ:- مصرف الاردن :-

ان معادلة الانحدار التقديرية (  $y_2=0.024-0.007x$  ) تقسر ما مقدار 0.02% فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الودائع (  $y_2$  ) و جودة القروض المصرفية (X) , وهي نسبة ضعيفة لايمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0 B = \{ \frac{B1}{B2} \} = \{ \frac{0}{0} \}$  وكون مستوى الدلالة (F) = 0.889% وهو اعلى من مستوى المعنوية عند (10%) , وهذا ما يدعو الى قبول فرضية العدم (H<sub>0</sub>) والتي مفادها لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع", المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف الاردن .

ب:- المصرف الاردني الكويتي :-

ان معادلة الانحدار التقديرية (  $y_2=0.044-0.425x$  ) تقسر ما مقدار 49.6% فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الودائع (  $y_2$  ) و جودة القروض المصرفية (X) للمصرف الاردني الكويتي وهي نسبة

جيدة يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0 \ B = \left\{ \frac{B1}{B2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$  وكون مستوى الدلالة  $(F) = 0.003\%$  وهو اقل من مستوى المعنوية عند  $(10\%)$ , وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم  $(H_0)$  واعتماد الفرضية البديلة  $(H_1)$  التي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع ", المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة للمصرف الاردني الكويتي.

#### ج :- مصرف المال :-

ان معادلة الانحدار التقديرية  $(y1=0.053-0.594x)$  تفسر ما مقدار  $48.1\%$  فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الودائع  $(y2)$  و جودة القروض المصرفية  $(X)$  لمصرف المال ، وهي نسبة جيدة ا يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك باحتمالية رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير الى عدم وجود علاقة بين مؤشر العائد على الودائع  $(y2)$  و جودة القروض المصرفية  $(X)$  وكون مستوى الدلالة  $(F) = 0.004\%$  وهو أقل من مستوى المعنوية عند  $(10\%)$ , وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم  $(H_0)$  واعتماد الفرضية البديلة  $(H_1)$  التي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشر جودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع ", المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة للمصرف المال .

#### د:- مصرف المؤسسة العربية المصرفية :-

ان معادلة الانحدار التقديرية  $(y2=0.050+-0.639x)$  تفسر ما مقدار  $42.1\%$  فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على الودائع  $(y2)$  و جودة القروض المصرفية  $(X)$ , وهي نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0 \ B = \left\{ \frac{B1}{B2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$  وكون مستوى الدلالة  $(F) = 0.009\%$  وهو اقل من مستوى المعنوية عند  $(10\%)$ , وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم  $(H_0)$  واعتماد الفرضية البديلة  $(H_1)$  التي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على الودائع ", المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف المؤسسة العربية المصرفية.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :-

(H0) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر هامش صافي الدخل.  
 (H1) يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر هامش صافي الدخل.

أولاً:- اختبار الفرضية الإحصائية الثالثة الخاصة بالمصارف العراقية :-

ولقبول الفرضية أعلاه أو عدم قبولها ولمعرفة مد وجود علاقة تأثير معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر هامش صافي الدخل فتم استخدام الباحث اختبار F لتحليل معنوية انموذج (الانحدار الخطي البسيط) وكما موضح في الجدول (16) ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (16) ما يأتي.

أ:- مصرف الخليج :-

ان معادلة الانحدار التقديرية (  $y_3 = -0601 + 32.661X$  ) تفسر ما مقدار 16.1% فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على هامش صافي الدخل ( $y_3$ ) و جودة القروض المصرفية (X)، وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0 \ B = \left\{ \frac{B1}{B2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$  وكون مستوى الدلالة  $(F) = 0.138\%$  وهو أعلى من مستوى المعنوية عند (10%)، وهذا ما يدعو الى قبول فرضية العدم ( $H_0$ ) التي مفادها " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على هامش صافي الدخل "، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف الخليج.

جدول (16)

تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير جودة القروض المصرفية في مؤشر هامش صافي الدخل للمصارف العراقية.

مؤشرات الربحية								المتغير المعتمد	المتغير المستقل (جودة القروض المصرفية)	المصارف عينة البحث
مؤشر العائد على هامش صافي الدخل $y_3$										
القرار	R <sup>2</sup>	مستوى دلالة (F)	قيمة F المحسوبة	قيمة a	مستوى دلالة (t)	قيمة (t)	Beta (b)			
قبول فرضية $H_0$	0.161	0.138	2.493	-0.601	0.138	1.579	32.661	الخليج		
قبول فرضية $H_0$	0.091	0.275	1.300	2.595	0.275	-1.140	-11.345	الأهلي العراقي		
رفض فرضية $H_0$	0.271	0.047	4.838	0.159	0.047	2.200	0.414	سومر		
رفض فرضية $H_0$	0.321	0.028	6.152	-1.231	.0280	2.480	19.691	بغداد التجاري		

المصدر/ اعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Spss



## ب:- المصرف الاهلي العراقي :-

ان معادلة الانحدار التقديرية (  $y_2=2.595-11.345X$  ) تفسر ما مقدار 0.09 % فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على هامش صافي الدخل (y3) و جودة القروض المصرفية (X)، وهي نسبة مقبولة يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0 \ B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$  وكون مستوى الدلالة (F) = 0.275 % وهو أعلى من مستوى المعنوية عند (10%)، وهذا ما يدعو الى قبول فرضية العدم (H<sub>0</sub>) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر هامش صافي الدخل ، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف الأهلي العراقي .

## ج:- مصرف سومر :-

ان معادلة الانحدار التقديرية (  $y_3=0.159+0.414X$  ) تفسر ما مقدار 27.1 % فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على هامش صافي الدخل (y3) و جودة القروض المصرفية (X)، وهي نسبة يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0 \ B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$  وكون مستوى الدلالة (F) = 0.047 وهو اقل من مستوى المعنوية عند (10%)، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>) واعتماد الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>) التي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على هامش صافي الدخل ، واعتماد الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>) التي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على هامش صافي الدخل "، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف سومر .

## د:- مصرف بغداد التجاري :-

ان معادلة الانحدار التقديرية (  $y_3=-1.231+19.691X$  ) تفسر ما مقدار 32.1 % فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على هامش صافي الدخل (y3) و جودة القروض المصرفية (X) لمصرف بغداد وهي نسبة ضعيفة يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك باحتمالية رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير الى عدم وجود علاقة مؤشر العائد على هامش صافي الدخل (y3) و جودة القروض المصرفية (X) وكون مستوى الدلالة (F) = 0.028 وهو اقل من مستوى المعنوية عند (10%)، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>) والتي مفادها لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر هامش صافي الدخل ، واعتماد الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>) التي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على هامش صافي الدخل ، المصرفية المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف بغداد التجاري .

ثانياً:- اختبار الفرضية الإحصائية الثالثة الخاصة بالمصارف الاردنية :-

ولقبول الفرضية أعلاه أو عدم قبولها ولمعرفة مدى وجود علاقة تأثير معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر هامش صافي الدخل فتم استخدام الباحث اختبار F لتحليل معنوية انموذج (الانحدار الخطي البسيط) وكما موضح في الجدول (17) ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (17) ما يأتي

أ:- مصرف الاردن :-

ان معادلة الانحدار التقديرية (  $y_3 = 0.370 - 0.816X$  ) تفسر ما مقدار 16.3% فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على هامش صافي الدخل ( $y_3$ ) و جودة القروض المصرفية ( $X$ ), وهي نسبة ضعيفة لايمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0 B = \{ \frac{B1}{B2} \} = \{ \frac{0}{0} \}$  وكون مستوى الدلالة ( $F$ ) = 0.135% وهو اعلى من مستوى المعنوية عند (10%), وهذا ما يدعو الى قبول فرضية العدم ( $H_0$ ) والتي مفادها لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على هامش صافي الدخل", المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف الاردن .

جدول (17)

تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير جودة القروض المصرفية في مؤشر هامش صافي الدخل للمصارف الاردنية.

مؤشرات الربحية								المتغير المعتمد
مؤشر العائد على هامش صافي الدخل $y_3$								
القرار	$R^2$	مستوى دلالة (F)	قيمة F المحسوبه	قيمة a	مستوى دلالة (t)	قيمة (t)	Beta	المتغير المستقل (جودة القروض المصرفية)
							(b)	
قبول فرضية $H_0$	0.163	0.135	2.536	0.370	0.135	-1.592	-0.816	الاردن
رفض فرضية $H_0$	0.456	0.006	10.915	0.489	0.006	-3.304	-3.562	الاردني الكويتي
رفض فرضية $H_0$	0.327	0.026	6.327	0.531	0.026	-2.515	-5.015	المال
رفض فرضية $H_0$	0.656	0.000	24.796	0.554	0.00	-4.980	-6.427	المؤسسة العربية المصرفية

المصدر/ اعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Spss

ب:- مصرف الاردني الكويتي :-

ان معادلة الانحدار التقديرية (  $y_3 = 0.489 - 3.562x$  ) تفسر ما مقدار 45.6% فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على هامش صافي الدخل ( $y_3$ ) و جودة القروض المصرفية ( $X$ ) للمصرف الاردني الكويتي

وهي نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0 \ B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$  وكون مستوى الدلالة  $(F) = 0.006\%$  وهو اقل من مستوى المعنوية عند  $(10\%)$ ، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم  $(H_0)$  واعتماد الفرضية البديلة  $(H_1)$  التي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على هامش صافي الدخل"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة للمصرف الاردني الكويتي.

#### ج:- مصرف المال :-

ان معادلة الانحدار التقديرية  $(y_3 = 0.531 - 5.015x)$  تفسر ما مقدار  $32.7\%$  فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على هامش صافي الدخل  $(y_3)$  و جودة القروض المصرفية  $(X)$  لمصرف المال ، وهي نسبة مقبولة يمكن الاعتماد عليها بدعم ذلك باحتمالية رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير الى عدم وجود علاقة بين مؤشر العائد على هامش صافي الدخل  $(y_3)$  و جودة القروض المصرفية  $(X)$  وكون مستوى الدلالة  $(F) = 0.026\%$  وهو أقل من مستوى المعنوية عند  $(10\%)$ ، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم  $(H_0)$  واعتماد الفرضية البديلة  $(H_1)$  التي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشر جودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على هامش صافي الدخل"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة للمصرف المال .

#### د:- مصرف المؤسسة العربية المصرفية :-

إن معادلة الانحدار التقديرية  $(y_3 = 0.554 - 6.427x)$  تفسر ما مقدار  $65.6\%$  فقط من العلاقة بين مؤشر العائد على هامش صافي الدخل  $(y_3)$  و جودة القروض المصرفية  $(X)$ ، وهي نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم  $H_0 \ B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$  وكون مستوى الدلالة  $(F) = 0.00\%$  وهو اقل من مستوى المعنوية عند  $(10\%)$ ، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم  $(H_0)$  واعتماد الفرضية البديلة  $(H_1)$  التي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشر العائد على هامش صافي الدخل"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه بالنسبة لمصرف المؤسسة العربية المصرفية.

#### اولا: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة الخاصة بالمصارف العراقية :-

ولأجل تحديد موقف الفرضية الرئيسية الثالثة تم اعتماد الجدول (18) في عرض نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الاربعة السابقة وتحديد نسبة قبول فرضية الوجود لكل مصرف ومن ثم حساب نسبة القبول لإجمالي المصارف عينة البحث.

جدول (18)

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية وقرار الفرضية الرئيسية الثالثة للمصارف العراقية .

مؤشرات الربحية						المتغير المعتمد
القرار	نسبة قبول فرضية $H_1$	الفرضية الفرعية الثالثة	الفرضية الفرعية الثانية	الفرضية الفرعية الاولى	المتغير المستقل جودة القروض (المصرفية)	المصارف عينة البحث
قبول فرضية $H_0$	100%	قبول فرضية $H_0$	قبول فرضية $H_0$	قبول فرضية $H_0$	الخليج	
رفض فرضية $H_0$	67%	قبول فرضية $H_0$	رفض فرضية $H_0$	رفض فرضية $H_0$	الاهلي العراقي	
رفض فرضية $H_0$	67%	رفض فرضية $H_0$	قبول فرضية $H_0$	رفض فرضية $H_0$	سومر	
قبول فرضية $H_0$	75%	رفض فرضية $H_0$	قبول فرضية $H_0$	قبول فرضية $H_0$	بغداد	
رفض فرضية $H_0$	81.25%	50%	75%	50%	اجمالي العينة	

المصدر/ اعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Spss

اذ يتضح من الجدول (16) أن مصرف الخليج كان اقل المصارف في تبني انموذج البحث بنسبة 100% لان جميع قراراته هو قبول فرضية العدم تلاه مصرف الأهلي بنسبة 67% في حين كان مصرفي سومر وبغداد بنسبة 67%، وتبين ان المصارف عينة البحث مجتمعة ترفض فرضية العدم ( $H_0$ ) وتقبل فرضية الوجود ( $H_1$ ) بنسبة 81.25 % والتي مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشرات الربحية).

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة الخاصة بالمصارف الاردنية :-

ولأجل تحديد موقف الفرضية الرئيسية الثالثة تم اعتماد الجدول (19) في عرض نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الاربعة السابقة وتحديد نسبة قبول فرضية الوجود لكل مصرف ومن ثم حساب نسبة القبول لإجمالي المصارف عينة البحث.

## جدول (19)

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية وقرار الفرضية الرئيسة الثالثة للمصارف الاردنية.

مؤشرات الربحية					المتغير المعتمد
القرار	نسبة قبول فرضية $H_1$	الفرضية الفرعية الثالثة	الفرضية الفرعية الثانية	الفرضية الفرعية الاولى	المتغير المستقل جودة القروض (المصرفية)
قبول فرضية $H_0$	%100	قبول فرضية $H_0$	قبول فرضية $H_0$	قبول فرضية $H_0$	الاردن
رفض فرضية $H_0$	%100	رفض فرضية $H_0$	رفض فرضية $H_0$	رفض فرضية $H_0$	الاردني المركزي
رفض فرضية $H_0$	%100	رفض فرضية $H_0$	رفض فرضية $H_0$	رفض فرضية $H_0$	المال
قبول فرضية $H_0$	%100	رفض فرضية $H_0$	رفض فرضية $H_0$	رفض فرضية $H_0$	المؤسسة العربية المصرفية
رفض فرضية $H_0$	%100	%75	%75	%75	اجمالي العينة

المصدر/ اعداد الباحث استنادا لمخرجات برنامج Spss

اذ يتضح من الجدول (19) ان المصارف جميعاً كان افضل من المصارف العراقية في تبني نموذج البحث بنسبة %100 وتبين ان المصارف عينة البحث مجتمعة ترفض فرضية العدم ( $H_0$ ) وتقبل فرضية الوجود ( $H_1$ ) بنسبة %100 والتي مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشرات الربحية).

# الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول :- الاستنتاجات

المبحث الثاني :- التوصيات



## الفصل الرابع :- الاستنتاجات والتوصيات

### تمهيد :-

يهدف الفصل إلى دراسة أهم الاستنتاجات التي تمثل مستخلصاً يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية إذ تضمن هذا الفصل مبحثين , اختص الأول بعرض أهم الاستنتاجات التي توصل إليها في الدراسة اعتماداً على الجانب الميداني , في حين تكفل المبحث الثاني بعرض أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة

### المبحث الأول

#### الاستنتاجات :-

- 1- نسبة مخصص خسائر القروض المصرفية في المصارف العراقية كان أعلى من المصارف الاردنية مما يعني ان بيئة عمل المصارف الاردنية هي اكثر استقرارا وامان من بيئة العراق.
- 2- حقق المصرف الأهلي أعلى نسبة عائد على الموجودات ما يعني إنه أكثر المصارف قدرة على تحقيق الأرباح واستخدام موجوداته المتاحة بشكل أفضل من المصارف الباقية عينة الدراسة في سنوات التحليل المعتمدة . أما أدنى نسبة إجمالية لهذا المؤشر فقد كانت من نصيب مصرف سومر إذ بلغت (0.47%) وهو أقل المصارف قدرة على توليد الأرباح .
- 3- إن جميع مؤشرات الربحية للمصارف الأردنية عينة الدراسة بشكل عام كانت متقاربة جداً ما يعني تكافؤ فرص إدارات المصارف وقدرتها على توظيف الأموال وتحقيق الربح .
- 4- تفوقت المصارف العراقية على المصارف الاردنية من حيث مؤشرات الربحية في السنوات 2006-2016 بينما تراجع في آخر ثلاث سنوات 2017-2019 ما يتطلب من إدارة المصارف العراقية التحليل والبحث لمعرفة أسباب التراجع .

- 5- ان الزيادة في جودة القروض المصرفية تُسهم في ارتفاع مؤشرات الربحية لكلا المصارف العراقية والاردنية كما تجلى ذلك في اختبار معنوية وعلاقة الأثر.
- 6- المصارف عينة البحث مجتمعة ترفض فرضية العدم ( $H_0$ ) وتقبل فرضية الوجود ( $H_1$ ) بنسبة 100% والتي مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة القروض المصرفية في مؤشرات الربحية).
- 7- أن مصرف الخليج كان اقل المصارف في تبني انموذج البحث بنسبة 100% لان جميع قراراته هو قبول فرضية العدم تلاه مصرف الأهلي بنسبة 67% في حين كان مصرفي سومر وبغداد بنسبة 67%.
- 8- ان نسبة قبول الفرضية الاولى في المصارف العراقية عينة الدراسة هي 50% بسبب اختلاف بيئة المصارف العراقية وهي أكثر قوه ومتانه من المصارف الاردنية، أما بالنسبة للمصارف الاردنية عينة الدراسة اذ كانت نسبة قبول الفرضية الأولى هي 75% بسبب اختلاف طبيعة العمل المصرفي .
- 9- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير (جيده) بين جودة القروض المصرفية من خلال مخصص الخسائر في مؤشرات الربحية.
- 10- أظهرت نتائج التحليل إن مصرف الاردن الكويتي، ومصرف المال الكويتي، ومصرف المؤسسة العربية المصرفية كان قرارهما رفض فرضية الدراسة لأن مستو المعنوية أقل من 10% مما يعني لا يوجد تأثير بين مؤشرات الربحية وجودة القروض المصرفية أما مصرف الأردن فكان قرارة قبول الفرضية مما يعني إن هناك تأثير بين مؤشرات الربحية وجودة القروض المصرفية.



## المبحث الثاني - التوصيات

بعد معرفة أهم الاستنتاجات لابد من إعطاء توصيات تعزز نقاط القوة وتعالج المعوقات بعد الوقوف على أسبابها, لذا توصلت الباحثة إلى جملة توصيات أهمها :-

1- ضرورة اهتمام المصارف عينة الدراسة بإتباع سياسات ملائمة لإدارة مخصص خسائر القروض كأداة لتحسين جودة القروض المصرفية كونه الدعامة الأساسية في تغطية المخاطر الائتمانية فيما لو تعرض إليها المصرف سواء أكانت سياسة حساب المخصص تعتمد على نسبة مئوية مقبولة من حجم الائتمان الممنوح أم تكون مبنية بالاعتماد على مخصص سنوات سابقة ولما لذلك من تأثير في مؤشرات ربحية المصرف.

2- الإستفادة من كفاءة المصرف الأهلي العراقي في قدرته على تعظيم الأرباح وتعميم أساليبه المتبعة بهدف تطوير إدارات المصارف في توظيف إمكانياتها بالشكل الصحيح وبما يسهم في تعزيز مؤشرات ربحيتها.

3- التعمق في الآليات الإدارية والعملياتية التي تتبعها المصارف الاردنية بالشكل الذي ساهم في تقارب كفاءة إدارتها سواء بالنسبة لتحقيق جودة القروض أو قدرتها في المحافظة على نمو ثابت في الأرباح.

4- التركيز الإعلامي على ارتفاع مؤشرات ربحية المصارف العراقية مقارنة بالاردنية وتوظيف ذلك في جذب المودعين والمستثمرين بما يدعم نمو المصارف العراقية وتطورها فضلا عن تعزيز دورها في دعم التنمية الاقتصادية .

5- ضرورة التعامل مع الضمانات الجيدة عند منح القروض لكونها ركيزة أساسية في العمل المصرفي يمكن الرجوع إليها عند تعثر السداد فضلا عن متابعة تطبيق المصارف للتوجيهات الصادرة من سلطة البنك المركزي بهدف تحقيق السلامة المصرفية .

6- ضرورة زيادة جانب الدراسات والبحوث والورش الخاصة بعمل مؤشرات المصارف وعلى رأسها الائتمان والمخاطرة التي يتعرض لها.

7- على المصارف عينة الدراسة الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الخاصة بالرقابة والإشراف على المصارف. وذلك لتوفير الحماية وتجنب المخاطر

8- قيام المصرف بتخصيص المبالغ اللازمة للقروض المشكوك بتحصيلها والعمل بجدية وكفاءة لتسوية القروض التي بالإمكان استحصالها من المدينين نتيجة لما جاء في اللائحة الإرشادية لتصنيف الائتمان .

# المصنادر



المصادر العربية :

أولاً-القرآن الكريم

ثانياً:-الكتب

- 1- ارشيد عبد المعطي ,وجودة محفوظ, (1999)"ادارة الائتمان", ط1، دار وائل للنشر ,الاردن،عمان.
- 2- الجميل, سرمد كوكب .(2006) ,إدارة المؤسسات المالية , الطبعة الأولى ,وحدة الحدباء للطباعة والنشر.كلية الحدباء الجامعة, الموصل. العراق.
- 3- الدوري , زكريا ,السامرائي يسرا,(2006) البنوك المركزية والسياسات النقدية.
- 4- الصيرفي, محمد عبد الفتاح .(2008),ادارة البنوك, دار المناهج للنشر , الاردن.
- 5- عثمان, محمد داود , (2013) إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره, جامعة فيلادلفيا كلية العلوم الإدارية والمالية , قسم العلوم المالية والمصرفية, الطبعة الأولى , عمان , الاردن .

ثالثاً:- الرسائل والأطاريح :

- 1- الحسيني, همام عبد الوهاب هادي (2010), أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي دراسة مقارنة لعينتين من المصارف العراقية والمصارف السعودية ذات القطاع الخاص, رسالة ماجستير في قسم إدارة الأعمال, جامعة كربلاء, كلية الإدارة والاقتصاد, قسم إدارة الأعمال.
- 2- الحمداني, محمد مجيد جواد (2013), قياس اثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية عينة من المصارف الأردنية للمدة (2000-2011) , الماجستير في العلوم المالية والمصرفية , جامعة كربلاء , العراق.
- 3- الزعبي, جمال محمد يونس.(2019), أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية ,رسالة الماجستير في المحاسبة, جامعة الزرقاء, كلية الدراسات العليا, الزرقاء , الاردن.

- 4- الشمري, فواز فاضل جدعان , ( 2013)أثر المعايير الأتثمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية ,رسالة ماجستير في المحاسبة, جامعة عمان , كلية الأعمال ,قسم المحاسبة .
- 5- المشهراوي , أحمد حسين أحمد(2007), أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية , دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996-2005, رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ,الجامعة الإسلامية – غزة – كلية التجارة , فلسطين .
- 6- بلعجوز حسين , غزي محمد العربي,2004, دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام الكلاسيكي والقيمي, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, الجزائر.
- 7- ربيعي, أحمد يوسف,2019,“ القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين : أسبابها وسبل معالجتها, جامعة الخليل, قسم إدارة أعمال, فلسطين .
- 8- سعاد, دحاوي , ( 2014 ) دور القروض في تفعيل الإستثمارات ,دراسة تطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائري جامعة ابي بكر بلقايد, كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, الجزائر .
- 9- فايزة, دهيمي,2019, آلية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر:وكالة المسيلة 904-, شهادة الماستر أكاديمي, جامعة محمد بوضياف – المسيلة, كلية:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , قسم:المالية والمحاسبة, الجزائر .
- 10- محمد, جاسم محمد, ( 2011 ) إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الإنهيار التنظيمي, دراسة استطلاعية مقارنة في عينة من المصارف العراقية والحكومية والأهلية ,رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية, جامعة كربلاء , كلية الإدارة والإقتصاد, قسم العلوم المالية والمصرفية , العراق .
- 11- مخبي, أحلام,(2007), تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك .دراسة حالة شركة الأعمال العامة والطرق, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية , جامعة منتوري, كلية العلوم

الإقتصادية وعلوم التسيير،

- 12- مزيق، رامي أكرم(2014)، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير في قسم ادارة الأعمال، جامعة تشرين، كلية الإقتصاد، اللاذقية، سوريا..
- 13- هاجر، تيطوم (2016)، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية دراسة منح قرض فلاحى من BADR، رسالة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر.

#### رابعاً-: المجالات والدوريات والمؤتمرات واوراق العمل

- 1- أبو كرش، شريف مصباح، (2005) إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الأول الأستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، قسم العلوم المالية والمحاسبية - كلية التمويل والإدارة، جامعة النخيل - الخليل - فلسطين، مايو .
- 2- الجزراوي، ابراهيم محمد علي، النعيمي، ونادية شاكر، (2010) تحليل الأئتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية - تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار خلال الفترة المالية 2005-2007 مجلة الادارة والإقتصاد، العدد الثالث والثمانون.
- 3 - الحسين، بسام، (2016). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث - المجلد 83 العدد 33.
- 4- الزبيدي، حمزة محمود، (2002) إدارة الأئتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن،.

- 5 - الساعدي , علاء عبدالحسين صالح (2015), ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها:دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, المجلة العربية للإدارة, مج 53 ع 1-يونيو (حزيران).
- 6- زاهر,لانا نبيل (2014), أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية \_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (63) العدد2014 (3) .
- 7-عبد الرسول, هند ضياء (2018), تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف-دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية بين اقليم كردستان ومحافظات الجنوب للفترة من- 2010-2016,مجلة جامعة جيهان ,العدد(2)- الجزء ( c ) ايلول ,اربيل .
- 8- محمد, علي محمود,(2014). سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش. م. م),مجلة جامعة دمشق للعلوم لاقتصادية والقانونية - المجلد30 - العدد الأول.
- 9-مصطفى, عبد اللطيف, مراد, عبد القادر(2013),أثر استراتيجيات البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية, مجلة أداء المؤسسات الجزائرية -العدد/10.04-
- 10 - النجار, عماد غفوري عبد, (2015) استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان, دراسة حالة في شركة وطن الخير للمقاولات العامة المحدودة للمدة2010-2012المالية, مجلة المثني للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد الخامس ,العدد 2) لسنة المحور المحاسبي.

**Foreign References:-****A-BOOKS**

- 1- Alrawashde.F,et al, (2013)Factors affecting granting of credit facilities in commercial banks the Aqaba Special Economic Zone Authority–Jordan, European Journal of Business and Management,
- 2- Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Marcus, Alan J.. Fundamentals of Corporate Finance. 3th , ed. 2001.
- 3- Gup, Benton E., (1983 )“Principles of Financial Management”“, John Wiley & Sons, Canada,.
- 4-Hempel, Georgett, and Simonson, Donald G. . 1999 ,( 2000)Bank Management.(Text and cases) – Jhon Wiely and Sons Inc. 5Th EdUSA .
- 5- Jessup, paul F, "Modern Bank management" ,West publishing Co, Minnesota , USA,.
- 6- Lutz, H.G.(2010). Farmers’ Organization’s Guide to Profitability Analysis:For Small Scale Farming in Southern Africa. Swedish Cooperative Centre Regional Office.
- 7- McMenamin ,Jim ,Financial Management,1999.
- 8- Mishkin , Frederic S. ; (2007)The Economics Of Money , Banking And Financial Markets , 8th Edition ,The Addition –Wesley .



9- Mishkin , Frederics S. , (2010)The Economics of Money, Banking And Financial Markets,9th Edition, Addition – Wesley .

11- Mishkin, Frederick S,( 2013), Kent Matthews, Massimo Giuliodori;" The Economics Of Money, Banking And Financial Markets", European Edition, Pearson Education Limited .

12- Quiry, Pascal,& Dallochio, Maurizio & Fur, Yann Le & Salvi, Antonio, (2009)"Corporate finance theory and practice", Second Edition, Jhon Wiley and Sons Ltd,.

13- Rose , Peter S. , Marquis , Milton H. ;( 2008) Money And Capital Markets " Financial Instruments In A Global Marketplace " , 10th Edition , The McGraw–Hill\Irwin .

14- Rose, Peter S., "Commercial Bank Management"" , 5th-ed, McGraw Hill, New York 2002.

15- Rose, Peter S., Hudgins, Sylvia C., (2013),Bank Management & Financial Services, 9th Edition, McGraw–Hill, International Edition,.

16- Rose–peter," (1999),commercial bank management" 4th ,ed,MC –Graw –Hillcompanies,inc,.

17- Saunders, Anthony & Marcia Millon Cornett , Financial Institutions Management : A Risk Management Approach , 4th Edition , McGraw Hill Companies , Boston , 2003.

18- Shapiro, Alan C. & Sarin, Atulya, "Foundations of multinational, Financial management", 6th Edition, John Wiley and Sons INC, United States of America, 2009.

19-Thomas , L . Loyd B. ; (, 2006) ,Money , Banking And FinancialMarkets , By South-Western Of Thomson Corporation.

**B-Periodicals and journals :-**

.1-Ahmed ,Anwer S& Takeda, Carolyn& Thomas, Shawn, (1999),Bank loan loss provisions:a reexamination ofcapital management,earnings managementand signaling effects, Journal of Accounting and Economics 28 (1999) 1}25 School of Management, Department of Accounting, Syracuse University, Syracuse, NY 13244, USA"Warrington College of Business Administration, Department of Finance, Insurance and Real Estate,University of Florida, Gainesville, FL 32611, USA .

2- Abdul Aziz &Bandar, Nayef Youssef (2017), Liquidity risk and its impact on the profitability of Islamic banks(Applied research in a sample of Iraqi Islamic banks for the period 2011 -2015), Tikrit Journal of Administration & EconomicSciences/Vol.4/No.40/2017.

3- Abdullah, Othman Yeop(2019), BANK SPECIFIC CHARACTERISTICS AND PROFITABILITY OF ISLAMIC AND CONVENTIONAL BANKS IN

MALAYSIA, International Journal of Islamic Business | June 2019 | VOL 4  
ISSUE 1 | Page 39–53.

4- Abukarsh, Sharif ;" (2017),Methods of Evaluating Credit Risk Used by  
Commercial Banks in Palestine", Global Journal of Management and  
Business Research: C Finance, Volume 17 Issue 7 Version 1.0 ,.

5- Alhadab ,Mohammad&Alsahawneh Saba,( 2016),Loan Loss Provision  
and the Profitability of Commercial Banks: Evidence from Jordan,  
International Journal of Business and Management; Vol. 11, No. 12; 2016  
ISSN 1833–3850 E-ISSN 1833–8119.

6- Al-Harbi Ahmad (2019), The determinants of conventional banks  
profitability in developing and underdeveloped OIC countries Journal of  
Economics, Finance and Administrative Science Vol. 24 No. 47, 2019pp. 4–  
28 Emerald Publishing Limited 2077–1886..

7-Al-Homaid ,Eissa A. , I. Taba ,Mosa & Anwar Ahmad (2020), The  
profitability of Islamic banks and voluntary disclosure: empirical insights from  
Yemen..

- 8-Al-Qudah.A,M& Jaradat.M.A (2013), The Impact of Macroeconomic Variables and Banks Characteristics on Jordanian Islamic Banks Profitability: Empirical Evidence, International Business Research; Vol. 6, No. 10; 2013 ISSN 1913- 9004 E-ISSN 1913-9012.
- 10- Alshatti, Ali Sulieman,2016), Determinants of banks' profitability – the case of Jordan, Investment Management and Financial Innovations, Volume 13, Issue 1, 2016.
- 12-Anandarajan, Asokan& Hasan, lftkha& Vivas, Ana Lozano, (2005),Loan loss provision decisions: An empirical analysisof the Spanish depository institutions, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation14 (2005) 55 – 77.
- 13- Ayaydin, Hasan.(2014) The Effect of Bank Capital on Profitability and Risk in Turkish Banking. International Journal of Business and Social Science. Vol. 5 No. 1; January
- 14-
- 15 -BASHIR ABDEL-HAMEED , (1999.),RISK AND PROFITABILITY MEASURES IN ISLAMIC BANKS: THE CASE OF TWO SUDANESE BANKS , Islamic Economic Studies Vol. 6, No. 2, May .

- 17- Beatty, Anne & Liao, Scott, (2014), Financial Accounting in the Banking Industry: A review of the empirical literature, Journal of Accounting and Economics.
- 18- Besley, Scott & Brigham, Eugene F, (2006), "Principles of Finance", Second edition, Thomson Learning, Inc, United States of America,.
- 19- Bhattarai, Dr. Bishnu Prasad, (2018), DETERMINANTS OF LOAN LOSS PROVISIONS OF COMMERCIAL BANKS IN NEPAL, Academic Director/ Business Unit Head, Excel Business College & Faculty Member, Patan Multiple Campus, Faculty of Management, Patan Dhoka, Lalitpure, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research Vol.6, No.9, pp.23-37.
- 20- Board of Governors of the Federal Reserve System, (2019) Annual Report of Holding Companies- FR Y-6, FR Y-6 OMB Number, 7100-0297 Approval expires November 30, 2022 Page 1 of 2.
- 21- Caliskan, M. M. Tuncer & Lecuna, Hale Kirer Silv (2020), The Determinants of Banking Sector Profitability in Turkey, Business and Economics Research Journal Vol. 11, No.1, 2020, pp. 161-167.1998 .
- 22- Chan, Ruey-Dang, (2008), Discretionary Loan Loss Provisions And Earnings Management For The Banking Industry, International Business & Economics Research Journal, Volume 7, Number 3.

- 23- Chen, N. ; Liang, H.Y. and Yu, M. T. (2018), "Asset diversification and bank performance: Evidence from three Asian countries with a dual banking system", Pacific-Basin Finance Journal, Vol. 52, pp. 40-53.  
<https://doi.org/10.1016/j.pacfin.2018.02.007>.
- 24- Chong Yen Yee, (2004), Investment Risk Management, England: John Wiley & Sons, Ltd.
- 25- Curcio, D., & Hasan, I. (2015). Earnings and capital management and signaling: the use of loan-loss provisions by European banks. The European Journal of Finance, 21(1), 26-50.
- 26- Faure, Alexander pierre,(2014), Interest Rates 1: What are Interest Rates?, DOI: 10.2139/ssrn.2542083.
- 27- Hand, D. J. A. & Henley, W. E., (1997), Statistical Classification Methods In Consumer Credit Scoring: A Review, Journal Of The Royal Statistical Society, Vol.160.
- 28- Javid,salma ,(2018) , Performance and Profitability of Islamic Banks in Saudi Arabia: An Empirical Analysis , Article in Asian Economic and Financial Review · January 2018.
- 29- Kanagaretnam, Kiridaran& Lobo, Gerald J& Yang, Dong- Hoon,(2005). Determinants of signaling by banks through loan loss provisions, Journal of Business Research 58 (2005) 312-320.

- 30- Kapoor, Jack R., Dlabay, Lers R., & Hughes, Robert J., (2006),"Focus On Personal Finance An Active Approach To Help You Develop Successful Financial Skills", McGraw-Hill Companies, New York, America,.
- 31- Leventis, Stergios & Dimitropoulos ,Panagiotis E. & Anandarajan, Asokan ,(2011),Loan Loss Provisions, Earnings Management and Capital Management under IFRS: The Case of EU Commercial Banks, International Hellenic University School of Economics and Business Administration 14th klm Thessaloniki – Moudania, University of Peloponnese Department of Sport Management Orthias Artemidos & Plataion Str., P.C.23100, New Jersey Institute of Technology School of Management University Heights Newark, NJ 07102-1982.
- 32- Li ,Xiping & Tripe ,David & Malone Chris (2017), Measuring bank risk: An exploration of z-score.
- 33-McLean,Virginia,2004,CAPITALONEFINANCIAL CORPORATION,SECURITIES,AND,EXCHANGE,COMMISSION,Washington, D.C. 20549FORM 10-K.

- 34- Mensah, Charles(2013) , The Relationship between Loan Default and Repayment Schedule in Microfinance Institutions in Ghana: A Case Study of Sinapi Aba Trust, Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.19, 2013.
- 35- Michael , Barasa , Waful A, (2011),"Credit Management Policy and Profit Ability of A commercial Bank a Cace Study of Housing Finance Bank (HFB) .
- 36-Mirzaei ,Ali & Mirzaei, Zeynab(2011), Bank-specific and Macroeconomic Determinants of Profitability in Middle Eastern Banking, Iranian Economic Review, Vol.15, No.29, Spring 2011.
- 37- Nicolett, Allison,(2018), The Effects of Bank Regulators and External Auditors on Loan Loss Provisions, urnal of Accounting and Economics.
- 38- Oladele ,Kolawole.(2013)The Determinants of Value Creation in the Nigerian Banking Industry: Panel Evidence ,International Journal of Business and Social Science Vol. 4 No. 3; March.



- 39- Ommeren, S.V.(2011). Banks' Profitability –An Examination of The Determinants of Banks' Profitability in The European Banking Sector. Unpublished Thesis, Department of Accounting & Finance, Erasmus School of Economics, Erasmus University Rotterdam and Intern at Rabobank Nederland.
- 40- Oros, Olivera Ecaterina& Salisteanu , Simona Florina,(2015), Loan loss provisioning – a case study of Romanian system smoothing pro-cyclicity, Procedia Economics and Finance 26 ( 2015 ) 862 – 868.
- 41- Ozili, Peterson K.& Outa, Erick,(2017), Bank loan loss provisions research: A review, Borsa\_Istanbul Review.
- 42- Ozili, Peterson.K ,(2020), Bank loan loss provisioning during election years: cross-country evidence, International Journal of Managerial Finance, Vol. 16 No. 4, pp. 413-431.
- 43- Rodríguez, Rubén Chavarín (2019), Traditional factors of corporate governance and profitability of commercial banking in Mexico, *Contaduría y Administración*, 64 (4), Especial Gobierno Corporativo, 2019,1-20.

- 44- Rodríguez, Rubén Chavarín (2019), Traditional factors of corporate governance and profitability of commercial banking in Mexico, *Contaduría y Administración*, 64 (4), Especial Gobierno Corporativo, 2019,1-20.
- 45- Sanni ,Mubaraq & Sanni.A.A& Uthman.A.B (2020), DETERMINANTS OF BANK PERFORMANCE IN NIGERIA:DO THEY BEHAVE DIFFERENTLY WITH RISK-ADJUSTED RETURNS?, 2020 - 30(3) DOI: 10.2478/sues-2020-0015 *Studia Universitatis "Vasile Goldis" Arad. Economics Series Vol 30 Issue 3/2020* ISSN: 1584-2339; (online) ISSN: 2285 - 3065.
- 46- Socol. A& Dănuleşiu.A.E. (2013), ANALYSIS OF THE ROMANIAN BANKS' PERFORMANCE THROUGH ROA, ROE AND NON-PERFORMING LOANS MODELS, *Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica*, 15(2), 2013, 594-604
- 47-Sultan,Fadzian& Chong .R.R(2008),Determinants of Bank profitability in a Developing Economy: Empirical Evidence from the, *AAMJAF*, Vol. 4, No. 2, 91-112, 2008.
- 48-Topak.m.s& Talu.N.H(2017), Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability: Evidence from Turkey, *International Journal of Economics and Financial Issues*, 2017, 7(2), 574-584.
- 49- Tulsian, Dr. Monica .(2014), Profitability Analysis(A comparative study of SAIL & TATA Steel), *OSR Journal of Economics and Finance (IOSR-*

JEF)e-ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925. Volume 3, Issue 2. Ver. 1

(Mar. -Apr. 2014), PP 19-22

50- Walter, John R, (1999), Loan Loss Reserves.

51- Wasiuzzaman, S, & Tarmizi, H.-A. B. A. (2010). Profitability of Islamic Banks in Malaysia: An Empirical Analysis. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 6(4).

52- Wibowo, E. S, & Syaichu, M. (2013). Analisis Pengaruh Suku Bunga, Inflasi, CAR, BOPO, NPF Terhadap Profitabilitas Bank Syariah. Diponegoro Journal Management, 2, 1-10.

53- Yagam, Selvavina. (1995). financial analysis of banking institutions.

54- Zarrouk, H., Ben Jedidia, K, & Moualhi, M. (2016). Is Islamic bank profitability driven by same forces as conventional banks? International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 9(1), 46-66. <https://doi.org/10.1108/IMEFM-12-2014-0120>.

**C:-Thesis.**

1-Akram, Muhammad Awais (2018), Micro and Macroeconomic Determinants of Profitability: The Case of Bank Sector, A thesis submitted in partial fulfillment for the degree of Master of Science in the Faculty of Management & Social Sciences Department of Management Sciences..

- 2- Majed, Alharthi (2016), The Determinants of Efficiency, Profitability and Stability in the Banking Sector: A Comparative Study of Islamic, Conventional and Socially Responsible Banks, Plymouth University.
- 3- Moussa, Moussa Moukhtar (2012), Bank-specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability: Case of Turkey, Master of science in Banking and Finance, Eastern Mediterranean University.
- 4- purna, SHIGEOPRASASTI, (2018), DEPARTMENT, ACCOUNTING INTERNATIONAL PROGRAM FACULTY OF ECONOMICS UNIVERSITAS ISLAM INDONESIA AYOGYAKARTA .
- 5- Vieira , Renato Schwambach ,(2010), The relationship between liquidity and profitability An exploratory study of airline companies between 2005 and 2008, Master Thesis, 15 hp Spring 2010.
- 14- Vieira , Renato Schwambach .(2010), The relationship between liquidity and profitability An exploratory study of airline companies between 2005 and 2008, Master Thesis, 15 hp Spring 2010.

**D -INTERNET:**

- 1 -loans/ <https://www.encyclopedia.com>
- 2-<https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/finance/provisions>.

ثامناً:-

- 1- التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية(2005-2019).
- 2- التقارير المالية السنوية لمصرف الخليج التجاري (2005-2019).
- 3- التقارير المالية السنوية لمصرف الأهلي العراقي (2005-2019).
- 4- التقارير المالية السنوية لمصرف سومر (2005-2019).
- 5- التقارير المالية السنوية لمصرف بغداد التجاري (2005-2019).

# الملاحق



## ملحق (1) مجتمع المصارف العراقية عينة الدراسة:

**1- مصرف الخليج :-** مصرف الخليج التجاري هو شركة مساهمة خاصة تأسست بموجب شهادة الشركة الصادرة من مسجل الشركات وفقاً لقانون الشركات برأس مال قدره (600) مليون دينار عراقي مدفوع بالكامل ، بدأ المصرف الخليج التجاري الأعمال المصرفية من خلال الفرع الرئيسي في عام 2000، يسعى مصرف الخليج التجاري ليصبح مصرفاً رئيسياً في مجال الخدمات المصرفية بتقديم الخدمات لجميع شرائح المجتمع العراقي، ورسالته تعزيز الأهمية للمساهمين من خلال ادارة مالية مدروسة وترسيخ الثقافة في ادارة المخاطر والتكاليف واحتلال مكانة رئيسية في تمويل المشاريع التنموية (التجارية، الصناعية، الزراعية، البناء) ويهدف المصرف الى العديد من الاهداف ومن اهمها:-

تعبئة الاموال الوطنية بصفة ودائع وتوظيفها في مختلف المجالات الاستثمارية والاعمال المصرفية التجارية الاخرى (المحلية والدولية) وفق القوانين النافذة مساهمةً منه في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاعمار للبلاد ضمن اطار السياسة العامة للدولة بما يحقق اهداف المصرف في التطور والنمو .

**2- مصرف الأهلي العراقي:-** تأسس المصرف العراقي للتجارة في شهر تموز 2003 ككيان حكومي مستقل لغرض تسهيل استيراد وتصدير السلع والخدمات من وإلى العراق خدمة للاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل البلاد بعد انتهاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة ولتلبية الحاجات الإنسانية للعراق وإعادة بناء الاقتصاد العراقي واصلاح البنى التحتية ولأغراض أخرى تعود بالفائدة للشعب العراقي آخذين بنظر الاعتبار الأهمية الاقتصادية للتجارة في اعادة تنشيط الاقتصاد العراقي وتحفيزه لتحقيق نمو طويل الامد. في شهر تشرين الثاني من عام 2003 بدأ المصرف عمله كمصرف حكومي مستقل برأسمال قدره 1,100,000 مليون ومائة الف دولار أمريكي وقد ازداد رأسماله المدفوع كما في 2016/6/30 ليصبح 26,475,845,000,000 )

سته وعشرون ترليون واربعمائة وخمسة وسبعون مليار وثمانمائة وخمسة واربعون دينار عراقي )  
المصرف العراقي للتجارة أحد البنوك الرائدة في الشرق الأوسط في قطاعي التمويل التجاري  
والاستثماري. يعد المصرف العراقي للتجارة المصرف الأكثر خبرة وثقة في مجال العمل  
المصرفي في العراق حيث حقق نمواً سريعاً منذ تأسيسه ليصبح إحدى المؤسسات الرائدة والفاعلة  
في القطاع المصرفي.

**3- مصرف سومر:-** اسس المصرف براس مال اسمي مدفوع بالكامل وقدره (400) مليون دينار بموجب  
احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1969 المعدل واحكام قانون الشركات رقم (21)  
لسنه 1997 بموجب شهادة التأسيس المرقمة م .ش/6913 في 1999/5/26 واعتبر شركة مصرف  
سومر التجاري (مساهمه خاصة) مصرفاً عراقياً مجازاً لممارسة الصيرفة في جمهورية العراق بموجب  
كتاب البنك المركزي العراقي المرقم ص 1124/9/10 في 1999/11/4 وياشر نشاطه المصرفي بتاريخ  
2000/1/3 وتغطي فروع مصرف سومر التجاري حالياً اغلب المناطق الجغرافية في العراق من خلال  
شبكة فروعه وبالبلغة عشرة فروع المنتشرة في اغلب مدن العراق

**4-مصرف بغداد :-** إن مصرف بغداد، بفروعه ال36، هو واحد من أكبر المصارف التجارية  
الخاصة في العراق. لقد برز مصرف بغداد كواحد من أكبر المصارف في المنطقة التي تقدم الخدمات  
المالية بجودة وثقة تامة، إن مصرف بغداد يقدم خدماته التجارية والعالمية للمؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة. وتشمل الخدمات خدمات العقارات التجارية وقروض البناء، خدمات الائتمان،  
والاعتمادات والتمويل التجاري. بالإضافة إلى خدماتنا لعملائنا من الأفراد التي تضم مجموعة متكاملة  
من حسابات التوفير والقروض السكنية والقروض الشخصية وقروض السيارات. سواء كنت في الشرق  
الأوسط أو شمال أفريقيا.



## ملحق (2) مجتمع المصارف الاردنية عينة الدراسة:

**1- مصرف الاردن:-** المصرف المركزي الأردني هو المصرف المركزي للمملكة الأردنية الهاشمية مملوك للحكومة الأردنية. يبلغ رأس ماله الحالي ثمانية وأربعون مليون دينار أردني. خلف مجلس النقد الأردني الذي كان قد اسس عام 1950. شكل المصرف بناء على قانون المصرف المركزي الاردني عام 1959.

**2- مصرف الاردن التجاري :-** تأسس البنك التجاري الأردني عام 1977 تحت اسم بنك الأردن والخليج. خلال عام 2004 تمت إعادة هيكلة البنك إدارياً ومالياً و تم تغيير اسمه ليصبح البنك التجاري الأردني بحلة جديدة وتطوير جذري. تم تأسيس شبكة فروع كبيرة تبلغ حالياً 35 فرعاً في ا لمملكة الأردنية الهاشمية.

**3- مصرف المال :-** منذ تأسيسه في عام 1995، نمت أعمال كابيتال بنك ليصبح اليوم من أبرز المؤسسات المتخصصة في تقديم الخدمات المالية في المملكة؛ إذ يقدم للسوق الأردني حزمة متكاملة من الحلول والخدمات المصرفية الاستثمارية والتجارية المصممة لتلبية متطلبات العملاء من الشركات والأفراد على حد سواء. وتتمحور مهمة كابيتال بنك حول توفير الحلول الموثوقة المتميزة بالتنوع والمرونة بما يتلاءم مع احتياجات عملائه من الأفراد المتميزين والشركات على حد سواء ، كما يقدم كابيتال بنك لعملائه من الشركات باقة واسعة من الخدمات التي تضم تمويل الشركات وتمويل التجارة، وإدارة الأصول، والوساطة في الأسواق المالية، والأبحاث من خلال شركة كابيتال للاستثمارات التابعة له.

**4- مصرف المؤسسة العربية المصرفية :-** تأسس بنك ABC في الأردن) بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن (سنة 1990 كشركة مساهمة عامة أردنية وهو عضو في مجموعة بنك ABC الذي يعتبر من أبرز مصارف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يقع مركزه الرئيسي في مملكة البحرين وله حضور قوي في 15 دولة عبر خمس قارات حول العالم.

ملحق (3) مخصص خسائر القروض للمصارف العراقية عينة الدراسة .

السنة	مصرف سومر	مصرف الأهلي العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف بغداد
2005	634019397	329136231	437343077	2502768626
2006	1171195595	1011345502	1518441755	7343961866
2007	2000491079	1707038000	2018441755	10479780958
2008	3707038621	1707038000	6120000000	14000000000
2009	3636777886	1707038000	6620000000	14000000000
2010	3178325193	2481000000	6780000000	15156160000
2011	2359112000	2481000000	7300000000	17000000000
2012	1817995000	4156000000	7300000000	17000000000
2013	2584066000	7533000000	8200000000	17000000000
2014	4435181000	19167000000	9000000000	17000000000
2015	3775442000	23651000000	14000000000	30000000000
2016	3918811000	18333000000	14000000000	25240132000
2017	3972474000	27114000000	17200000000	30302145000
2018	2017610000	11283838000	17200000000	30223361000
2019	1806482000	17652731000	6470000000	30939120000
الوسط الحسابي	2734334718	9188877649	8277615106	18545828630

ملحق (4) اجمالي القروض للمصارف العراقية عينة الدراسة.

السنة	مصرف سومر	مصرف الأهلي العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف بغداد
2005	2039197356	3458433803	7727162568	63040661983
2006	1737674673	7025743890	9037351106	43295376878
2007	3786474079	6998395000	7431436098	52663889482
2008	5756012778	9430275000	12618990980	45576096710
2009	25965659015	16398748000	25310936857	77621977994
2010	33871648795	35648124000	30087805516	180781791000
2011	40314083000	49054318000	62003310134	145657941000
2012	58046182000	69094292000	164465530711	137255287000
2013	85922241000	115537922145	231755791128	208184136000
2014	126230966000	165327058647	202966885493	226699673000
2015	104523609000	184042463507	259590856693	243264176000
2016	99443155000	149112686000	285404768232	162568417000
2017	90559248000	172465461000	218253106977	137585686000
2018	78931479000	76828441000	171492000000	195322441000
2019	76837037000	168964172000	144623000000	166895245000
الوسط الحسابي	55597644446	81959102266	122185	1.39094

ملحق (5) صافي الدخل للمصارف العراقية عينة الدراسة.

السنة	مصرف سومر	مصرف الأهلي العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف بغداد
2005	1116930142	1808593951	1489248572	2371985409
2006	1265545572	742895000-	2709435573	9694202698
2007	1615684488	185229000	4953399242	22496776327

2008	1018222037	3510884000	15411634473	21948977231
2009	5176783704	696561000	8019160125	18617517106
2010	570748009	13351558000	6161760788	16211209000
2011	281893000	29044943000	12470337000	24972265000
2012	1404181000	181756654000	36342937635	29637502000
2013	1565872000	16610177132	56476086893	38797071000
2014	2318205000	9075725206	44161089303	32847000000
2015	3034247000	4166100000	13912907430	13260672000
2016	3745134000	12780807000	58555099332	20245291000
2017	399872000	2965436000	5040967412	6122480000
2018	909539000	7912541000	906965967	4152102000
2019	1008783000	7897096000	4946107748	7525892000
الوسط الحسابي	1695442663	19401294019	18103809166	17926729518

ملحق (6) اجمالي الموجودات للمصارف العراقية عينة الدراسة.

السنة	مصرف سومر	مصرف الأهلي العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف بغداد
2005	27069665425	64006501220	45733265770	318090429430
2006	38077432730	43925751126	81847073831	331209583378
2007	47219951235	51192450000	141855589170	363724586351
2008	77531702034	70563773000	239984991213	542911440820
2009	94982200383	94052910000	258650056326	802194113333
2010	119936262516	161558290000	272031633749	961062610000

2011	168098367000	184664516000	343800873179	875267336000
2012	270188999000	337230597000	432681979444	1300654984000
2013	310658826000	542453293966	792249176326	1746904558000
2014	419761171000	615235071804	827495770254	1827505325000
2015	369216517000	535794591000	841174687805	1549526698000
2016	351772887000	580415963000	814517253406	1282445000000
2017	390176183000	603980329000	611294608504	1187373000000
2018	409535591000	525757058000	593576508834	1113538558000
2019	350387452000	674525978965	568386147573	1298583658000
الوسط الحسابي	2.29641	3.39024	4.57685	1.0334

ملحق (7) اجمالي الودائع للمصارف العراقية عينة الدراسة.

السنة	مصرف سومر	مصرف الأهلي العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف بغداد
2005	4273787426	27407522649	16851683525	234005655730
2006	11729275456	13102594528	41948809913	231803428344
2007	11916764756	19052718000	83092042404	237113074923
2008	14244255440	34896374000	128333537508	380264361641
2009	19945929225	37722244000	163156102629	641484978400
2010	32670912126	49507396000	169879772242	779138651000
2011	32211777000	73001539000	191088818884	501669603055
2012	65582375000	142692770000	232259962644	807294184539
2013	74876714000	275882019687	376984432586	1232758580000

2014	76392229000	240268173288	417364477417	1345373966000
2015	86035933000	173565260630	373257806880	801751833000
2016	67663355000	149121176000	427200844364	752295716000
2017	89771184000	184727884000	265803562818	684047064000
2018	80745035000	237472815000	239919536676	798648627000
2019	62691922000	286845752000	207589446450	856620598000
الوسط الحسابي	48716763229	1.29684	2.22315	6.85618

ملحق (8) اجمالي الايرادات للمصارف العراقية عينة الدراسة.

السنة	مصرف سومر	مصرف الأهلي العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف بغداد
2005	2336878104	3094369615	3383169989	9558982388
2006	2832229483	3825399000	5929038821	10797811762
2007	3893873602	7440148000	12193043300	30269033688
2008	4310668682	8281620000	28149010120	40382293999
2009	8332559042	6673110000	21343779940	40170719000
2010	6304802000	73212020000	20605952632	40638756000
2011	8513895000	128155050000	27823428596	55512261000
2012	22810765000	289611730000	57961863081	62583020000
2013	45020572000	32829703666	87494815267	84540056000
2014	15469014000	37541679228	81400977625	76064364000

2015	10380312000	37330902868	64704000000	79462599000
2016	11514915000	44786048000	330719689030	73620067000
2017	12573481000	37287290000	46706717306	54133718000
2018	7101316000	13973236000	21331201630	36568001000
2019	5981322000	34574926000	27306562550	39887680000
الوسط الحسابي	11158440194	50574482158	55803549992	4894595722

ملحق (9) مخصص خسائر القروض للمصارف الاردنية عينة الدراسة.

السنة	مصرف الأردن	مصرف الاردن الكويتي	مصرف المال الاردني	مصرف المؤسسة العربية المصرفية
2005	26932884	8143504	9023694	8152369
2006	30309643	3834074	7950404	6520133
2007	38409776	5261607	13908474	6487653
2008	42018205	15315485	18926224	7330590
2009	44625868	38946343	38141918	9135636
2010	52889250	42883221	44429750	12925846
2011	67128120	56622862	47752276	15489732
2012	84700678	65248254	34281512	17109065
2013	92837291	56125578	35219449	20052473
2014	85114033	55289142	38212450	22006714
2015	70706100	53758509	47173064	20437587

2016	64840522	73120373	55263051	22233967
2017	86485514	49321331	61606026	21621538
2018	97004644	74997329	72822969	31402358
2019	112104787	77230045	45854073	42545193
الوسط الحسابي	66407154.33	45073177.13	38037688.93	17563390.27

ملحق (10) اجمالي القروض للمصارف الاردنية عينة الدراسة.

السنة	مصرف الأردن	مصرف الاردن الكويتي	مصرف المال الاردني	مصرف المؤسسة العربية المصرفية
2005	530807757	688975366	384917089	206128306
2006	665972113	959174719	489727259	240529765
2007	738172229	1129106496	497411907	267259973
2008	826521842	1237394692	592871680	267259973
2009	864686229	1089148849	569774041	284333399
2010	961163483	1170473395	670119771	312116560
2011	1046500369	1248699799	655859938	394305344



2012	930627322	1416259522	623310413	462642302
2013	1040347184	1328188339	676366322	486252015
2014	1100617301	1306259250	794414558	502569840
2015	1142237246	1372787204	910492278	524913318
2016	1226013033	1446910964	970472231	551644469
2017	1447227771	1562286911	920962363	597025387
2018	1469239659	1632672467	890959403	613531362
2019	1409525437	1573776716	983024041	621003454
الوسط الحسابي	1026643932	1277474312	708712219	422101031

ملحق (11) صافي الدخل للمصارف الاردنية عينة الدراسة

السنة	مصرف الأردن	مصرف الاردن الكويتي	مصرف المال الاردني	مصرف المؤسسة العربية المصرفية
2005	23207357	27899336	21358989	11861343
2006	25582705	40132812	18059905	10991248
2007	24244265	45396662	13508666	10557968
2008	32858476	49075991	15250169	9919883

2009	25369137	44871942	1338383	9236879
2010	32115410	52213883	5149968	10358382
2011	36570701	39696706	1428331	11300733
2012	33189566	46607908	22036184	11031333
2013	36393178	47417835	37036290	11695674
2014	44824589	46761696	36314776	13441467
2015	40062793	39411676	1068872	15644384
2016	42202024	30005810	16135976	14065727
2017	45609461	26955793	27311646	12964911
2018	41244423	42143508	30348276	9716214
2019	40378045	29937620	28816777	1935274
الوسط الحسابي	34923475	40568611	18344213	10981428

ملحق (12) العائد على الموجودات للمصارف الاردنية عينة الدراسة.

السنة	مصرف الأردن	مصرف الاردن الكويتي	مصرف المال الاردني	مصرف المؤسسة العربية المصرفية
2005	1185713310	1408372182	698362190	410786480
2006	1376230654	1649761717	856374723	517654162
2007	1455719079	2016727606	939639235	601180052
2008	1686018203	2062791204	983546499	587006228
2009	1907991848	2138860149	1074603476	610981717
2010	1969064155	2083965605	1204769089	696827633
2011	2052858043	2274489130	1395843070	758080329
2012	2016627925	2409637456	1606916984	827350973
2013	2076936998	2552465748	1886577482	956291367
2014	2190187366	2609714566	2061689519	1099926447
2015	2206221873	2844731503	1986231309	1029034055
2016	2338839064	2739985416	2007324042	1113522127
2017	2565131939	2832207026	2000373504	1128063057
2018	2619080210	2721445139	1964758024	1145903091
2019	2708101526	2756000911	2186373999	1139059465
الوسط الحسابي	2023648146	2340077024	1523558867	841444478

ملحق (13) العائد على الودائع للمصارف الاردنية عينة الدراسة

السنة	مصرف الأردن	مصرف الاردن الكويتي	مصرف المال الاردني	مصرف المؤسسة العربية المصرفية
2005	921645865	788945010	348925605	243960515
2006	1090436054	881950548	433597400	251488306
2007	1146572908	1092957018	476023705	367634049
2008	1276796269	1193543511	530204360	334061826
2009	1418072024	1244572472	679981283	351838785
2010	1482736214	1304914523	754717021	360327496
2011	1497999648	1417161647	887907010	458296679
2012	1552599693	1367281067	960116855	482528790
2013	1544205723	1601864631	1140349003	590515774
2014	1628473303	1669839041	1234139403	687489813
2015	1564886963	1900905886	1345141109	651360274
2016	1606979130	1703401315	1224710400	636256465

2017	1845800756	1808308934	1217020225	654114098
2018	1867792486	1785172783	1247883147	647518189
2019	1919098107	1866092506	1306022582	666361035
الوسط الحسابي	1490939676	14411794059	919115940	492250139

ملحق (14) العائد على الايرادات للمصارف الاردنية عينة الدراسة.

السنة	مصرف الأردن	مصرف الاردن الكويتي	مصرف المال الاردني	مصرف المؤسسة العربية المصرفية
2005	67162450	60847858	44392118	26974326
2006	71212027	79702510	36506401	26708706
2007	83035612	96774226	41363576	28931063
2008	90582982	116655753	42239702	31871047
2009	84478877	117870774	45189196	29993674
2010	100294881	112733542	45273758	34620887
2011	112555348	111844495	53518790	36718409

2012	117270429	117574046	80975955	39074855
2013	114497103	123013386	78988210	40553248
2014	124649975	124103958	91506430	44296347
2015	125220532	127900068	76921416	47657143
2016	127449022	119364387	94183039	46671847
2017	155017978	123411209	92644287	43480223
2018	141742580	124950272	80336265	42097706
2019	149404551	122675444	93661042	41481708
الوسط الحسابي	110971623	111961461	66513345	37408754

## **Abstract**

The study aimed to show the extent of the impact of the quality of bank loans by using a loss allowance in maximizing the profitability indicators of the bank, and for that a sample was selected consisting of (4) Iraqi banks (Baghdad, Al-Ahly of Iraq, Sumer Commercial, Business Bay) and also (4) Jordanian banks, namely (( Jordan, Kuwait Jordan, Jordanian Money, Arab Banking Corporation), and then analyzing the financial statements of banks in (15) years for the period from 2005–2019 and then using the statistical program spssv23 to test the hypotheses according to the simple linear regression model that was suitable for this study. Three indicators of profitability are the return on assets (ROA), return on deposits (ROD) and the net income margin (MI), as indicators of the approved variable versus a single indicator for the independent variable represented by the loan loss allowance ratio. The study reached a number of conclusions, the most important of which was that the increase in the quality of bank loans Contribute to the high profitability indicators of both Iraqi and Jordanian banks, as evidenced by the test of the significance of the impact relationship, in addition to the fact that the percentage of provision for bank loan losses in Iraqi banks was higher than that of Jordanian banks, which means that a good working environment Because Jordanian banks are more stable and secure than Iraq's environment.

The study recommended the necessity of the interest of the study sample banks to follow appropriate policies to manage the provision for loan losses as a criterion for improving the quality of bank loans as it is the mainstay in covering credit risks if the bank was exposed to it, whether the policy of the provision account depends on an acceptable percentage of the volume of credit granted or it is based on Provision for previous years and its impact on profitability indicators

**Key Terms:– Loan Loss Provision:–**

**Profitability Indicators: – Profitability Indicators.**

.



Ministry of High Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Administration and Economics Financial  
and Banking Sciences Department



**(Using the loss allowance as a criterion for the quality of bank loans  
and its impact on profitability indicators A comparative study of a  
sample of Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange and Jordanian  
banks for the period 2005–2019)**

To The Council of the College of Administration and Economics, Karbala  
University, in Partial Fulfillment of the Requirements for Master's degree in  
Finance and Banking

By

Alia Haider Abd Aoun

Supervisor

Dr. Amir Ali Khalil

2021